صاحب و مالك

شرح ماتن ملا جامی

[illegible]

اللهم صل على محمد

اللهم صل على محمد

[illegible]

[illegible]

فاجتنبوا من الاوثان والاوثان [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وساير المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تع حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه قطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام فقال الكلمة قيل هي والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتها بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تع اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا

2

على الثلاث فصاعدا والكلم الطيب يأول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او مستعملا موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد واضرب وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة فيجب تصحيحه واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف

بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان
يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى
اعتبار قيد زايد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى
المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي و
لما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه
فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع و
تخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا
بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق
عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون
لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ
المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ
وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده
الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى
عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة
مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص
فليس لك ههنا مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو
اما مجرور على انه صفة لمعنى ومفادها ما لا يدل جزء لفظه على جزئه
وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب

قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل قتل
قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومفاده ما لا يدل جزئه على جزء
معناه ولا يذهب من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية
والآخر مفردا او كان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده
رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بوا
سطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب
الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية
وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير
كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما
يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة
واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما واخلافية مع انه معرب با
عرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان
الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف
الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج
عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة
الامتزاج لفظة واحدة واخلافيه فاخرجه بقيد الافراد ولم يخرجه
بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان
الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحقق
الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في بعض

الكتابة لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل
كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ
وان تكون بالطبع كدلالة اخ اخ على وجع الصدر فبعد ذكر الد
لالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم
وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة منحصرة فيها
لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي
اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي نفس الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام
كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان تدل على
معنى في نفسها بل على معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى
اليها لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد
الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها
الحرف كمن والى فانهما تحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الا
الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك
سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف
في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل
حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما يستوف والقسم
الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك
المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة اعني
الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد
الازمنة الثلاثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك

المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلاثة القسم الثاني وهو ما يدل
على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم مأخوذ من
السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب عنه وحده الكلام
دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه و
القسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل
سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه
حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام
وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها
بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها
لكنه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشترك بين الاقسام الثلاثة
والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز
عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران فحصل لكل واحد منها معرف
جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا
المعرف الجامع المانع ولله دره حيث اشار الى حدودها في
ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما
بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا
كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين
حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل
هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم
اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين

الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى
بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقولنا لفظ تتناول المهملات
والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن
كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت
المركبات غير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات
الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت وزيد قايم او
انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين
احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة
تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او
حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه
فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب
ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند
اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص
ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب
المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا
الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه
قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا
لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فيصدق الجملة على الجمل
الخبرية الواقعة اخبارا او صفات بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي

ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام
عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام
الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند
اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي
العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس
واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل
اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد
والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او
اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما
مفقودان وفي الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود
وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند
اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير
ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم
الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن
في نفسه اى نفسها وذكر يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
[illegible]
قال

الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى
بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المهملات
والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن
كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت
المركبات غير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات
الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت وزيد قايم او
انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منها تضمن كلمتين
احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة
تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او
حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه
فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب
ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ودير مقلوب زيد مع ان المسند
اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص
ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قايما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب
المفصل حيث قال الكلام هو ما تركب من كلمتين اسندت احديهما

ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام
عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام
الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند
اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي
العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس
واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل
اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد
والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او
اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما
مفقودان وفي الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود
وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند
اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير
ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم
الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كاين
في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه
يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في
نفسه لا باعتبار امر خارج كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي
لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي
حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه
انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال

كما أن في الخارج موجودًا قائمًا بذاته وهو الجوهر وموجودًا قائمًا بغيره
كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدًا ملحوظ في ذاته يصلح
أن يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعًا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح
لشيء منهما فالابتداء مثلاً إذا لاحظه العقل قصدًا وبالذات
كان معنى مستقلاً بالمفهومية ملحوظًا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه
إجمالاً وتبعًا من غير حاجة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء
فقط فلا حاجة في الدلالة عليه إلى ضم كلمة أخرى إليه ليدل على متعلقه
وهذا هو المراد بقولهم إن للاسم والفعل معنى كائنًا في نفس الكلمة
الدالة عليه وإذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير و
البصرة مثلاً وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
ولا يمكن أن يتعقل إلا بذكر متعلقه بخصوصه ولا أن يدل عليه إلا بضم
كلمة دالة على متعلقه والحاصل أن لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي
ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة
من حيث أنها حالات لمتعلقاتها وآلة لتعرف أحوالها وذلك
المعنى الكلي يمكن أن يتعقل قصدًا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل با
لمفهومية ويصلح أن يكون محكومًا عليه وبه وأما تلك الجزئيات
فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح أن تكون محكومًا عليها وبها إذ لا بد
في كل منها أن يكون ملحوظًا قصدًا ليمكن أن يعتبر النسبة بينه وبين
غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل إلا بذكر متعلقاتها لتكون آلة
لملاحظة أحوالها وهذا هو المراد بقولهم إن الحرف يدل على معنى في غيره
وإذا عرفت هذا علمت أن المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية

بالمفهومية وبكينونة

وبالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة
إلى ضم كلمة أخرى إليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى
في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه إلى أمر واحد وهو استقلاله
بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل أن يرجع إلى ما
الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق
في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل أن يرجع إلى المعنى
تنبيهًا على صحة إرادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة
في المعنى الأخير و ارجاع الضمير إلى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل
على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المص هناك برجوعه
إلى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر أنه لا يختل حد الاسم جمعًا ولا حد
الحرف منعًا بالأسماء اللازمة الإضافة مثل ذو وأولو وفوق وتحت وقدام
وخلف إلى غير ذلك لأن معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها إجمالاً وتبعًا من غير حاجة
إلى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة
إلى متعلقات مخصوصة لأنه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه
الخصوصيات لا لأجل فهم أصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة
في حد أنفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل
دالاً على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني أعني الحدث وكان
ذلك المعنى مقترنًا مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل
أخرجه بقوله غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أي غير مقترن مع
أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة

للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل
المراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء
الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان
النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات
فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن
المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار و
المجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها دلالة على احد
الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع
ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين
من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح
في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين
ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد
الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال و
من خواصه بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على
ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا
يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده كما هي خاصة له كالكاتب
بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص
الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف
لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام
في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة

الى

الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف
هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة
المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين الهمزة الاستفهام
وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل
بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل
والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة
لجميع افراده فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة
وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص المذكورة ههنا ومنها
دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به
لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر
لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم
فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية
فهي فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يختص
به الاصل او يزاد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها
دخول التنوين باقسامه الا التنوين الترنم وسيجيء في آخر الكتاب
تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا التنوين
الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه
هو بالرفع عطفا على الدخول لا على مدخول لان المتبادر من الدخول المذكور
في الاول واللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الا
ضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم

لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم
خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف
الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم احتياجها لوازمها من
التعريف والتخصيص والتحقيق به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء
مضافا لان الفعل او الجملة قد تقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصا
دقين صدقهم وقد يقال بهذا بتأويل المصدر اي يوم نفع الصادقين
فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا
بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف
الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني
لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني
الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب
وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب
الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا
يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم
وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة
نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق
معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند
المص الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب
مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية
وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء
في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله

تعالى

تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية
عن المشتبه المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو
اسم مفعول في قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الا
عراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر
العلامة مجرد الصلاحية لا استحقاق الاعراب بعد التركيب وهو
الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية
حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود
الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم
تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور
من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض
من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب
من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان
العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها
في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان تعرف
انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم
فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا
بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء
على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه
به من جملة احكامه كما فعله المص رحمه الله تعالى وحكمه اي ومن جملة
احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف

آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة با ختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل بعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التميز اي يختلف لفظ آخره او تقدير آخره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتيٌ وفتيًا وبفتيٍ فقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديرا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذلك الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في الآخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة

الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامل ابتداء وترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكرها فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحينئذ يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد

مطلب التضمين

التضمين يجعل امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا تقديره
ليدل احدهما على المعلق المضمور وعليه حال كونها واردة فمستولية على المعرب
والثاني ان يكون الاصل زائدا والمضمن اصلا تقديره على المعاني
الواردة والمستولية عليه

لغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامل ابتداء وترتب عليه الا
الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا
حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد
الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر منها
فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من
خواصه الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره
اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك
الحركة او الحرف وحينئذ يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد
العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة
من قوله به فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمقتضي
من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب
على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من
حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم
حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف
وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه
كانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن
الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه
متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به
الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة
المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب على تفصيل

آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف
آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل
صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة با
ختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في
العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل بعض الآخر وانما خصصنا
اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب
واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه
الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب
لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف
لفظ آخره او تقديرا او
لفظا او تقديرا وا
ومررت بزيد وتق
بفتحة فان اصله فتح
تقديرا او الاختلاف
او حكما كما اشرنا الي
باحمد وقولنا رايت
قد اختلف العامل فيه
فتحة احمد بعد الناصب
كذلك الحال في التثنية
باختلاف العوامل حكما لا
لا في الآخر المعرب ولا في ا

مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتور الشيء وتعاوروه اذا
تداولوه اى اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدل
لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب
متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها
ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب
للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف
تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر اسم المعرب لان نفس الاسم
تدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن
الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال
عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني
المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة
للسلب فيكون معناه ازالة الفساد فسمي به لانه يزيل فساد التباس
بعض المعاني ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة
رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات و
الحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف
الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في حركات البنائية غالبا
وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم
الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الم
الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتداء والخبر وغيرهما والنصب حركة
كان او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشيء مفعولا حقيقة
او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة

اى علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بمعنى
مصدر لم يحتج الى الحاق ياء المصدرية اليها كما في الفاعلية و
المفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان
الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل
والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف
للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل
لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضي اى
معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي
جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع
علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية
في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به
حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف
اى الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد
ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الذي لم يكن الواحد فيه سالما
ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين
من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب
ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة
فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب
فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى
حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا و
نصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية

والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت
برجل والقسم الثاني جاءتني طلحة ورأيت طلحة ومررت بطلحة
جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن
المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب
تابع فيه للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم
فان النصب تابع فيه للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورأيت
مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا
وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكر نحو جاءني احمد ورأيت احمد
ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب
المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء
المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال
القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصة واوية وفوك وهو
اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون
بالواو اذ اصله ذوو انما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون
الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس واعراب هذه الاسماء
الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت
اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب
باعراب التثنية والجمع واعلم انه لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء
بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن
مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت

فالمعنى الحقيقي لجمع المؤنث السالم ما يكون جمعا
لمؤنث سالم من التغير والمعنى المجازي ما يكون
على هيئته نحو المرفوعات ولم يكن جمعا لمؤنث واريد
ههنا المعنى العام الشامل لهما اعني ما يكون
بالالف والتاء وكالاسد اما يستعمل في المعنى
الحقيقي كالحيوان المفترس واما يستعمل
في المعنى المجازي كالرجل الشجاع واريد ههنا
المعنى العام الشامل لهما اعني حيوان المجترئ
فيستعمل الاسد ورجل الشجاع

قوله مضافة حال من المستتر في الظرف وجعل الظرف
عاملا فيه بكونه العامل محمولا على التقديم والتعقيب
وان اخبر واذا الحال لا يتقدم على العامل فلذا قدم
ما اخره او موافقة للسلف ولا يخفى انه قوله مضافة
يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من كلام
اي تعرب باعراب هذه الاسماء عبد الغفور

سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه
لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب
المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكرها لكونها فرع كلا مضافا
اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى المضمر وانما قيد بذلك لان كلا
باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب
بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين
فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي
هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته
تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا
الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف
الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع و

اخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت
مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف
بهذا الشرط بالمثال للثلاثية ثم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف
وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب
المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب
بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة
منافرة تامة وانما اختاروا اسماء الستة لان اعراب كل من المثنى
والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه
الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن التعدد
التعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب
سماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه
لم يسمع فيهما من العرب اعادة حروف المحذوفة عند الاعراب

المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا
اى حال كون كلا وكلتا مضافا الى المضمر وانما قيد بذلك لان كلا
باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب
بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبار
فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي
هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته
تقديرية لان اخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاني كلا
الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف
الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع و

والمصدرية ...
برجل والقسم ...
جمع المونث ...
المكسر فانه قد ...
تابع فيه للجر ...
فان النصب تابع ...
مسلمات ومررت ...
وجرا فالجر فيه تابع ...
ومررت باحمد ...
المرة من جانب ...
المنكر الذي تستهجن ذكره لعوره والصفات الذميمة والافعال
القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوضات واوية وفوك وهو
اجوف واوي لامه ياء اذا اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون
بالواوين اذا اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون
الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس واعراب هذه الاسماء
الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت
اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب
باعراب التثنية والجمع واعلم يصرح بهذين القيدين اكتفاء
بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن
مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت

واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما و
مررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر
واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة
لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف
رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم
والمراد به ما يسمى به اصطلاحا نحو الجمع بالواو والنون او بالياء
والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا
يجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه
وعشرون واخواتها اي نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين
وليس عشرون جمع عشر ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين
على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق الثلثين على تسعة
لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ
يدل على احاد معينة ولا تعين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا
وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته
بالحروف لانهما فرع للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو
علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحروف اعرابهما ليكون
اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف فرع
الاعراب بالحركة وانما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب
ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد
منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي
المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت

عليهما

عليهما بان جعل الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع [illegible] في
الفصل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجمع لانه الضمير
المرفوع للجمع في الفصل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء
حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفته
وكثرة التثنية وكسروه في المجموع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب
على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة
في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما
المتقدمة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري [illegible]

فما ذهب اليه [illegible] من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي
غير مرضي مطلقا اي في احوال الثلثة يعني كون الاعراب تقديريا في
بين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص

واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما و
مررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر
واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة
لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف
رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم
والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او بالياء
والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا
جمعه بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه

الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان [illegible]
ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد
منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي
المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت

عليهما

عليهما بان جعل الالف علامة الرفع في المثنى لاسم الظاهر المرفوع وضميره
في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجمع لاسم الظاهر وضمير
المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء
حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفته
ولكثرة التثنية وكسروه في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب
على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة
في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعها
المتناسقة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين هم
الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا
ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي
في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه
وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت
موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين
كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير
قابل للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم كغلامي
فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة المناسبة قبل دخول العامل
امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخول موافقة لها او مخالفة
فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي
غير مرضي مطلقا اي في احوال الثلثة يعني كون الاعراب تقديريا في
هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص

بعضها او استثقل عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او في
الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان
كما في الاسم الذى في اخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء
التقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضى رفعا وجرا اى حال الرفع
والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة
ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون
في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف في نحو مسلمى بخلاف
تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعنى تقدير
الاعراب في نحو مسلمى انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر
نحو جاءني مسلمى فان اصله مسلمون بسقوط النون بالاضافة فاجتمع
الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو في
اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتى النصب
والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا
ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في احوال الثلث في مثل
جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابى القوم فانه لما سقط
حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب
لفظا بل صار تقديريا واللفظى اى الاعراب المتلفظ به فيما عداه
يعنى فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل
المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف

وبمعرفته

وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديرى واللفظى عرف
غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه
علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه اثر السببين ذكره
من علل تسع او علة واحدة منها اى من تلك التسع تقوم هذه العلة
الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما
وهى اى العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا
كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور
وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والعدول في عطف ما بين العلتين من الواو الى ثم للمحافظة على
الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب
فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال
كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعنى من قبلها او مبتدا خبره الظرف
المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة
ولهذا يعبر عنها بالالف والنون المزيدتين ولو جعل الالف فاعلا
لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل
النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف
لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه
يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف
وقوله وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل التسع بصورة النظم
تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد
من الامور التسعة علة تقريبى لا تحقيقى اذ العلة في الحقيقة اثنان

قول مجازى بملابسة الجزئية

١٤

ب بالقلم على القرطاس

دم يازه ايدى مركبيم بونده ايدى عجايب لامك حودجرلو الجازم
يازى يازدم يازده مركبيم خطا خطر به جواب ويرك
هل اولمغه اسر رسدن آل اجبابه جبا فر
... اولمق اسر يلسك آل قلامى يازى يازى
... جاهلده عالم قتنده سوزيك مقدار يوقه
كندى مركب كيدكى جدول باشنده يولارى يوق

وسيد حبيب اله العالمين محمد البشير نذير هاشمى مكرم عطوف
راوف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقا
فية فان حرف الروى فى ساير الابيات الدال المكسورة او للتنا
سب اى ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف
لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى
حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا للتناسب

٢٣

وهى التسع المذكورة وشبه الف التأنيث كارطى علما وزيادات الاصل فى نحو حوعطشان اذا نكر بعد العلمية فصارت احدى عشرة علة

الخمس منها لا واحد لها والقول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان فى عددها اختلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتأنيث وزينب مثال للمعرفة وفى ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمى التأنيث اللفظى والمعنوى وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة يقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع المذكر لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع

آخر فاذا اوجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزن الاصلي ويجوز اي لا يمتنع
سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال
الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف
ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وادخال الكسرة والتنوين لا يلزم
خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي
والضمير في صرفه راجع الى الحكم للضرورة اي لضرورة وزن الشعر
او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من
منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة
اما الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا
فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو
فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه
عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن زحاف
ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض
الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما
الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام
وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف
رؤوف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقا
فية فان حرف الروي في ساير الابيات الدال المكسورة او للتنا
سب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف
لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى
حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا للتناسب

قوتندی بطلوبه فاطمه بیوردی ذبائر شنبه رسول الله
اول بیت
مصراع اول / مصراع ثانی
ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا
صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا
امام شافعی حضرتری بیوردی
بیت اول
هنيئا لارباب النعيم نعيمهم وللعاشق المسكين ما يتجرع
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤوف من يسمى باحمد

كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع
الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل
فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع

المنصرف الذي يليه نحو اغلالا في قوله سلاسلا واغلالا لاجل الجموع غير
المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما
تقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل
التسع علتان احدهما متكرر ثاني فاقام كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررها
احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة
كاكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف
والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا
مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة
اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا يفارقانها
اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة
تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء لانها ليست لازمة
للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث
فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي
فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا او خروجه اي خروج
الاسم اي كون الاسم مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضيها
الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر
ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات
كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية
والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف
كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها
وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة

للاولى

كمساجد جمع مسجد ومصابيح جمع مصباح

للاولى فينبغي ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل و
قاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية
واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن صيغتها الاصلية
فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست
مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس
والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان
يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما
وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم
منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود
ههنا تميز العدل عن ساير العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه
هذا التميز لا باس بكونه اعم منه فح لا حاجة في تصحيح هذا التعريف
الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا
ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا
غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح
للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا
عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن
لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول
وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون
اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف
على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده متحقق بلا شك وفي بعضها
لا دليل غير منع الصرف على وجود اصل المعدول عنه فيوضع له اصل

مثلا قال وباع اصله قول وبيع

ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي
والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما
اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلابد ليلا يلزم
لا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل تحقق
الدليل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلها
ان في معناهما تكرارا دون لفظها والاصل انه اذا كان المعنى مكررا
يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلها
لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى
الى رباع ومربع بلا خلاف وفي ما وراء ها الى عشار ومعشر خلاف
والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلاث ومثلث واخواتهما
العدل والوصف لان الوصفية الوصفية التي كانت في ثلثة ثلثة
صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما وفعالى واخر جمع اخرى
مؤنث آخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل
الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او
كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال
بعضهم انه معدول عما فيه اللام اى عن الآخر وقال بعضهم هو معدول
عما ذكر معه من اى عن آخر من والغالم يذهب الى تقدير الاضافة لانها
توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل و
يا تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن
احدى الاخريين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع
وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل
كحمر

حمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات
كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جماوات
جماوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد
السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت
بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن
الفعل والآخر الوصفية الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة
كاينب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالانياب
والاقواس كيف ولو اعتبر جمعها اولا على انياب واقواس فلا شذوذ
في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ
فمن اين يحكم فيها بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول
او تقديرا اى خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى
تقديره وفرضه منع الصرف لا غيره كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا
غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيها العدل
ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على
وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل
عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد بباب
كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة
بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء
في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانهما مبنيان وليس فيهما
الاسباب العلمية والتانيث والتيبان لا توجبان البناء فاعتبر
فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب

البناء اعتبر فيما عداه مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظايره
مع عدم احتياج اليه لتحقق سببين كمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار
العدل فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال
ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل
سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن
فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات
الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل
سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على
ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة
بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفا
تها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع
فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب
الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجرى فيه
على النسوة التي هي من قبيل المعدود وذات لا الاعداد علم ان معناه
مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهكذا معنى وصفي عرض له
في الاستعمال لا الاصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف
هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المص
شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا
في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لان
تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية
الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف

الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه
ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان
اسود موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء
بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط
اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة
الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع عن الصرف
لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية
الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض
وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني
السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية
لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها
الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الوصفية
الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية
فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال
وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه عن الجدل بمعنى القوة واخيل للطاير اي الطاير
ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف
منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية
فانها لم تقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في
الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل

بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه فى سببية منع الصرف العلمية
اى علمية الاسم المونث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة
عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف
وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوى كذلك
اى كالتانيث اللفظى بالتاء فى اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما
فرقا فانه فى التانيث اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفى
المعنوى شرط لجوازه ولا بد فى وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه
بقوله وشرط تحتم تاثيره اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى
فى منع الصرف احد امور ثلاثة الزيادة على الثلاثة اى زيادة حروف
الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة
مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تاثير التانيث
المعنوى احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة
عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم
تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على
العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث
المعنوى اعنى عدم احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى
وجود سببين فيه فقط وزينب وسقر علما لطبقة من طبقات
النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية
والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة
واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو
تحرك الاوسط وماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط

تحتم

الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او بالاضافة يجعل
غير المنصرف منصرفا او فى حكمه كما سيجئ فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف
فلم يبق الا التعريف العلمى وانما جعل المعرفة سببا لمنع الصرف و
العلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف

تحتم تأثيره وهو العجمة فان سمّي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه
في سببية منع الصرف الزيادة على الثلاثة لان الحرف الرابع في حكم
تاء التانيث قايم مقامها فقدم وهو مونث معنوي سماعي
باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي
زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم الشيء مقامه والعلمية وحدها
لا تمنع الصرف وعقرب وهو مونث معنوي سماعي باعتبار
معناه الجنسي اذا سمي رجل ممتنع صرفها لانه وان زالت التانيث
بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم
ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف
عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف
الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية
والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف
هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في
منع الصرف ان يكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف
على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة
في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لا
لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع
الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او بالاضافة يجعل
غير المنصرف منصرفا او في حكمه كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف
فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا لمنع الصرف و
العلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف

وجود سببين فيه فقط وزينب وسقر علما لطبقة من طبقات
النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية
والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلاثة
واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو
تحرك الاوسط وماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط

تحتم

التنكير اظهر من فرعية العلمية لم العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير
العرب و لتأثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية
اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم
في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان تنقله العرب من لغة العجم الى العلمية
من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد
رواة القرآن لجودة قرائته قبل ان تتصرف فيه العرب فكانه كان علما في
العجمية فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه
لعدم علميته في العجمية و شرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط
او زيادة على الثلاثة اي ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين
فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما
هو لانتفاء الشرط الثاني و هذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف
لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التأنيث
فانه له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان
يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة
في ماه وجور مع سكون الوسط فيطلق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها
فيطلق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط
احدهما و لا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبارها سببيتها بالا
ستقلال و شتر و هو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما
لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط و في ابراهيم
الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه
التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه

مع

مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني و الاولى تقديم ما هو
متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام
ممتنع عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها
عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه
معه و يؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل
ذلك فليس بعربي و هود قبل اسماعيل ...

مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو
متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام
ممتنع عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها
عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه
معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل
ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع و
هو سبب قائم مقام سببين بشرطه اى شرط قيامه مقام سببين و
صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها
الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي
لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع
لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير
للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا تغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع
السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع
صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة مصونة
عن قبول التغير فيؤثر بغير تاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف
او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف
فلا يرد نحو قوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير تاء لانها لو
كانت مع تاء كانت على وزن المفردات كفوازنة فانه على زنة
كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعية
فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدايني فانه مفرد محض ليس جمعا
لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مداين وهو لفظ آخر بخلاف

للتنكير اظهر من فرعية العلمية لم اعجمية وهي كون اللفظ مما وضعه غير
العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية
منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان يكون متحققة في ضمن العلم
في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية
من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد
... فكان علما في

اعلم ان جميع اسماء الا...
وهي محمد وهود وصا...
نعم عليهم اما صالح فلا...
فلخفتهما واما هود فا...
اولاد اسماعيل فمن كا...
ابو السعود السي...
عمر بسكون وسطه و...
هـ

بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق
ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير تاء وثانيهما
ما يكون بتاء فاما ما كان بغير تاء فممتنع صرفه لوجود شرط تأثيره
كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف
اوسطها ساكن واما فرازنة وامثاله مما هي على صيغة منتهى الجموع
مع التاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا تاء وحضاجر
جر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم
جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس
للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف
بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب
ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل
للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر
بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كأن كل فرد
منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية
فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه
العلمية والتأنيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته
غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم لانه
علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على
اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون
في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد
يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك

اذ لا

اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل هذا جواب عن سؤال
مقدر تقديره قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة
الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل
فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه اختلف
في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال
فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه
انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف
على موازنه على ما يوازنه من الجموع العربية كانا عيم ومصابيح فانه في
حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن جمعا حقيقة لكنه من
قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما
فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب
التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع حقيقة
لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا
وفرضا لانه لما وجد غير منصرف وقاعدتهم ان هذا الوزن بدون
الجمعية لم يمتنع الصرف فقدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة
فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على
سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والا
تقديرا في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع ليحتاج
الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا
كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالة الرفع

والجر كقاضٍ اي حكمه حكم قاضٍ بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوارٍ ومررت بجوارٍ كما تقول جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواريَ فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ في قولك جاءتني جوارٍ جواريٌ بالضم والتنوين بناءً على ان الاصل في الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض لانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركاتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواريَ كما تقول رايت جواريَ وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه ح يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواريُ بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة

للثقل

تركيب تعدادي ثلثة عشر تركيب اسنادي زيد قائم تركيب اضافي غلام زيد
تركيب توصيفي الحيوان الناطق تركيب صوتي سيبويه تركيب مزجي بعلبك

21

للثقل وعوض عنها التنوين فسقط الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم و يخرج علمين شرطها العلمية لانها من حق الزوال فيحصل قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت

تركيب تعدادي خمسة عشر تركيب اسنادي زيد قائم تركيب اضافي غلام زيد
تركيب توصيفي الحيوان الناطق تركيب صوتي سيبويه تركيب مزجي بعلبك

لالثقل وعوض عنها التنوين فسقط الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ
وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين
او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم و بصرى علمين
شرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل قوة فيؤثر بها في منع الصرف
وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى
حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد
لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا
فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية
بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن ان يفوت
تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها
منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المص
ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف
العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين
قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات
واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج
الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم
وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد
بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المزيدتان
من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد
وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما لالفي التأنيث في منع دخول

اصله خمسة وعشر ستة وعشر

والجر كقاضٍ اي حكمه حكم قاضٍ بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال
التنوين عليه تقول جاءتني جوارٍ ومررت بجوارٍ كما تقول جاءني
قاضٍ ومررت بقاضٍ واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو
رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية
مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب
بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال
المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة
بعد تمامها فاصل جوارٍ في قولك جاءتني جوارٍ جواريٌ بالضم والتنوين
بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل
ثم اسقطت الضمة للثقل الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على

تاء التانيث عليها وللنحاة في علة سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما
بمنزلة زيادتين و فرعيتهما للمزيد عليه و اما مشابهتهما لالفي التانيث والاول
هو القول القديم ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة
فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ
معها صفة من الصفات كرجل و فرس او يدل كاحمر وضارب و
مضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا
هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرط اي شرط الالف
والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد
او بشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيا
دتهما او ليمتنع التاء فيتحقق مشابهتهما بالفي التانيث او كانا في صفة
فانتفاء فعلانة كعمران اي ان كان الالف والنون في صفة
فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى
مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه
صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرط وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه
فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها
ومن ثم اي من اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف
او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة
لله تعالى لا يطلق على غيره لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب
من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط
وجود فعلى فهو منصرف دون سكران لا خلاف في منع صرفه
لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة وندمان

ندمان فانه لا اخلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان
... اذا كان ندمان بمعنى النديم واما
... منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى
... يكون الاسم على وزن يعد من اوزان
... سببية منع الصرف بل الشرط فيها احد
... العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد
... الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي
... هذه الصيغة وجعل علما للفرس
... وختم لرجل فعال نقلت الى الاسمية
... وشو العنبر وشلم علما للموضع
... المنقولة الى العربية فلا يقدح في
... على البناء للمفعول فانه على
... ولم يذهب الا منع صرفه الا
... يكون في اوله اي اول وزن
... الفعل زيادة اي زيادة حرف
... زيادته اي مثل زيادة حرف
... اي حال كون وزن الفعل
... للتاء لانه يخرج الوزن بهذا
... الفعل ولو قال غير قابل للتاء
قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع
اذا سمي به رجل فان لحوق التاء للتذكير فلا يكون قياسا ولا الهو

وانما قال لم يقل ... الفعل ... الفعل ... بالفعل
... الاسم ... عن ...
... والله اعلم

تاء التانيث عليها وللنحاة في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما
متزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لا[...]
ح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به [...]
فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل [...]
معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كا[...]
مضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد [...]
هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فتشتر[ط]
والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبا[ر]
او يشترط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية [...]
دتهما او ليمتنع التاء فيتحقق مشابهتهما بالفي التانيث [...]
فانتفاء فعلانة كعمران اي ان كان الالف وال[...]
فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التا[...]
مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا ان[...]
صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعل[...]
فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التا[...]
ومن ثم اي من اجل الاختلاف في الشرط اختلف في [...]
او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة [...]
به تعالى لا يطلق غيره لا على مذكره ولا على مؤنثه [...]
من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى [...]
وجود فعلى فهو منصرف دون سكران اذ لا خلاف في منع صرفه
لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودو[نه]

ندمان

ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان
مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما
اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى
لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان
الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل يشترط فيها احد
الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد
في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي
المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس
وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية
واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع
بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في
ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول فانه على
البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا
بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن
الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف
او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف
او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل
او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذا
التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء
قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع
اذا سمي به رجل فان لحوق التاء للتذكير فلا يكون قياسا ولا يعود

فانا يجئ التاء في اسودة للحية للانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية و من ثمه اى من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبول التاء لمجئ يعملة للناقة القوية على السير والعمل اما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع الفي التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر حين بين اسباب منع الصرف و شرايطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى السبب الذي هي اى العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اى لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شئ منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع

الصرف فلا يكون معهما اى لا يوجد شئ من الامر الداير بين مجموع هذا الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد الشيئين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجئ بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي يحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا و اسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك

في انصراف مثل احمر علما والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه
قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل
التاكيد بنحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل
اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية
فيه بسبب من التفضيلية او انكر اعتبارا للصفة الاصلية اي انما
خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية بعد التنكير فانه لما زالت
العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف
للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل او الالف والنون المزيد
تين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث
على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني
منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال
الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل
بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم
اسم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم
من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت
بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير والزايل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه
الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول
اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زايلا

لزمه

لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم سيبويه من
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله
ولا يلزمه اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في
مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية
بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية ويحكم بمنع صرفه للعلمية والصفة
الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار
متضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والو
صف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما
اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وار
فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية الا
الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في
[illegible]
في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف
مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت

الصفة ل
قم
لا بين الوصفية صح
ل

فى انصراف مثل احمر علما والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه
قبل العلمية ظاهرا غير خفى فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل
التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل
اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية
فيه بسبب من التفضيلية اذ انكر اعتبار للصفة الاصلية اى انما
خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية بعد التنكير فانه لما زالت
العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف
للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل او الالف والنون المزيد
تين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا مانع

[illegible]

... وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول
اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زايلا

لزمه

لزمه ان يعتبره فى حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم سيبويه من
من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه المص بقوله
ولا يلزمه اى سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فى
مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان فى الاصل وصفا مع بقاء العلمية
بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية
الاصلية لما يلزم فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار
متضادين يعنى الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والو
صف للعموم فى حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما
اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما فى اسود وار
فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية الا اصلية
الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية فى
منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا تقديرا احد
الضدين بعد زواله مع ضد آخر فى حكم واحد وان لم يكن من قبيل
اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن و
جميع الباب اى باب غير المنصرف باللام اى بدخول لام التعريف
عليه او الاضافة اى اضافته الى غيره ينجر اى يصير مجرورا
بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله
ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر
يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم
فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف
مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت

الصفة ... ل

قم

لا بين الوصفية ...

قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية اى المرفوع هو ما اشتمل على علم الفاعلية وهو
الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة
لانه متى لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع فالمرفوعات خبر مبتدا محذوف اى هذا الباب

المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا لافرادها كتعريف الاسم والفعل والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع اى الماهية

بهذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة
قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر
دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب
الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو
التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته
للفعل لم يؤثر الا فى سقوط التنوين تابعه الذى هو الكسر فبقى على حاله
وسقط التنوين لامتناعه من المعرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين
ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان
زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية
تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر
زالتا معا كما فى ابراهيم وان لم يكن شرطا كما فى احمد زالت
احديهما وان لم يكن هناك علمية كما فى احمر بقيت العلتان على
حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف المرفوعات
جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع
هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذى لا يعقل كالصافنات للمذكور من
الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات وهو اى المرفوع
الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم
فاعلا وهى الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها
ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان
الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو

كان

[illegible]

بد اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج
لذا المراد فى جميع حدود المرفوعات و
ت غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها
ن العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل
فة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل مثل جاءنى
قدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك
الاسم واحترز به عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل
لان الاسناد الى ضمير شىء اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه
والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتداء المقدم عليه خبره
كو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتداء
نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم
نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل

الفائدة تقديمه زائدة
وتقديم خبر المبتداء

لوكان ثمة منصوب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص
المرفوع بما عدا المرفوع المحلي وسيجيئ مثلا عن احوال الفاعل اذا
كان مضمرا متصلا كما سيجيئ منه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم
الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه
جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل
المبتداء وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل
في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم
جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم الا بالمشتق
عليه وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قوله
اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج
عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات و
المنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها
او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل
اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل
التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك
الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل
لان الاسناد الى ضميره اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه
والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتداء المقدم عليه خبره
نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتداء
نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم
نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل

وانما افرد الضمير في منه باعتبار المبتداء وهو الفاعل او لانه الواحد

الفائدة تقديمه زايدة و تقديم غير المبتداء

قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية اي المرفوع هو ما اشتمل على علم الفاعلية وهو
[illegible] بما هو شامل في المعرفة والجهالة

[illegible]

ان كانتا باقيتين [illegible]
زال التامعا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك
تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا
زال التامعا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد
احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلة
حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف والمر
جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل و
هذا الجمع مطرد في صيغة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور
الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات وهو اي
الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم
فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها
ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان
الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو
كان

على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا امثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قايم ابوه فهذا امثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالى حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على ساير معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الا ضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جايز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جايز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا الضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اى جزى رب الجزاء واذا انتفى الا

عراب

واعلم ان ههنا سبع صور الاولى اذا كان المفسر مقدما لفظا ورتبة فهو جائز بالاتفاق مثل
ضرب زيد غلامه وقوله تعالى ونادى نوح ابنه والثاني اذا كان المفسر مقدما لفظا لا رتبة مثل
ضرب زيدا غلامه فهو جائز بالاتفاق وان كان يخالف الاصل من جهة تقدم المفعول وقد جاء اضمار
قبل الذكر لان زيدا وان كان مقدما لفظا ولكنه مؤخر رتبة والتقدم اللفظي كاف في المفسر ومنها
قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه الثالث اذا كان المفسر مؤخرا لفظا لا رتبة ضرب غلامه زيد
فهو ايضا جائز وان كان يخالف الاصلي لان المفعول مقدم عليه والرابع اذا كان المفسر مؤخرا
لفظا ورتبة فهو باطل اذا وقع الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لا يجوز في موضع ما الا في سبعة مواضع
احدها في فاعل نعم مثل نعم رجلا زيد وفيه يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ولفظا فهو ظاهر
ورتبة لان الرجل تمييز والعامل فيه ضمير نعم والثاني ان يكون مخبرا عنه نحو ان هي الا حياتنا الدنيا يلزم
لان هي راجع الى الحياة كلمة حياتنا مؤخر لفظا ورتبة ولفظا فهو ظاهر ورتبة لان الخبر مؤخر عنه
فتأمل والثالث الضمير الشأن والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا
والرابع مجرور رب مثل ربه رجلا يلزم اضمار قبل الذكر فتأمل والخامس ان يكون مبدلا عنه مثل
ضربته زيدا والضمير راجع الى زيد وزيد بدل عنه وهو مؤخر لفظا ورتبة فتأمل وفي هذه المذكورات
يجوز اضمار قبل الذكر بالاتفاق والسادس فاذا استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف
بالواو مثل قام وقعد اخوك والسابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعولا مؤخرا
كضرب غلامه زيد وفيها اختلاف

الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع
لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول
المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا با
لوضع اذ لا يجوز ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه
فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما
لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان
الفاعل مضمرا متصلا بامرزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه
بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت
او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في
صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا او بعد معنا انا نحو
انما ضرب زيد عمروا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول
في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة
فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا
فلفوات الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد
الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمروا انحصار
ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص آخر و
المفهوم من قوله ما ضرب عمروا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد
مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلبت احديهما بالاخرى
انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب

الا عمروا زيدٌ فالظاهر ان معناه انحصار ضاربيّة زيدٍ في عمروٍ اذ الحصرُ
انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوبُ فلا يجب تقديم الفاعل
لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا
الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احدا الا
عمروا زيدٌ فيفيد انحصار صفة كلٍّ منهما في الآخر وهو ايضا خلافُ
المقصود واما وجوبُ تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد
معنى الا لان الحصر فيها في الجزء الاخير فلو أُخّر الفاعلُ انقلب المعنى
قطعاً واذا اتصل به اي بالفاعل ضميرُ مفعولٍ نحو ضرب زيدا غلامُه او
أو وقع اي الفاعلُ بعد الا المتوسّطة بينهما في صورتي التقديم و
التأخير نحو ما ضرب عمروًا الا زيدٌ وفائدةُ هذا القيد مثلُ ما عرفتَ آنفاً
او وقع الفاعلُ بعد معناه اي معنى الا نحو انما ضرب عمروا زيدٌ او
اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلاً بالفعل وسواءٌ
الفاعلُ غيرُ متصلٍ به نحو ضربك زيدٌ وجب تأخيره اي تأخير الفاعل
عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير مفعوله به
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبةً واما في صورة وقوعه بعد
الا او معناها فلئلا ينقلب الحصرُ المطلوبُ واما في صورة كون المفعول
ضميرا متصلاً والفاعل غيرُ متصلٍ فلمنافاة الاتصال بتوسّط الفاعل
الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعلُ ايضاً
ضميرا متصلاً فانه يجب ح تقديمُ الفاعل نحو ضربتُك وقد يحذف
الفعلُ الرافعُ للفاعل لقيام قرينةٍ دالّةٍ على تعيين المحذوف
جوازا اي حذفا جائزا في مثل قولك زيدٌ اي فيما كان جوابا لسؤالٍ

محقق

محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول
زيدٌ بحذف قام اي قام زيدٌ ويجوز ان يقول قام زيدٌ بذكره وانما قدّر
الفعلَ دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل
حذفَ جزئها والقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعلُ جوازاً
فيما كان جوابا لسؤالٍ مقدّرٍ نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل
ليُبكَ يزيدُ مرفوع على انه مفعول ما لم يسمّ فاعله ضارعٌ اي عاجزٌ
ذليلٌ وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارعٌ بقرينة السؤال
المقدّر وهو من يبكيه واما على رواية ليَبكِ يزيدَ على البناء
للفاعل ونصب يزيدَ فليس مما نحن فيه لخصومةٍ متعلق بضارعٍ
اي يبكيه من يذلّ ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة
والاذلاء وآخر البيت ومختبطٌ مما تطيح الطوائحُ والمختبط السائل
من غير وسيلةٍ والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على
غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط وما مصدرية
يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلةٍ من اجل اهلاك المهلكات
ماله وما يتوسّل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير
وسيلةٍ وقد يحذف الفعلُ الرافعُ للفاعل لقرينةٍ دالّةٍ عليه
وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احدٌ من المشركين استجارك
اي كل موضع حذف الفعل ثم فُسّر لرفع الابهام الناشي من
الحذف فانه لو ذكر المفسَّر لم يبق المفسِّر مفسِّرا بل صار حشوا لان
المفسِّر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين
مفسّره كقولك جاءني رجلٌ اي زيدٌ فتقدير الاية وان استجارك

احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو
استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان غيره
قايم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع
دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اى الفعل
والفاعل معا دون الفاعل وحده فى مثل نعم جوابا لمن قال اقام
زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامه وهذا الحذف
جايز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه محذوف
كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية
بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة
فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير
الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمروا وبكر كريم وشريف ابوه
واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان
التنازع قد يقع فى اكثر من الفعلين اقتصارا على اقل مراتب
التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى
بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الا
اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنا
زعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع
وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فلا يتصور
تنازعهما فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا
بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير
المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع

لكن

لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل
فى الاول عند البصريين وفى الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره
مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد
نفى الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع
ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر
واما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى
يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب
غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع
كما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين فى الفاعلية بان يقتضى
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين فى
اقتضاء الفاعلية مثل ضربنى واكرمنى زيد فقد يكون تنازعهما فى
فى المفعولية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا
له فيكونان متفقين فى اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت
زيدا وقد يكون تنازعهما فى الفاعلية والمفعولية وذلك يكون
على وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية
اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين فى ذلك الاقتضاء مثل ضرب
واكرم زيد عمروا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع
القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم
ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك فى اختلاف
اقتضاء الفعلين فى هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل
للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعنى

يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية
حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا
كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل المثال
للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا
واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا
وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني
لسبقه وللاحتراز قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وبداء به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا اضمرت
الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر
في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف
على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون
موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل
الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه
تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني
الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي
وجاز اي اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم
على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف

عن الاضمار ح

الفاعل

الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول وان
اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته
تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل روي عنه
تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الفاعل
تقول ضربني واكرمني زيد وضربني واكرمت زيدا هو ورواية
غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن
الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم
يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا
منطلقا لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار
الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني
زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى
زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في
الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز
حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير
راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربت واكرمته زيدا الا ان
يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف فتعين الا
الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل
حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول
الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو [illegible]

انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع و
هو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فى هذه الصورة الا اذا
لاحظت المفعول الثانى اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق
من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين
فى المفعول الثانى لان الاول يقتضى مفعولا مفردا والثانى مفعولا
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على
اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى
معيشة كفانى ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان
اعنى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول
رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذى هو
افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما
اختاره اذ لا قائل بتساوى الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين
و قال وقول امرء القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه
اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفانى
ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة
وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما وذلك
لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على
احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول
لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت الثانى
اعنى قوله ولكن ما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى و
ح يستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال

ولكن

ولكنى اطلب المجد الاصل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اى
مفعول فعل او شبهه لم يذكر فاعله وانما لم يفصل عن الفاعل و لم يقل ومنه
كما فصل المبتداء حيث قال ومنها المبتداء لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض
النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى
المفعول للملابسة بكونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى
مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم
فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان يغير صيغة
الفعل الى فعل اى الماضى المجهول او يفعل اى المضارع المجهول فيتناول و لا مثل افتعل
واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع
الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول
اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا
ومسندا اليه مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان
احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من
مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه
مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه
فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب
والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كالمفعول الثانى
والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل
اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته
مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل
كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد

المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل
تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف
تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك
لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول
ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير
ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب
بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه
لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها
فضرب زيد فان لم يكن اي ان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع
ماسوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من
باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام
مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه
عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك
عند امن اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمروا
ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني ومن جملة المرفوعات او من المرفوع
المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما
واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول
نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد
فيه عامل لفظي كاسمي ان اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل
لفظي كاسم ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى
لئلا يخرج عنه نحو مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن

مثلها

عند الامن

عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان
الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن
او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام
ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي
مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس
منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين
اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه
كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه
نحو قوله تعالى اراغب انت عن الهتي يا ابرهيم واحترز به عن نحو اقائمان
الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر
لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد
حرف الاستفهام فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت
مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها خبر ليس
الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر
وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احديها
اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا مقدما عليه
وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر
وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في

في يضرب زيد اتيه الجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول عن المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء ولك ان تقول المراد به المسند به الى المبتداء او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء عامل في الخبر وقال اخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتداء

المبتداء اي ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثمه اي من اجل ان الاصل في المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي هو اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون المبتداء نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معين والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتداء وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امراءة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدا في الدار فيسال المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كاين فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتداء وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لم يرد فرد من جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم

باب الافعال

نحو ثمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما
يتخصص به الفاعل لتشبيهه به او يستعمل فى موضع ما اهر ذا ناب
الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه
بما اسند اليه فانك اذا قلت قايم علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح
ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم
عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا
كما اذا كان مجى حبيب مثلا ويكون شرا كما اذا كان مجى عدو ولكن
لم بنباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر
بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثانى لا يصح
فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب
وهذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه العجز فى حادثة ومثل قولك
فى الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل فى الدار علم ان ما
يذكر بعده موصوف بصحة استقراره فى الدار فهو فى قوة التخصيص
بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله
سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام
والاستمرار فكانه قال سلامى اى سلام من قبلى عليك هذا هو المشهور
فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن
النكرة على الفايدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التى يحتاج فى
توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال
كوكب انقض الساعة لحصول الفايدة ولا يجوز ان يقال رجل
قايم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المفرد

فيه

فيما سبق

فيما سبق مختصا بالمفرد ولكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه
اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضا فقال والخبر
قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قايم وفعلية مثل زيد قام ابوه و
لم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة
مستقلة بنفسها لا تقتضى الارتباط بغيرها فلا بد فى الجملة الواقعة
خبرا عن المبتداء من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما فى المثالين
المذكورين او غيره كاللام فى نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر
فى نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتداء فى نحو قل هو الله احد
وقد يحذف العايد اذا كان ثم قرينة نحو البر الكر بستين
والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر
والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان
او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه
اى الخبر الواقع ظرفا مقدر بجملة اى مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه
اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل
كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر
ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل هو الفعل
فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل
فى الخبر الافراد ثم ان الاصل فى المبتداء التقديم وجاز تاخيره لكنه
قد يجب تقديمه لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتداء
مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام كا
لاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك

الكر فى قولنا البر الكر بستين
اثنا عشر وسقا والوسق
ستون صاعا والصاع
اربعة امداد

فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه
أهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب
بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة ومن خبره الواجب على المبتداء
على المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتداء والخبر معرفتين
متساويين فى التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما
مبتداء والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين فى اصل التخصيص
لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا
مثل افضل منى افضل منك رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتداء
احتراز عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم
المبتداء لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه
اى تقديم المبتداء على الخبر فى هذه الصور اما فى الصور الاول فلما
ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل اذا كان
الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتداء بالفا[عل] عل
او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل
الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون
يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتداء
به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو
حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا
تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب
الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر
الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتداء واين اسم متضمن للاستفهام

خبره

خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان
قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس
بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة
ما له صدر الكلام لتصدره فى جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى
للمبتداء من حيث انه مبتداء فبتقديمه يصح وقوعه مبتداء مثل فى الدار
رجل فان فى الدار خبر تخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت فلو أخر بقى
المبتداء نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق
الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده
متوكل ضمير كائن فى جانب المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو
أخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله
مثلها اى مثل التمرة مبتداء وفيه لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو
قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر
عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتداء
اذ فى تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان
الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة مثل عندى انك قائم وجب
تقديمه اى تقديم الخبر على المبتداء فى جميع هذه الصور لما ذكرنا
وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا
وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك
على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل
زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض
فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز وفى هذه الصورة ترك

حلو حامض بالحاء المهملة فيهما

العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف
ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر يكون بغير العطف لان التعدد
بالعاطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما وايضا
المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في
المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه
لذلك وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط وسببية الاول للثاني او
للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا الشرط
في سببية للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح
عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط واما اذا
قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه و
اما اذا لم تقصد لم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتداء
المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى
جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية بما والجملة فعلية ههنا بالاتفاق
وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا ولا بالفعل ليتاكد
مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم
الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما
اى باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى ياتينى فله
مثال للاسم الموصول بفعل او الذى في الدار فله مثال للاسم الموصول
بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور
فقوله تع ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل
رجل ياتينى فله مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار فهذا مثال

للاسم

للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة

قوله وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط
وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط وهو سببية الاول الى الثاني والمراد به لزوم الاول الى الثاني
عند الرضى وعند الشارح او للحكم به فلهذا الاخير دفع السؤال بقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله
عليه ويشبه المبتداء التى معنى الشرط الى الشرط اربعة اقسام احدها في السببية
يعنى سبب المبتداء الى الخبر والثانى في الابهامية يعنى ان المبتداء المذكور مبهم والشرط
مبهم يستعمل ان في التشكيك وهو مبهم والثالث في الفعلية يعنى ان المبتداء اما يكون
موصولا وصلته فعل والحرف الشرط ومدخوله فعل والرابع في الصدارة يعنى ان المبتدا
يقع في الصدارة والشرط يقع كذالك فلهذا يصلح الفاء في الخبر كما يصلح في الجزاء
في الجزاء الشرط وكذلك والشارح لذا دخول اراد فيه اشارة الى ان المبتداء بمعنى منحصر الى قسمين
دخول بفعل بجاز ومهمل من قبيل بذكر الجزء وارادة الكل والظرف كذالك فلذا الشارح فقال
جملة فعلية او ظرفية فالاول واتى الى المثال بفعل مضارع لا الماضى لان الشرط لا يكون الا فعلا
مضارع وان كان بصيغة الماضى لكنه معناه مضارع فلهذا اذا كان المشبه به كذالك والمشبه
كذالك والمشابهة قوى والمراد بفعل اعم من حقيقة او حكم فلذا يدخل فيه نحو الذى انه والذى في
فالجملة وكل واحد منه قول او في الدار معطوف على الذى لا ياتينى لو كان كذالك فلزم ان يكون في الدار
من موصول بفعل وليس كذالك وفيه محذوف الصفة اى الذى والقرينة لا الحذف اصل
ان لا يكون في الدار منه

عن دخول الفاء على الخبر كليق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة
وكلن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء

٤٢

العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوّز العطف

[illegible]

رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال

للاسم

للاسم الموصوف بظرف قلة درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة
الموصوفة باحدهما فنحو قولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله
درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا
الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخولها عليه لان صحة
دخولها عليه انما كانت لمشابهة المبتداء والخبر للشرط والجزاء وليت
ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام من الخبرية الى
الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو
بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار
فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق
فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو
من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه ذكر التخصيص للاهتمام ببيان
الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه انّ المكسورة
بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها
لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده
قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل الحق
بعضهم انّ المفتوحة ولكنّ بليت ولعل فما وجه تخصيص انّ المكسورة
بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق انّ بهما هو سيبويه فاعتد بقوله
وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع انّ كلا القولين
لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع انّ المكسورة
عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع انّ المفتوحة
ولكنّ عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء

وأما الوداد في القلوب فراسخ
وإن كان ما بين الجسوم فراسخ

فانّ لديه حسنه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى
فسوف يكون وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا
اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع
نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان
فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غيره ذلك فلو ظهر المبتداء
لم يتبين ذلك ووجب حذفه ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان
ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتداء المحذوف جوازا مثل
المبتداء المحذوف فى مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند
ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس
من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء
بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويرونه كما
يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادت المستهلين غالبا وليكا بيتوتهم
تقصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لعلم
قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى قولك
خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نقل عليه
صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا
ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففى وقت خروجى السبع
واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما
التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى فى موضع الخبر غيره اى
غير الخبر وذلك اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتداء
الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان

لان لولا

٣٤

ولولا خشية الرحمن عندى
جعلت الناس كلهم عبيدى

لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد
التزم فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام
قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا لا
يجب حذفه كما فى قوله ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم
اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم بعد لولا

مستدام الوعافية بر قا و ب دوام الملك دعوا يتد نموده محب خلوص بد

يثبت فى غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى معنى التامة والذى يظهر لى بنحو ضربى زيدا الا بسم قايما اذا
الحال عن المفعول وضربى زيدا الا ببسمى قايما اذا كان من الفاعل
اولى ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فى ضربى زيدا

وإما الوداد في القلوب فراسخ
وإن كان ما بين الجسوم فراسخ

فان يه خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى
فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا
اي حذفا جايزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع
نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان
في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غيره ذلك فلو ظهر المبتدأ

[illegible]

واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما
التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي
غير الخبر وذلك اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدأ
الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان

لان لولا

ولولا خشية الرحمن عندي
جعلت الناس كلهم عبيدي

لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد
التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام
قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا لا
يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم
اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها
فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم
الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة او معنا ويليه منسوبا
الى الفاعل او المفعول به او كليهما وبعده حال او كان اسم
تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي زيدا ضرب
زيد قايما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قايما او قايمين
وان ضربت زيدا قايما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما
يكون الامير قايما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل
اذا كان قايما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد
عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم
الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قايم مقام الظرف
القايم مقام الخبر فيكون الحال قايما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه
وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم
يثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى معنى التامة والذي يظهر لي نحو ضربي زيدا ملابسه قايما اذا
الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسي قايما اذا كان من الفاعل
اولى ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا

[illegible]

بلابس قايما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي
ضربت قايما زيد اي ضربته ثم حذف بلابس الذي هو خبر المبتداء
والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر
راشدا مهديا فعلى هذا يكون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة
وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قايما حاصل فجعل قايما من متعلقات
المبتداء ويلزمهم حذف الخبر من غير سد مسده وتقييد المبتداء المقصود
عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت
الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قايما
وذهب بعضهم الى ان هذا المبتداء لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى
ما اضرب زيدا الا قايما وثالثها كل مبتداء اشتمل خبره على معنى المقارنة
وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته
اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب الحذف لان الواو يدل
على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتداء
يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك
وبقاءك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم
المحذوف وجواب القسم قايم مقامه فيجب حذفه والعمر والعُمر بمعنى
ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة
استعماله خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها
اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي انّ وكانّ ولكنّ وليت
ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها
لما شابهت الفعل المتعدي كما عملت رفعا ونصبا مثله سواي

خبر ان

خبر ان واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف
عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا لنفي الجنس
وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول
هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لاحداث اثر فيهما لفظا او معنى
فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان
يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى
بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد
بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك
قوله بعد هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم
المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرا جملة
مثل ان زيدا يقوم مثل قايم في مثل ان زيدا قايم فانه المسند
بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتداء اي حكمه كحكم خبر
المبتداء في اقسامه من كونه مفردا وجملة ومعرفة وفي احكامه
من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرايطه من
انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد
ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرايطه وانتفاء
موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتداء يصح
ان يقع خبرا لباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد
ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من ابوك
الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه فانه لا يجوز
تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء وذلك لان هذه

يجوز تقديم الخبر على الاسم
كقوله تعالى ان لدينا انكالا
خبر
كقوله تعالى ان علينا
حسابهم وغير ذلك
اسم
ان الينا ايابهم
خبر

الحروف فروع على الفعل فى العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا
والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلى
ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعى لم يتصرف
فى معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف فى معمولى الفعل لنقصانها
عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا اى ليس امره كامر خبر
المبتداء فى تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه فى جواز
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفى و
جوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر
لحكمة وذلك لتوسعهم فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها خبر لا التى
لنفى الجنس اى لنفى صفته اذ لا رجل قايم مثلا لنفى القيام عن الرجل
لا لنفى الرجل نفسه هو المسند الى شىء آخر هذا شامل لخبر المبتداء
وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اى دخول لا تخرج به ساير الا
خبار والمراد بدخولها ما عرفت فى خبر ان فلا يرد كو يضرب فى لا
رجل يضرب ابوه مثل لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال
المشهور وهو قولهم لا رجل فى الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل
فى الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب
لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اى فى الدار خبر بعد
حذف خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه
وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل لا يكون
مثالا لنوعى خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا
كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفى عليه نحو لا اله الا
الله

قوله ويحذف كثيرا اذا
كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل وغير ذلك
لدلالة النفى عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا على
ولا سيف الا ذو الفقار اى لا اله موجود الا الله وافى

الا الله اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهر
الخبر فى اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه
اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى
الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يجعلون ما
يرى خبرا فى مثل لا رجل قايم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا
المشبهتين بليس فى معنى النفى والدخول على المبتداء والخبر ولهذا
يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتداء ولكل مسند اليه بعد
دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد
ابوه فى ما زيد ابوه قايم مثل ما زيد قايما ولا رجل افضل منك
وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا فى النكرة بخلاف ما فانه
يعمل فى المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون
لها العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولها مرفوعان بالابتداء
كما كانا قبل دخولها وعلى لغة اهل الحجاز ورد القران نحو ما
هذا بشرا وهو اى عمل ليس فى لا دون ما شاذ اى قليل النقصان مشابهة
لا لليس لان ليس لنفى الحال ولا ليس كذلك فانه للنفى مطلقا بخلاف
ما فانه ايضا لنفى الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لى ولا يجوز
ان يكون لنفى الجنس لانه اذا كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها
الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار فى البيت اعلم ان المراد بالمسند و
المسند اليه فى هذه التعريفات ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة
لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فى ما بعد فلا تنتقض بالتوابع

مطلب المنصوبات

ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات
لكثرتها ولخفة النصب فقال المنصوبات سواء اشتمل على علم
المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية
علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة
والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين
ومسلمين فمنه اي من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية
المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من
غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة
الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول
المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه
به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه
فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا و
انما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق
من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفته للفعل
وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا
بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب
او اسما فيه معنى الفعل نحو فهما ضارب ضربا وخرج المصادر التي
لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد
بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بجميع
ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان جنس الفعل

مشتمل عليه

او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف الخوية
الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات
بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا

لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما كقولك القرفصاء واقع على زيد
بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كاين بجميع
ذلك الاسم فان معنى الكلمة جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل

مشتمل عليه

مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تأديبا في قولك
ضربته تأديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس
مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به كراهتي في نحو كرهت
كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت
بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك
ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها
فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في
قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالا
عتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول
مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو
واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن
الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول
المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من
الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على
عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع
وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا
يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد
والتثنية والجمع تستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين
او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه
الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات
بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير

مغاير لفعله

للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب
نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت
وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم
من سفر خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل
ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل
له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا
موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك
الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة
من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا
والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت
الله حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه
لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر
وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا احمد الله
واشكره شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من
كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فى ما استعمل
باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له
ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها
اى من هذه المواضع موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع
مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا الا سير
التعبير

حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او
بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى
عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت
الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا
يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا
سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا
اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت
الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما فى الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت
الا سير البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد
نفى وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر
ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما سوغ للمبتداء والى ما يشبه به
فعليه او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال
لما وقع بعد معنى نفى وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا سيرا مثال لما وقع

للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب
نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت
وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم
من سفر خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل
ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل
له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا
موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك
الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة
من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا
والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت
الله حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه
لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر
وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا احمدت الله

حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او
بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى
عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت
الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا
يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا
سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا
اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت
الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما فى الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت
الا سير البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد
نفى وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر
ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما سوغ للمبتدا والى ما شبه به
فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال
لما وقع بعد معنى نفى وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا سيرا مثال لما وقع
مكررا ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر
مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف
الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل
الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد
اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها
شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء

وانما وجب الحذف فيه لسد الجملة المحذوف بدون ان بقية منه

قوله تفصيلا يجوز ان يكون حالا من فاعل وقع او تمييزا او مفعولا مطلقا

ثم اعلم ان جميع الامثلة المورده للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى القول

ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي
اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضع مفعول المطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به
امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه
علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن
نحو لزيد زهد زهد العلماء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة
واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على
اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن
نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي
على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به
عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من
صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر
وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول
المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو
الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى
اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امراءة مات ولدها ومنها اي
من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع
مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول
المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا
فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان

لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول
المطلق تاكيدا لنفسه اي لنفس المفعول المطلق لانه يؤكد نفسه
وذاته لا امرا يغايره ولو وجد بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة
لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قايم حقا
اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع
مضمون جملة وهي قوله زيد قايم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق
والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تا
تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص علم بلفظ المصدر يؤكد نفسه
من حيث وصف المصدر

وانما الكذب من جهة اللفظ لا يدل الا على الصدق وليس بمدلول اللفظ بل هو نقيضه واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول اللفظ كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا شيخ زاده

مثال لبيك اصله البيت بخدمتك الباب بتي اي اجبت بخدمتك مرتين بل اكثر من غير نهاية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه نقلت فتحة الباء الاولى الى اللام وحذفت الهمزة التي قبل اللام لسكونها وسكون الباء الزيادة للمصدر حركتها الى اللام ثم ادغمت الباء في الباء فصار لبا ثم ثني فصار لبين لتكثير المخاطب فحذفت النون للاضافة فصار لبيك شرح

ثم اعلم ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى القول

ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منًّا بعدُ واما فداءً اي
اما تمنّون منًّا بعد الشدّ واما تفدون فداءً ومنها اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضعُ مفعول المطلق وقع للتشبيه اي لان يشبّه به
امرٌ آخر واحترز به عن نحو لزيد صوتٌ صوتٌ حسنٌ لانه لم يقع للتشبيه
علاجًا اي حال كونه دالًّا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن
نحو لزيد زهدٌ زهدَ العلماء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة
واحترز به عن نحو صوتُ زيدٍ صوتُ حمارٍ مشتملة تلك الجملة على
اسمٍ كائنٍ بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن
نحو مررت
على صاحب
عم [illegible]
بزيد
صات
وقع له
المطلق و
الضمير
اي يقرح
من تلك المواضع
مضمون
المطلق نحو
خا عبرا قامه

الا انك عيسى ابن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك اي [illegible]
لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدرية اي قولا غير قولك
ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور الممدوح

لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول
المطلق تاكيدًا لنفسه اي لنفس المفعول المطلق لانه يؤكد نفسه
وذاته لا امرًا يغايره ولو وصل بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة
لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قايم حقًّا
اي حقّ حقًّا من حقّ يحقّ اذا ثبت ووجب فحقًّا مصدر وقع
مضمون جملة وهي قوله زيد قايم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق
والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدًا
لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف
الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر
ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليدفع الغير وعلى
هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر
ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية
وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من
قيد الاضافة اي مثنى مضافًا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل
قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعًا مكررًا كثيرًا او في جعل المثال
من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب
لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عنهما
في اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد
الى الثلاثي بحذف زوايده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف
المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان بمعنى

الّبّ فلا يكون محذوف الزوايد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادًا بعد اسعادٍ يعنى اعينك الآن اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى شىٔ وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاءً بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرفٍ فانهم يقولون فى ضربت زيدًا انّ الضرب واقع على زيدٍ ولا يقولون فى مررت بزيد انّ المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال فى واحدٍ منها انّ الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فانّ المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقةً او حكمًا فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهمًا انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فانّ مفعول ما لم يسمّ فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدًا فانّ زيدًا قد وقع عليه بلا واسطة حرفٍ فعل اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدمًا ومتأخرًا امّا جوازًا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى وامّا وجوبًا فيما تضمن معنى الاستفهام او شرطٍ نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا

اعتبره

لم يكن مانع من التقديم كوقوعه فى حيز انّ نحو من البرّ ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل فى المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازًا نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التى هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبًا فى اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة [illegible] بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة [illegible] لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة [illegible] نحو امرأً ونفسه اى اترك امرأً ونفسه [illegible] التثليث واقصد واخيرا الكم وسهلًا [illegible] اهلًا اى مكانًا مأهولًا اى معمورًا لا [illegible] ووطئت سهلًا من البلاد ولا حزنًا [illegible] المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب [illegible] بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلًا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيدا او حكمًا مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولًا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداءها فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرده المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكّم فانّ

المنادي

حيد

اَلَبَّ فلايكون محذوف الزوايد وعلى هذا القياس سعديك ا
اى اُسعِدُكَ اِسعادًا بعدَ اِسعادٍ بمعنى اُعينك الا ان اُسعِدُ
يتعدى بنفسه بخلاف اُلِبُّ فانه يتعدى باللام المفعول به سوما و
قع اى سويهم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق
فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا
واسطة حرفٍ فانهم يقولون فى ضربتُ زيدًا ان الضرب واقع على زيدٍ
ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به
فخرج به المفاعيل ال
الفعل واقع عليه ب
من مغايرته لفعل ال
بنيل الفاعل فعل
فخرج به مثل زيدٌ فى
الى فاعله ولا يشك
انه وقع فعل الفا
مالم يسم فاعله فى
فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر كضربتُ زيدًا
فان زيدًا قد وقع عليه بلا واسطة حرفٍ فعلٌ اسناده الى الفاعل
الذى هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه
لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل
الله اَعبُدُ ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى
الاستفهام او شرطٍ نحو مَن رايتَ ومن تكرم يكرمك هذا اذا

لم

لم يكن مانع من التقديم كوقوعه فى حيز ان نحو من البر ان تكف
لسانك وقد يحذف الفعل العامل فى المفعول به لقيام قرينة
مقالية او حالية جوازًا نحو زيدًا لمن قال من اضرب اى اضرب
زيدًا فحذف الفعل للقرينة المقالية التى هى السؤال ونحو مكة
للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبًا
فى اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف فى
باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة
مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة
سماعى مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة
بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأً ونفسه اى اترك امرأً ونفسه
وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وسولتم
واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا ماهولا اى معمورا لا
خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد ولا حزنًا
والموضع الثانى من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب

المنادي

اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا
عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيدا او حكما مثل يا سماء ويا جبال
ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل
عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف
المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع
لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف
المنادى ولهذا اخر المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان

المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه
التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق
اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل
وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نايب
مناب ادعو من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة
واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى
طلبا لفظيا بان تكون اداة الطلب لفظية نحو يا زيدا او تقديريا
بان يكون اداته مقدرة نحو يوسف او للنيابة اى نيابة لفظية بان
يكون النايب ملفوظا اعوض عن هذا او تقديريا بان يكون النايب
مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ
مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب
المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله
يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف
النداء عليه وافادته فايدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد
الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء افعال
فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به
بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس
المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اى الفعل والفاعل
مقدران وعند المبرد حرف النداء قايم مقام احد جزئي الجملة اى
الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل و
الآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى قدم بيان البناء والخفض

والفتح

والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الا
ختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به
اى على الضمة او الالف او الواو التى يرفع بها المنادى في غير
صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعنى به ولا ضمير فيه
وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام ان كان اى
المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم
لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده
وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا
وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك
لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف
او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل مثالان
لما هو مبنى على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد
النداء ويا زيدان مثال المبنى على الالف ويا زيدون مثال
المبنى على الواو ويخفض اى ينجر المنادى بلام الاستغاثة
اى بلام تدخله وقت الاستغاثة وهى لام التخصيص ادخلت
على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء
نحو يا لزيد وانما فتحت ليلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث
نحو يا للمظلوم اى يا لقوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان
المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم نعكس الامر
لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام الجر

نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت
على المستغاث بغير ياء نحو يا للزيد وللعمرو كسرت لام المعطوف
لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث
وان عطفت مع ياء فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا للزيد
ويا للعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة
بنائه كانت مشابهته للحرف فاللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها
ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يختص
المنادى بلامي التعجب والتهديد فلام التعجب مثل يا للماء ويا للدواهي
ولام التهديد نحو يا للزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف
يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا
من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث
بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته
وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب
ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في
الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس
الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء
وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير
كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي
فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح
لالحاق الفها اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف
فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح

فبين

فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق
الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما
سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام
او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء
لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره متغير
عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون
مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة
واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون
مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون
مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث
وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا
لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد
له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون
مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم
مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور
انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده ولان المثال
الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم
من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها
مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة
الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به
المفرد حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع

وجبلا منصوب مفعول به لطالعا لاعتماده على موصوف مقدر اي يا كوكبا طالعا عند المصنف قدس سره

المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به
لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا و عمروا
لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم
يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية و ح
لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة
حقيقة بان لا تكون مضافا مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما
بان تكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما
الاضافة المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة
اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة فى جواز الرفع
والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه و يا زيد الحسن وجهه
والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتى فى التوابع كلها بل فى بعضها
ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد فى بعضها من قيد فصل التوابع
الجارى هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد
اى المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا
وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار
عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة مطلقا
وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
يعنى المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا
عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر
لان بناء المنادى عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا
للفظه وتنصب على محله لان حق تابع المبنى ان يكون تابعا لمحله

وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين
فى التاكيد و يا زيد العاقل والعاقل فى الصفة واقتصر على مثالها
لانها اكثر واشهر و يا غلام بشر وبشرا فى عطف البيان و يا زيد
والحارث والحارث فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل
ابن احمد وهو استاد سيبويه فى المعطوف الممتنع دخول يا عليه
يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف فى الحقيقة
منادى مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير
مباشرة حرف النداء له وهى الضمة او ما يقوم مقامها ولكن
لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا
وابو عمرو ابن العلاء النحوى القارى المقدم على الخليل يختار فيه
النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة
اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبنى
تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
المذكور كالحسن اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل
اى فابو العباس مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى
مستقلا بنزع اللام عنه والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور
كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابى عمرو
اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله
منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اى وتوابع المنادى
المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب
لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع

لانّ حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلّهم في التاكيد ويا زيدُ
ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء
المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافاً لانّ اللام يمتنع د
على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر
اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره
المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما
حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لانّ البدل
هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص
منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون
حرف النداء مقدّراً فيه مطلقاً اي حال كون كل منهما مطلقاً في
هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او معر
فين او مضافين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو
ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعاً جبلاً ويا زيد رجلاً صالحاً والمعطوف
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد
ورجلاً صالحاً والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه
منادى فلانّ الكلام فيه واما كونه مبنياً على الضم فلما يفهم من
اختيار فتحه المبني على جواز ضمه فانّ جواز الفتح لا يكون الا في
المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها
اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر
الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافاً اي حال
كون ذلك ابن مضافاً الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه

الضم

مضارع مجهول

الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار
فتحه للكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة
مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه
مفعولاً به واذا نودي المعرّف باللام اي اذا اريد نداؤه
قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء
والمنادى المعرّف باللام تحرّزاً عن اجتماع آلتي التعريف بلا فا
ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا
والتزموا رفع يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة
مفردة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي
الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته
الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فتدل
على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة
جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج
صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل
اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الر
جل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب
وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء
على قاعدة تجوّز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امر
ين احدهما كون اللام عوضاً عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة
يا الله لانّ اصله الاله حذفت الهمزة وعوّضت اللام عنها و
لزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان

الامران

فی موضع آخر اختص هذا الاسم بذلک الجواز ولهذا قال خاصة
واما مثل النجم والصعق وان کانت اللام لازمة فیه لکن لیست
عوضا عن محذوف واما الناس وان کانت اللام فیه عوضا عن
الهمزة لان اصله اناس لکن لیست لازمة للکلمة لانه یقال
ناس فی سعة الکلام فلا یجوز ان یقال یا النجم ویا الناس ولعدم
جریان هذه القاعدة فی التی فی قولهم من اجلک یا التی تیمت قلبی
وانت بخیلة بالوصل عنی لان لامها لیست عوضا عن محذوف
وان کانت لازمة للکلمة حکموا علیه بالشذوذ وفی الغلامان
فی قولهم فیا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرین کلیهما حکموا
بانه اشد شذوذا ولک ای وجاز لک فی مثل یا تیم تیم عدی
ای فی ترکیب تکرر فیه المنادی الموفة المفردة صورة وولی
الثانی اسم مجرور بالاضافة فی الاول الضم والنصب وفی الثانی
النصب فحسب اما الضم فی الاول فلانه منادی مفرد معرفة
کما هو الظاهر والنصب علی انه مضاف الی عدی المذکور وتیم الثانی
تاکید لفظی فاصل بین المضاف والمضاف الیه وذلک مذهب سیبویه
او مضاف الی عدی المحذوف بقرینة المذکور وذلک مذهب المبرد و
السیرافی اجاز الفتح مکان النصب علی ان یکون فی الاصل یا تیم
بالضم تیم عدی ففتح اتباعا لنصب الثانی کما فی یا زید بن عمرو
وتعین النصب فی الثانی لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف
وتمام البیت یا تیم تیم عدی لا ابا لکم لا یلقینکم فی سوأة عمر والبیت
لجریر حین اراد عمر التیمی الشاعر ان یهجوه فقال جریر خطابا

لبنی تیم

٤١

وقوله النجم والصعق آه لا یوجد فیهما الامران فلهذا لا یجتمع النداء
مع اللام فلا یقال یا النجم ویا الصعق ولو اجتمع هذا لزم الفساد فثامل
ولو توسط بینه وبین المعرف باحد امور ثلثة یقال یا ایها النجم ویا هذا النجم
ویا ایهذا النجم لزم الفساد لانه وان کانت منادی بحسب الحقیقة ولاکنه
صفة بحسب الصورة اذا کان الاصل لذالک لا یجوز لاسم العلم ان یکون صفة
فلهذا لا یجوز ان یکون هذا الاسم منادی ومثل الناس کذالک الاصل
اذا توسط بینهما بها یجوز فیقال یا ایها الناس لانه اسم جنس لا علم
فتامل
ان خلق وتیم الاول مضاف مع انه معرفة لانه علم فلا یجوز ان یکون مضاف لانه
واضیف یجتمع التعریفان او التعریف والتخصیص وجمعهما لا یجوز فلت
اذا اضیف المعرفة الی شیء آخر یجرد عنه اذا کان المقصود تعریفا او تخصیصا
وتوضیحا وان لم یکن المقصود کذالک لم یجرد منه والمراد ههنا المجرد
لازم ا فلهذا لا یضر اضافة المعرفة الی الآخر هذا کلام سمع من الاستاد
وجواب اما محذوف وتقدیره فلا یجوز ان یقال یا النجم ویا الصعق انما یجوز
ان یقال لذالک ان کانت اللام عوضا عن محذوف لاکنه لیست عوضا عن محذوف
والقرینة الی الحذف کلمة فلا یجوز الذی ذکر

لبنى تيم لا تتركوا عمر ان يا بجرنى فيلقينكم فى سوءة اى مكروه من
قبلى يعنى مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز
فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامىَ وسكونها مثل يا غلامىْ
واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن
نحو يا فتاى مثل يا غلامِ وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان
يقعان غالبا فى النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود
غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من
الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة
دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء
والكسرة وثما اى هذان الوجهان وان كانا واقعين فى المنادى
المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان فى كل منادى كذلك بل فيما
غلبت عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها العدل الشهرة على
الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا
وقد جاء شاذا فى المنادى يا غلامَ بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف
وقد يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه الوجوه
كلها وقفا اى فى حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا
غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اى العرب
فى محاوراتهم يا ابى ويا امى على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف
الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما
فى كلامهم كما اشار اليها بقوله يا ابتِ ويا امتِ اى قالوا
يا ابتِ ويا امتِ ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اى حال

حق المنادى ثمة وينوجه صح

وقوله الشارح اذا كان قبله كسرة اعتراض على المصنف خفيا وينبغى ان يقول لذالك
لا حاجة وعبارته نقصان ويمكن ان يجاب من جانبه بان مراد المصنف بيان حال المنادى
الذى يضاف الى ياء المتكلم لا بيان الى المنادى الذى اضيف اليه ويمكن بطريق آخر
ومراده ان لا يلزم الالتباس الى المفرد المعرفة فلذا لا اشكل بمثل يا عدو ويا
عدوا قوله ولما كان من خصائص النداء الترخيم
وتعريف لاختصاصى لا يقرا على الترخيم
لانه يوجد فى غيره فلذا لا يصدق التعريف
عليه قلت يصدق التعريف على الترخيم
بالنسبة الى سعة الكلام وبالنظر اليه
سمع من الاستاد
وقوله جائز مجاز مرسل بذكر الملزوم وارادة اللازم
او بذكر المسبب وارادة السبب وقوله ضرورة مفعول له حصولى
وقوله تخفيفا تحصيلي فتامل

لبنى تيم

كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء
وقد جاء الفتح ايضا كويا ابت ويا امت لاجرائهم مجرى المفرد
المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء
جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا
عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام
ويا ابن عم خاصة بهذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ
يا ابن اخى ويا ابن خالى لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت
و يا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامى فقالوا يا ابن
امى ويا ابن عمى بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف
الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا
وقالوا بزيادة وجه آخر شذ فى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام
ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء لكثرة الاستعمال وطول
اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم
شرع فى بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اى واقع فى سعة الكلام
من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق
الاولى وسوقى غيره اى غير المنادى ضرورة اى لضرورة شعرية
داعية اليه لا فى سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف فى
آخره اى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضية
الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف
مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة
ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع

الى الترخيم

الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم
المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا فى
المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى
ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف
ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر جزء المنادى نظرا
الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ
فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا
باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد
عليه الترخيم الذى هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة
الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير
داخلة فى المنادى عنده وما وقع فى بعض النسخ فكانه من تحرف
الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر
وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف فى آخره لمد الصوت اظهارا
للتفجع فلا يناسبه الترخيم وان لا يكون جملة لان الجملة محكية
بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين وجوديين وهو
ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة احرف لانه لعلميته
ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه يكون لشهرته
فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلاثة لم يلزم
نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما
ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة
لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط

فكيف اذا وقع موقعًا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا
ببقاء نحو شية وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك
ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ
التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف
الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع
شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعمال المنادى ولما فرغ من بيان
شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان
في آخره اي آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الوا
حدة في انهما زيدتا معًا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء
والنون فيهما زيدتا اولًا ثم زيدت تاء التانيث فلم تحذف منهما
الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو
مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون
ح من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح
اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج
منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون
حقيقة او حكمًا فيشتمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما
في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء
ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبا
درها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف
منه الا الحرف الاخير وهو اي الحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله
مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا

يلزم

يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب و
ايماء باخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو فلون
وثبون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس
للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول
فلما كانتا في حكم الواحدة كما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني
فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذف المدة الزائدة لئلا
يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كا
ن مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل
بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك
يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث في كون
كل واحد منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان
غير ذلك المذكور من الاقسام الثلاثة فحرف واحد اي فيحذف
حرف واحد لحصول الفايدة المقصودة وعدم موجب حذف
الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى
المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار
آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر
فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي
يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة
بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم على الا
ستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه
واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بضم كانه

اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسمًا برأسه
صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كادل
في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسمًا برأسه ارتفع مانع الاعلال
وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في
المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى
بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت
يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه
في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه و
جودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه
كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع
على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل
اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل
يا زيداه ويا عمرواه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب
بوا تمييزا له عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك
بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى
مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى
فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا
كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم
من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لما مر انه لا
يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف

في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة
فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة
الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب
من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت وا
غلامكيه لا وا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا
اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين وجاز لك الهاء اي الحاق
بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسمي المندوب
المتفجع عليه عدما الا الاسم الموصوف الذي اشتهر المندوب
به ليعذر النادب بمعرفته في ندبة المتفجع عليه فلا يقال وا
رجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن
اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق
الالف بصفة المندوب بل يجب ان تلحق بالموصوف مثل
وا زيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة
فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز
يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس
فانه يجيز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من اتصال بين المضاف
والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات
فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه
فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال

واحمجي الشامیتیناه والجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف
النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة
قبل النداء بسواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا
لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم
يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اى و الا مع اسم الاشارة
لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب
فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف
التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن
حرف النداء كلفظة اللهم فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم
المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى
يا يوسف ولفظة اى اذا وصف بذى اللام نحو ايها الرجل
اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى
يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان تصف هذا
بذى اللام والمضاف الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل
كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى واما المضمر
ات فيشذ نداء ها نحو يا انت و يا اياك وشذ حذف حرف
النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اى صر صبحا يا ليل حذف
حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة
امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله
شخص وقع في الليل على نايم مستلق مختفيا وقال افتد مخنوق
حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا

وفي اط

وفي اطرق كرا اى يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء
من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها
الكروان يقولون اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق
حتى يصاد والمعنى ان النعامة الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل
الى القرى فلا تخلى انت ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا
نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الاعلى انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى
يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف الا يسجدوا
بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع اد
غمت نونها في لام ولا يسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
الثالث من تلك المواضع الاربعة التي يجب حذف الناصب
المفعول به فيها ما اى مفعول اضمر اى قدر عامله الناصب له
على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير
بيانية اى اضمر عامله بناء بشرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما
وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسِّر والمفسَّر وهو
اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه
احترز به عن نحو زيد ابوك ويريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا
بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده زيدا عمرو ضربه
وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل
في ذلك الاسم بضميره اى بالعمل في ضميره او في متعلقه اى متعلق
ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه
مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه

بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع
ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين
الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او
اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية
كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج
نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال
خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس بمجرد
اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا
مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا
كنت اياه وههنا صور اربع احديها اشتغال الفعل بضميره مع
تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب
الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع
تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل
بالمتعلق ولا يتصور فيها الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم
ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه
الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير مثال
المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد
تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل
المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير

مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء
يلزمه ملابسته للمحبوس عليه لينتصب زيد في هذه الامثلة بفعل
مضمر يفسره ما بعده اى ضربت يعني الفعل المفسر الناصب
لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته
اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا
القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت واهنت
فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم
اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست
عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير
اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوى فيه الامران
والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور
الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية
يصحح رفعه بالابتداء ويترجح عند عدم قرينة خلافه اى قرينة
ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساو
لان وجوده باله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم
يترجح النصب قرينة اخرى ترجح الرفع بسلامته عن الحذف
نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن
يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من القرينة المرجحة للنصب
كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اى بشرط ان لا
يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت
القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب

وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبًا الا
الابتداء بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع
في كلامهم مع انتهاء تاء يذكر بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال
مع غير الطلب احترازا عما كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه
فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب
خبرًا وهو لايجوز الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع
على ذلك الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القراين
الرفع مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع
فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبًا وما وقع
في بحث الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد
بلزوم الاسمية غلبتها وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب
في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على
جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين
الجملة المعطوفة والمعطوف عليها في كونهما فعليتين كخرجت
فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما
ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها
لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته
الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام ازيدا ضربته وانما قال حرف
الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته
ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان
استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل

فلا

فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة
في الزمان نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة
في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي بعض
موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه و
زيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام
والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في
الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع
الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل
مقدرًا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف
لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من
حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع
بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته
للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس
انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته
لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معًا
مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة
التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقًا
للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال
كون قوله تعالى بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم
على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه
بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى

كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الا
مران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت
في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا
لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا
عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي
جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل
والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون
اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية
فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف
مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه قلت لا تفا
في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها
قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدا فالصغرى اقرب
ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد
به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط حكمها ما سبق
من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب
وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما
وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او
تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته
مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب
الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي
النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب

لوقوع

لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر
انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه
بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان
ذهب لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت
لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل
يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا
يلابس الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد
قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه
مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر
كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه
غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير
فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله
تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من
باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير
فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فـ
المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان
كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود
اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب
فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كاين
في صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون

كل شيء مبتداء والجملة الفعلية صفة شيء والجار والمجرور في محل الرفع
على انه خبر المبتداء تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر
بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور
اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار
فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء
اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر
النحاة الى ان تمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار فاشار المص الى ما تمحلوا لاخراجه عنها فقال
ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء
فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية
والزاني مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو
صلته كالشرط فخبر المبتداء كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط
لدلالته على سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما
قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه
الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتداء
محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم
الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية
لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي وان ثبت
زناهما فاجلدوا وقيل زايدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في
جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين

الرفع

الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين
ايضا فهي تكون داخلة في تحت الضابطة فالمختار فيها النصب
واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل
الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع
من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب المفعول به فيها
التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره
وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح
النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق
تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او
ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او
ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر
المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف
[illegible] في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقديره
[illegible] اتق [illegible] ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه
[illegible] مول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل
[illegible] وان تحذف هذان مثالان للاول نوعي التحذير
[illegible] والاسد من نفسك وبعد نفسك
[illegible] ه بالعصاء وبعد حذف الارنب
[illegible] ذر منه هو الاسد والحذف فان المراد
من [illegible] من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما
منها والطريق الطريق مثال للثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق

كل شيء مبتداء والجملة الفعلية صفة شيء والجار والمجرور في محل الرفع
على انه خبر المبتداء تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر
بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور
اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار
فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء
اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر
النحاة الى ان تمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار فاشار المص الى ما تمحلوا لاخراجه عنها فقال
ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء
فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية
والزاني مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو
صلته كالشرط فخبر المبتداء كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط
لدلالته على سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه
فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين
الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية
محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي
الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة
لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي وان
زنيا فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في
جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين

الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين
ايضا فهي تكون داخلة في تحت الضابطة فالمختار فيها النصب
واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل
الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع
من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب المفعول به فيها
التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره
وهو في اللغة تخويف شيء عن الشيء وتبعيده منه وفي اصطلاح
النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق
تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او
ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او
ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر
المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف
عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير
الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه
موضع الضمير العايد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل
اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان للاول نوعي التحذير
معناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك
عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب
عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد
من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما
منها والطريق الطريق مثال للثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق

ولايخفى عليك ان تقديرا اتق فى اوّل النوعين غير صحيح لانه
لايقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغى ان يقدر فيه مثل بعّد او
نحّ وتقدير بعّد فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى على
الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير
بعّد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعّد فى جميع افراد نوع الاول وفى
بعض افراد نوع الثانى مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعّد
نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق فى بعضها
كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج من
النوعين فينبغى ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير
واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة من المحدود بدليل
ذكرها فيما بعد وتقول فى قسمى النوع الاول اياك من الاسد
كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول
اياك وان تحذف وتقول فى المثال الاخير اياك ان تحذف
بتقدير من اى اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان
وان قياس ولا تقول فى المثال الاول اياك الاسد لامتناع
تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير
العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف
الجر قياس كثير مع ان وان وشاذ كثير فى غيرهما واما حذف العاطف
فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو فعل فيه فعل اى حدث
مذكور تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك
او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل

لاسماء

شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن
ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما اولا وقوله
مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه
وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقى مثل شهدت
يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل
مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا فى يوم الجمعة فلو اعتبر
فى التعريف قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من
حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم
الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه
وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا
حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان
او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمى المفعول فيه
وتمهيدا لبيان حكم كل منهما وسواء المفعول فيه قربان ما يظهر فيه فى
وهو مجرور بها وما يقدر فيه فى وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف
اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير فى واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه
وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال
وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول فيه تقدير فى اذ التلفظ
بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل
ذلك اى تقدير فى لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه
بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم كما

في الزمانية نحو صمت دهرًا وافطرت اليوم وظروف المكان
ان كان المكان مبهمًا قبل ذلك اى تقديرُ في حملًا على الزمان
المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والآى وان لم
يكن مبهمًا بل يكون محدودًا فلا يقبل تقديرُ في اذ لم يمكن حمله على
الزمان المبهم لاختلافهما ذاتًا وصفةً نحو جلست في المسجد وفُسّر
المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين و
شمال وفوق وتحت وما في معناها فانّ امام زيد مثلًا يتناول جميع
ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهمًا ولمّا لم يتناول هذا
التفسير بعض الظروف المكانية الجايز نصبها قال وحمل عليه اى
على المبهم المفسّر بالجهات الست عند ولدى وشبههما كدون
وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما
عليه لانّ حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر و
كذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معيّنًا نحو جلست
مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه و
كذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معيّنًا نحو دخلت الدار
لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصحّ اى على المذهب الاصحّ
فانّه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكنّ الاصحّ انه مفعول
والاصل استعماله بحرف الجرّ لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل
تأمّل فانّ الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا
شك انّ معنى الدخول لا يتمّ بدون الدار وبعد تمام معناه
بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد فلا

فالظاهر

فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك انّ كل فعل
تنسب الى مكان خاصّ هو وقوعه فيه يصحّ ان ينسب الى مكان
شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدًا في الدار التي هي جزء من البلد
فكما يصحّ ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصحّ ان تقول ضربته في
البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الدا
في البلد دخلت الدار لا يصحّ ان تقول دخلت البلد فنسبة الدخول
الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون
الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصحّ فيكون
اشارة الى انّ استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكنّ
الاصحّ استعماله بدون في ونقل عن سيبويه انّ استعماله بفي شاذ وينصب
اى المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب
من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير
نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مرّ في المفعول به المفعول
له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او لسبب وجوده وخرج به ساير
المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور
اى ملفوظ حقيقةً او حكمًا فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرًا كما اذا قلت
تأديبًا في جواب من قال لم ضربت زيدًا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني
التأديب الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه
للعمل فيه مثل ضربته تأديبًا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب
فانّ التأديب انما يحصل بالضرب ويترتّب عليه وقعدت عن الحرب
جبنًا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فانّ القعود انما

انما وقع بسبب الجبن والقايل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل
فى المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له
عنده اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين
المذكورين ادبته بالضرب تأديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا
او ضربته ضرب تاديبه وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تأويل
نوع بنوع لا تدخله فى حقيقته الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من
حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن
حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الا سم
مفعولا له فالتحسن والاكرام فى قولك جئتك للتحسن ولاكرامك الزاير
عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه ان
شرط نصبه تقدير فى وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام
لانها اذا اظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب فى تعليلات
الافعال فلا يقدر غيرها من او الباء او فى مع انها من دواخل المفعول له
كقوله تع خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تع فبظلم من الذين هادوا
حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار فى هرة اى لاجلها
ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها فى النية
وكان الاصل ابقائها فى اللفظ والنية فلا حاجة فى ابقائها فى النية
الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون فى حذفها من اللفظ ولهذا قال انما
يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل الى تقدير اللام يجوز حذفها
كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو
جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى اتحد فاعله وفاعل عامله

احتراز

تأويل

سم

له

دوا

جئتك بيان

احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا
له اى للفعل المذكور فى الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته
تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا
بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود

٨٣ اللهم جرت العادة بالاستعمال هذا اللفظ فيما ادى الجواب الذى يثبوته ضعف وكانه
يستعان فى اثباته بالله تعالى كذا فى الحاشية المطول الا ان يراد بذكره معه اى بذكر الفعل
الذى جعل لاجله مع المفعول له ايراده بالرفع خبر لقوله ان يراد لانه مبتدأ يعنى المراد
بذكر الفعل مع المفعول له ان يؤتى الفعل معه اى المفعول له للفظا او ليكون الفعل
عاملا فيه ويجوز ان يكون ايراده مرفوعا على انه قائم مقام الفاعل لقوله ان يراد
فعلى هذا ادعل تقدير ان يكون المراد بالذكر الذكر معه للفظا يحصل المراد والمفعول له
اما ان يكون علة وغرضا يعنى اثرا للفعل مثل ضربت تاديبا له لان التاديب علة غائية
للفعل واثر له ويترتب عليه فيكون اثرا له وغرضا كان الانكسار فى قولك كسرت الزجاج
انما يحصل بالكسر ويترتب عليه فيكون اثرا له واما ان يكون علة له فقط مثل قعدت عن
الحرب جبنا لان الجبن علة للقعود ليس لغرض واثر له بل موثر له وفى الحاشية اشار
الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من وجه معلولا من وجه وقدم الثانى
لانه اهم لوقعه انتهى بسبب الجبن فيه وهو المتقدم على الفعل فى الوجود فى المفعول المطلق
يعنى قال جمهور النحاة ان المفعول له مفعول مستقل للفعل كان المفعول المطلق والمفعول به
وفيه ومعه معمولات مستقلة له ولهذا جعل الفاعل تحته

والضر وان كان
الى حيل الحيلولة لان بين اللزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى

انما وقع بسبب الجبن والقايل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل
فى المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له
عنده اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين
المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا

جنتك بيان

جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى اتحد فاعله وفاعل عامله

احتراز

احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا
له اى للفعل المذكور فى الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته
تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا
بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود
الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنى القعود
بعض زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح
بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض
زمان الفعل اعنى شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم
يكن مقارنا له فى الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك امس
وانما اشترط هذه الشرايط لانه بهذه الشرايط يشبه المصدر فيتعلق
بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شىء منها
المفعول معه اى الذى فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا
له فى صدور الفعل عنه او المفعول فى وقوع الفعل عليه فقوله معه
مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور
فى المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب
وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه فى الاكثر واليه ذهب فى قوله تعالى
لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفى بعض الحواشى ان هذا الراى
ضعيف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير و
النزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير راجع الى مصدره
اى حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى

فعلى هذا يكون معناه الذى فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم
يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول مذكور بعد
الواو احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمول فعل اللام
متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل
وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء
والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل
لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اى معنويا نحو ما لك
وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له فى
ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو
تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة
نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون
المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه
الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو
موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف الذى فيها معنى الجمع
فناسب معنى المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث
فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا
وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرو
لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية
جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على
المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا
فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل و

لا بغيره

58
59

ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا معنويا مستنبطا من
اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل
على عمل العامل المعنوى بلا احتياج جواز وجه آخر وهو العطف
نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب
حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا فانه يمتنع
العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير
جائز ولم يجز عطف عمروا على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن
شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة
لان المعنى ما تصنع وما تلابس فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا
ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع
زيد وعمرو الحال لما فرغ من بيان المفاعيل شرع فى الملحقات بها
وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث هو فاعل
او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز
وباضافتها الى الفاعل او المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل
او المفعول كصفة المبتداء نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية
يخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول
مطلقا لا من حيث هو فاعل ومفعول وهذا الترديد على سبيل منع
الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمروا راكبين لفظا او معنى
اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظا اى
لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار
لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى

الكلام

سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام
لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان
يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى
الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا
فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف
اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف
اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا
وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام
بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ياكل لحم اخيه او كان المضاف
فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف
اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى
دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار
ان الدابر المضاف اليه جزءه فان دابر الشئ اصله والدابر مفعول
مالم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضى المعلوم من باب
التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل
الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول
المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع
حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظى الملفوظ
حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هى باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان

حقيقة

حقيقة وزيد فى الدار قائما مثال للفظى الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير
المستكن فى الظرف انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما
مثال للمعنوى لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا والاشك
انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر فى نظم الكلام
اشير او انبه ويصير زيد به معمولا لفظيا بل مفعوليته انما هى باعتبار
معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم
حالا فهى معنوية لا لفظية وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ
او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما ان كان الظرف مقدرا
بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل
نحو زيد ذاهب راكبا وزيد فى الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا
باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة
نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح
به او تقديره كالاشارة والتنبيه فى نحو هذا زيد قائما كما مر كالنداء
والتمنى والترجى والتشبيه فى نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما
ولعله فى الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اى شرط الحال
ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب
الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون
صاحبها معرفة لانه محكوم عليه فى المعنى فكان الاصل فيه
التعريف غالبا اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة فى جميع

مواد ما و بيان ذلک ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون
ذو الحال فيه نكرة موصوفة كجاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية
عنها المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا
ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل
اتاک رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا
او متقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل و ثانيهما ما يكون ذو الحال
فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال والكثير انما هو هذا القسم
ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا
قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صا
حبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج
الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدا
وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون نكرة وارسلها العراک
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف
حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد
بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اى ارسلها معترکة
متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراک ولم يشفق اى لم يخف
على نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال
هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين البعيرين
عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به
ههنا نغص مداخلة بعضها في بعض والمعنى على نغص مثل نغص الد
ومررت به وحده وكلمته فاه الى في وجهدک متاول بالنكرة فلا يرد

نقضا

نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما
انها مصادر لافعال محذوفة اى تعترک العراک وينفرد وحده
اى انفراده ويجتهد جهدک فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا و
هذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة
موضع النكرات اى معترکة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت
معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في الصورة المعرفة
وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة
لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها
وبين معرفة مثل جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اى تقديم الحال
على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتداء وخبر و
لئلا تلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم
قدمت في ساير المواضع وان لم تلتبس طردا للباب ولا تقدم اى
الحال فيما عدا مثل زيد قايما كهو وقاعدا على العامل المعنوي قد عرفت
فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل
مثل الظرف وما يشبهها اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل
او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي
اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه
فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل
وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتداء على الحال نحو زيد قايما في الدار
فاما مع تاخر المبتداء عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز
قايما زيد في الدار وقايما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه

ان الحال وان كان مشبهاً للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا انه يتقدم الظرف على عامله المعنوي لتوسعهم في الظرف والحال لا تتقدم عليه بهذا اذا لم يكن الظرف داخلاً في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلاً في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجروراً بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجروراً بالاضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقاً نحو جاءتني مجرداً عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضاً وان كان مجروراً بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالاً بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هنداً فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجروراً واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالاً عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم جعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم جعلها مصدراً كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقاً او جامداً صح ان يقع حالاً من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو

حاصل

حاصل به وهذا رد على مذهب جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الغالب في الحال الاشتقاق مثل بسراً ورطباً في قولهم هذا البسر او هو ما بقي فيه خموضة اطيب منه رطباً وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة بان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسراً وارطب اذا صار رطباً والعامل في رطباً اطيب باتفاق النحاة وفي بسراً ايضاً عند محققيهم وتقدم بسراً على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلاً لكنه لما لم يظهر كان كالعدم مع هذا فلا ارى باساً بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائماً منه قاعداً وذهب بعضهم الى ان العامل في بسراً اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسراً وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه لا يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسراً اطيب منه رطباً وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان وقعت

حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب
لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائه عليه في قوة الحكم بها عليه و
الجملة الانشائية لا يصلح ان تحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة
في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت
الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو
والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها
مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه
خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا
لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية
القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو
راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها
مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي
الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما
في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو
لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده
على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط
في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع
المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة
بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى اسم الفاعل المستغني عن الواو
نحو جاني زيد يسرع وما سواها اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية
المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي

او

او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من
غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع
المنفي نحو جاني زيد وما يتكلم غلامه او جاني زيد ما يتكلم غلامه او
جاني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاني زيد وقد خرج غلامه ...... او
او جاني زيد ما خرج غلامه او جاني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت
لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظة على الماضي
المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل
من ذي الحال او وقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا
وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد
حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون
قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاني زيد قد
ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تع جاؤكم حصرت صدورهم اي
قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف
قد فسيبويه يأول قوله تع حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله
جملة دعائية وانما يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع
فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حا
لية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا
اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا
او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت
اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تع ايحسب الانسان

او جاني زيد قد خرج غلامه او جاني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاني زيد وما خرج غلامه صح

ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين ويجب
حذف العامل فى بعض الاحوال المؤكدة وهى اى الحال
المؤكدة مطلقا هى التى لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا
غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة
مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب فى
الغالب الامر احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى
تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى
بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين
او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات
عندى ان يقدر تحقق عطوفا وشرطها اى شرط وجوب حذف
عاملها ان تكون مقررة اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما تؤكد
بعض اجزائها كالعامل فى قوله تع انا ارسلناك للناس
رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه
لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تع قائما بالقسط
انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون
عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عا
ملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط
التمييز ما اى الاسم الذى يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان
المبدل منه فى حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شىء بل هو تر
ك مبهم وايراد معين المستقر اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع
له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة

هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعى
واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع ابهام
قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشا فى الاستعمال باعتبار
تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات
نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله
فى جزئياته او لكل جزئى منه ولا ابهام فى هذا الكلى ولا فى واحد واحد
من جزئياته بل الابهام انما نشا من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه
فتوصيفه بالرجل يرفع الابهام لا الابهام الواقع فى الموضوع له من
حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان فى مثل
قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص
معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع
فى ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعى عن ذات لا عن وصف
واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الوا
قع فى الوصف لا فى الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل
مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو
اقل من النصف كالربع وعما اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه
من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من
جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم
منه بحسب الوضع انه بغدادى او مكى فاذا اريد رفع الابهام
الوضعى الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال
رطل بغدادى فاذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل رطل زيتا قريبا

يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان
الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتيان لذات اشارة
الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتاً والمقدرة نحو طاب زيد نفساً
فانه فى قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفساً يرفع الابهام عن
ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اى القسم الاول من التمييز وهو
ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ويعنى به ما يقابل
الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء
اى يعرف به قدره ويبين غالباً اى فى غالب المواد واكثرها اى
رفع الابهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا الرفع الخاص فى اكثر المواد و
ذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق فى ضمن عدد نحو
عشرون درهما وسيأتى ذكر تمييز العدد وبيانه فى باب اسماء
العدد واما فى ضمن غيره اى غير العدد كالوزن نحو رطل زيتاً فان
الرطل نصف المن ونحو منوان سمناً وكالكيل نحو قفيزان براً وكالذرع
نحو ذراع ثوباً وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبداً والمراد بالمقادير
فى هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندى عشرون درهما
ورطل زيتاً وذراع ثوباً وعلى التمرة مثلها زبداً المراد بها المعدود
والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة
الثلاثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو
التنوين كما فى رطل زيتاً او النون كما فى منوان سمناً او الاضافة
كما فى على التمرة مثلها زبداً ولهذا لم يستوف اقسام المقادير
وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته

رطل ١٣٠ من ٢٦٠ منوان ٥٢٠

معها

معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع و
مع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه
الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه
التمييز الآتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول
حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينتصب ذلك الاسم التام قبله لشبهه
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها
فى آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف
الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف
معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندى الرقود خلاً فيفرد اى التمييز
وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اى التمييز جنسا وهو ما
يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة
الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس
الا ان يقصد الانواع اى ما فوق النوع الواحد فيشتمل المثنى ايضا لانه
لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفى تخصيص
قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين
للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت ما لخصوصيات الكلية
او الشخصية ويجمع اى يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث
لم يقصد الواحد فى غيره اى غير الجنس نحو عندى عدل ثوبين او
اثوابا ثم ان كان اى المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية
او المعنى ان وجد التمييز بتنوين المفرد او بنون التى للتثنية فانه

لما تمّ الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة اى اضافة المفرد
المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية
جوازاً شايعاً كثيراً لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف
نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون
التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة
فى نون الجمع نحو عشرو درهم اما فى الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف
واما فى نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك
وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز
لزم الالتباس فى بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين
الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من
رمضان فلا يضاف فى غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة
ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مفرد
مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن
مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا ذراع ولا وزن ولا كيل ولا
مقياس نحو خاتم حديداً فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين
فاقتضى تمييزاً والخفض اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر
استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز
لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثانى
اى القسم الثانى من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة
يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة
فى جملة لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها

يستلزم

يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصراً عليها تنبيهاً على ان
مقابلة ما فى هذا القسم للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هى لمجرد
النسبة لا غير فى جملة اى نسبة كائنة فى جملة او ما ضاهاها اى ما شابهها
عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً او اسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيوناً او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهاً او اسم
التفضيل نحو زيد افضل اباً او المصدر نحو اعجبنى طيبه اباً وكذا كل
ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلاً نحو طاب زيد نفساً مثال الجملة
والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب اباً مثال لما يشبه
الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث
لا فرق فى التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان فى قوة اربعة
امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفساً واباً فقوله وابوة و
داراً وعلماً عطف على نفساً واباً بحسب المعنى فهو ناظر الى كل
من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد
لكل من التمييز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس
عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافى
هو متعلق المنتصب عنه والاب عين اضافى محتمل لهما والابوة
عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل منهما متعلق المنتصب عنه
او فى اضافة عطف على قوله فى جملة او ما ضاهاها مثل يعجبنى طيبه
نفساً وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء به واباً وابوة وداراً و
علماً اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله
دره فارساً اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا

لما اورده صاحب المفصل مثالا لتميز المفرد على ان يكون الضمير فيه
مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تميزا عنه اراد ان ينبه على انه
يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما و
الابهام يكون فى نسبة الدر اليه والدر فى الاصل اللبن وفيه خير
كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارسا والفارس اسم الفا
من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما
الفراسة بالكسر من التفرس ثم ان كان اى التميز بعد ما لم يكن نصا
فى المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد
بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التميز
تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه وتارة
لمتعلقه بان يكون تميزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب
القراين والاحوال مثل ابا فى طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل
عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد بسناد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه
باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم
يكن التميز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما يصح جعله لما
انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا
فان هذه الاسماء ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له
بالتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعنى
الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التميز فيهما اى فيما جاز ان يكون
لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما

تعين

تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التميز وتثنيته وجمعيته سواء
كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان
ابوين والزيدون آباء او لمعنى فى نفسه مثل قولك طاب زيد ابا
اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا
له وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقادير
اذا قصد وحدة التميز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية
واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق
على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنسا يقع على القليل والكثير
فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس ويجمع
بل يكفى ان يوتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة
الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما
الا ان يقصد بالتميز الذى هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها
النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين
والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين
والزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى
وان كان التميز صيغة مشتقة مثل لله دره فارسا او تما ولة بها
نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا فى الرجولية كانت الصفة صفة
له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعى موصوفا و
المذكور اولى بموصوفيته واذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد
زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو
بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له

مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل
والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه و
المراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة المذكورة الحال
ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فار
او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم
عز من قايل يؤيد التمييز لانها من تزاد فى التمييز لا فى الحال وايضا المقصود
مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية
بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما
بالاتفاق فلا يقال عندى درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله
ح اسم جامد ضعيف العمل مشابهته للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم
التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الفعل القريح لكونه من حيث
المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا
له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او لذا
جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء ماء اى ملاءه الماء والفاعل لا يتقدم
على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الفاعل فى
قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير
حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض
متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه
لا جرم ميزه بقوله ماء فهو فى معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل

معنى

معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فالفاعل فى قصدك
هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا
وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التمييز عن
النسبة اما فاعل فى المعنى او مفعول من ان التمييز فى هذا المثال و
امثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازنى
والمبرد فانهما جوزا تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمى
الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل
وتمسكهما فى هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما
كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير فى تطيب فانه
ح يكون فى كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى
ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير
تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز من نسبة كاد اليه اى
وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت
على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع
الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب
تطيب فتكلف وتعسف غير خارج فى التمسك المستثنى اى
ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما
كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية فى تقسيمه
قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما
احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل

فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن نسبة الربح المنسوب الى زيد وهو التجارة

ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن
غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد وجزئياته نحو ماجاءنى
احد الا زيدا او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان
ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا
اى مقدرا نحو ماجاءنى الا زيد اى ماجاءنى احد الا زيدا بالا غير الصفة
واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى القوم لا زيد وماجاءنى القوم لكن زيد
جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير
مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى
الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية
عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا وسواء المستثنى مطلقا حيث
علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من يتوقف
قسمين اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج
ولهذا لم يتوقف على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان
واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم
يكن الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى المستثنى لئلا يتوهم عنه
فى كلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاءنى القوم
الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه ليس
واجب النصب على ما يجىء ولا حاجة معها الى قيد آخر وهو ان
يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه لتخرج
نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء

لان

٦٨

69

لان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا لا فى كونه منصوبا على الاستثناء
بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا
القيد انما هو لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا
لا منصوب والعامل فى نصب المستثنى اذا كان منصوبا على
الاستثناء عند البصرية الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط
الا لانه يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى
ما نسب اليه احدهما وقد جاء المستثنى بعد تمام الكلام فشابه
المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب
وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان فى
كلام موجب او غيره نحو جاءنى الا زيدا القوم وماجاءنى الا زيدا
احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اى المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار
احد الا حمارا فى الاكثر اى فى اكثر اللغات وهى لغة اهل الحجاز
فانهم قبائل كثيرون او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا
الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يجوز
فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة
والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما
بنو تميم فقد قسموا المنقطع على قسمين احدهما ما يكون قبله اسم
يصح حذفه نحو جاءنى القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثا
نيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين
فى ايجاب نصبه كقوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الا من

من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا
فى العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل
جاءنى القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءنى القوم
خلا زيدا وهو فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت
الديار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل
الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال
فى باب الاستثناء ليكون ما بعدهما فى صورة المستثنى بالا التى هى
ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى
اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءنى
القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائى منهم او بعض منهم زيدا وهما فى
محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التى هى
الاصل فى باب الاستثناء فى الاكثر اى النصب بهما انما هو فى اكثر
الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما
على انهما حرفا جر قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الا
ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان بعد ما خلا او ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة با
الافعال نحو جاءنى القوم ما خلا زيدا وما عدا عمروا تقديره خلو زيد
وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم
او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمروا او على
الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤ خاليا بعضهم او

بجيئهم

او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمروا وعن الاخفش
انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زايدة ولعل هذا لم يثبت
عند الجمهور او لم يعتد به ولهذا لم يقل فى الاكثر وكذا المستثنى
منصوب بعد ليس نحو جاءنى القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو
سيجيئ اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما
من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمها فى باب
الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور
او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب
على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا فى المستثنى
المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهى
لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثناء
ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور
اى حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون متاخرا عن الا احتراز
عما اذا كان بعد ساير ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما
فى كلام موجب احتراز عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب غير
وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر
المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفى بعض النسخ
ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اى
كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا
ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى
بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا

بالنصب على الاستثناء وكوما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو مختار او بطريق الاستثناء وهو جايز غير مختار وانما اختاروا البدل فى هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع فى غير كلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فايدة صحيحة مثل ما ضربنى الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم الا زيد بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اى اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقايل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم

المستثنى

المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة المعنى والا فلا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص فى ضربنى الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين فى كون كل واحدة منهما جايزة مع القرينة وغير جايز بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب فى الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفى النفى عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها فى تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فمما يقل كما فى المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربنى الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه فى الاول وعدم ظهورها فى الثانى فلو قام فى الثانى ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الذين فيهم زيد فقلت ضربنى الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان القرينة كذلك فى الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اى من اجل ان المفرغ لا يكون فى الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان النفى اثبات فيكون المعنى زيد دايما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال

الشارح الرضى يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتنافى قض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى تقديرين كيندرج فى صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا فى قولك ضربنى الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة فى تعلق المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اى على موضع المستثنى منه لا على لفظه اى لفظ المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءنى من احد الا زيد فزيد مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اى فى الدار الا عمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اى لا يعتد به فشيء مرفوع على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس فى كثير من النسخ على ما وقع فى بعضها فهو صفة لشيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بالا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ فى صورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانها لتأكيد النفى ولا نفى بعد انتقاضه

فلو ابدل

فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءنى من احد الا زيد بالجر لكان فى قوة قولنا جاءنى من زيد فلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جايز وفى الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهى كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقديرها حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا فى قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما اذ اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته بحكم اليه فانه فى قوة التقدير حال كونهما عاملين فى المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانهما اى ما ولا عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا حيث تعذر فى هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد فى هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على محل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه لمعنى النفى وقد انتقض النفى بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفى فيه ايضا بالا لانها اى ليس عملت للفعلية لا للنفى فلا اثر لنقض معنى النفى فى عملها

لبقاء الامر العاملة هي اى ليس لاجله اى لاجل ذلك الامر
وهو الفعلية ومن ثمة اى من اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفى
وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قايما باعمال ليس فى قايما
وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قايما بالنصب لان
عملها فيه انما هو للنفى وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض اى مجرور
بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين
وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا فى الاكثر لكونها حرف جر
فى اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد
فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو
ضرب القوم عمروا حاشا زيدا اى برأه الله عن ضرب عمرو واعراب
غير فيه اى فى الاستثناء دون الصفة اذ يسوغ باعراب موصوفه
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما جر
المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير فى الاصل
صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها
فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءنى رجل غير زيد واستعمالها
على هذا الوجه كثير فى كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت
مثلها فى الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل
منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اى على كلمة
غير فى الصفة لكن لا يحمل الا عليها فى الصفة غالبا الا اذا كانت
اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها
مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا فى غير مثل جاءنى غير زيد و

وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها
اداة الاستثناء اذ لا بد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد
فلا تقول فى الصفة جاءنى رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون
جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى
فدخل فيه نحو ما جاءنى رجلان الا زيد منكورا اى منكرا لا يعرف باللام
حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير
الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا
يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار
به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور
نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءنى رجل او رجال واما بعض
منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون وانما شرط
ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءنى
وله على عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى
حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على
غير وانما قلنا فى صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا
فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء فى المحصور نحو جاءنى
مائة رجل الا زيدا وقد لا يتعذر فى غير المحصور نحو جاءنى رجال الا
واحدا او الا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت
المصنف اليه فى بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اى فى السماء و
الارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله

اى غير الله لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام فالا فى الآية صفة لانها
تابعة لجمع منكور غير محصور بعنى آلهة ولتعذر الاستثناء لعدم دخول
الله فى آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفى الآية مانع
آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو
كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس
فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانية تع لجواز ان
يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة
بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما
آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة
وضعف حمل الا على غير فى غيره اى فى غير جمع منكور غير محصور لصحة
الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الا
ستثناء قال يجوز فى قولك ما اتانى احد الا زيدان يكون الا زيد
صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه
لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء
منه والاوجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك
على الشذوذ وقال شذوذان آخران احدهما وصف كل دون
المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود و
كل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على
الظرف اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاء القوم سوى
او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو

مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجها
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول
الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش
ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون
جاءنى سواءك وفى الدار سواءك ومثل بذاتى استنكار الرفع فيما غلب
انتصابه على الظرفية قوله ...
اخواتها وستعرفها ...
اى دخول كا...
ان يكو...
ان ...
الم...
اليه فى
واخواتها
سبق فى بحث
حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها فى اعراب
فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك تحقق اذا كان الاعراب فيهما او فى ا
احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد او كان هذا زيد بخلاف المبتداء

اى غير الله لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام فالا فى الآية صفة لانها
تابعة لجمع منكور غير محصور بمعنى آلهة وتعذر الاستثناء لعدم دخول
الله فى آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفى الآية مانع
آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو
كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه لو لم
فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تع لجواز ان
يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ... الا كانت للصفة
... لم يكن فيهما
آلهة ...
وض...
الا...
مستثنا...
صفة...
الغوا...
منه و...
على ال...
المضاف
كل لا فاد
والموصوف
الظرف ا...
... ريهما لانك اذا قلت جاء القوم سوى
او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو

مذهب سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول
الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش
ان سواء اذا خرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون
جائنى سواءك وفى الدار سواءك وقيل هذا فى استنكار الرفع فيما غلب
انتصابه على الظرفية قوله تع لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان و
اخواتها وستعرفها فى قسم الفعل انشاء الله تع هو المسند بعد دخولها
اى دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها
ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك
ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين جزئى
الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض
التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم
بان يقال يصدق على يضرب وقائم فى هذين المثالين المعرف
وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال فى جواب هذا النقض ان
المراد بدخولها ورودها للعمل فيها وردت عليه كما سبقت الاشارة
اليه فى خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اى امر خبر كان
واخواتها كامر خبر المبتداء فى اقسامه واحكامه وشرايطه على ما
سبق فى بحث المبتداء والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة
حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها فى الاعراب
فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك تقديمه اذا كان الاعراب فيهما او فى
احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد او كان هذا زيد بخلاف المبتداء

والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد
من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان
وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا
وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها
لانه لا يحذف من بين الافعال الا كان وانما خصت بهذا الحذف
لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا
فشر ويجوز في مثلها اي مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان الاسم
ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو
اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا
على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي
ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي
ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها
بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني
كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت
فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة
كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما
بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي
الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح
الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت
فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه
واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها ستعرفها في قسم

الحرف

وانما خصت
رفع الاول نصب الثاني ٥
نصبهما ٦
رفعهما ٦
نصب الاول رفع الثاني ٧

الحرف انشاء الله تع هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان او
احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول
فيما سبق اندفع التناقض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا
ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه
وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح
جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه
اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه
من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن الكثر
منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا او لا يبعد ان يقال
اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني
منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو
المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم
بما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد
المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي
يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في
تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور
في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من
الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا
في بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات
تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها
وقوله لك على النسخة المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان

اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان
مفرداً بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او شبها به
اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبني
على ما ينصب به فانه لو كان مفردا او موفة او مفصولا لحكمه غير ذلك
وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه
وهو الفتح فى الموحد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى جمع المؤنث
السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات فى الدار والياء المفتوح ما قبلها
فى المثنى والمكسور ما قبلها فى جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا
مسلمين لك ونعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه
المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار
لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل فى الدار حقيقة
او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء
على حركة او حرف استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف
ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم
بها الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب وان كان اى المسند اليه
بعد دخولها موفة بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء
كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او شبها به اولا وهى ستة صور
نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى
الدار رجل ولا امراة ولا فى الدار غلام رجل ولا امراة ولا فى
الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو وجب فى
جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما فى المعرفة فلامتناع

انتفاء شرط النكارة او منفصلا لا يليه
اى بين ذلك المنفصل وبين لا

اثرلا

اثر لا النافية للجنس فيها واما فى المفصول فلضعف لا عن
التاثير مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير اسمه لكن مطلقا
لا بعينه اما فى المعرفة ليكون كالعوض عما فى التنكير من معنى نفي
الاحاد وفى النكرة ليكونا مطابقا لما هو جواب له من مثل قول
السائل افى الدار رجل ام امراة وهذا التعليل جار فى المعرفة
ايضا ونحو قضية اى هذه قضية ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية
هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان موفة وجب الرفع
والتكرير فان اسم لا فيه موفة لان ابا حسن كنية على رضى الله
عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه
بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابي حسن لها
فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة
او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضى الله عنه
بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل
ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفى
مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف
وكان عقيب كل واحد منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه
بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه يزيد
عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا
فى كل منهما لنفى الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد
على مفرد وخبرهما محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا
بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا

بالله

فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني
فتح الاول ونصب الثاني اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح
الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا
الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون
منصوبا حملا على لفظه لمشابهته حركته حركة الاعراب ويجوز ان
يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث
فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول
فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة و
والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف
مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة
بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو
لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء
بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران فيها ايضا والخامس
رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى
ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة
الغائها التكرير فقط وقد حصل فيها ولا دخل فيها للتوافق الا
بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف
جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم
ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني

يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة
كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل
اى عمل لا اى تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير
عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على
لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار
مستفهما واما العرض الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال
لا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي و
ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت
من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم
بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى
ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست
لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض
براسه فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك
نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام
بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر
ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام
رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اى لا الثاني وما بعده
احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير
مبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه
حال بعد حال او صفة مفرد احتراز عن المفصول نحو لا غلام
فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على

على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اى الى النعت حقيقة والمبنى فى قوله ونعت المبنى اشارة الى ما بنى على الفتح ثم جئ بنعت لا يكون بناءه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبنى الاول مفردا يليه ماء باردا فى هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما وهو معرب لان الاصل فى التوابع تبعيتها لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اى فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته فى بيان فوايد القيود والعطف على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير فى المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فمسبوق بان يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المبنى يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابن وابنا فى قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى

وتأزري وساير التوابع لا نقل عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الانذلسى ومثل لا اباله ولا غلامى له اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف فى نحو اب وحذف النون فى نحو غلامين جايز يصح الاصل فى هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرا لهما وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثل اب واسقاط النون فى مثل غلامين كما فى حالة الاضافة تشبيها له اى لاسم لا فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف فى اصل معناه اى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له جايز تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى مشاركة هذين التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم من ما يفهم من غيره ومن ثمه اى لاجل ان جواز مثل هذين

التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص
لم يجز تركيب لا اباً فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الا
ختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له
وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح
اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا اباً فيها بتركيب يضاف فيه
الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي مثل هذين التر
كيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الا
ضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور
بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على
تقدير الاضافة اما اولاً فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة
لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود
ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب
او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلو
مين خلافاً لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه
بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل
هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف
والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المص بفساده لما عرفت
ويحذف اسمه لاخذ فاكثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك
ولا يحذف الاسم وحده الخبر لئلا يكون اجحافاً وقولهم لا كزيد ان
جعلنا الكاف اسماً جاز ان يكون كزيد اسماً والخبر محذوفاً اي لا

مثله

مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه
حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي
والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما
ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية و
خص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما
انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسماً
لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل
الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشراً وما هن
امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم انما خصت ما بالذكر
لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مو
كدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم
الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما كان مع واحد من
الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف
عمل لشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض
النفي فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا
تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه
اي خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي
وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد
فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونه بمنزلة الا في نقض
النفي المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل لتخرج الحروف

بحث مجرورات

المجرورات

الاواخر التي هي محالّ الاعراب فانه لايطلق عليها المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف
اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجرّ سواء
كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث
هو مضاف اليه لانّ الجرّ ليس علامة لذات المضاف اليه بل الحيثية كونه
مضاف اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكنّ المشتمل
على علامته اعمّ منه ومما هو شبيه به فيدخل في تعريف المجرور مثل كسبك
درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن
داخلا في تعريف المضاف اليه وسمّاها غير ما هو المصطلح المشهور
بينهم وذهب في ذلك مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على
المنسوب اليه بحرف الجرّ لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل
الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في
حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت
بزيد بواسطة حرف الجرّ لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف
كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث
العمل بابقاء اثره وهو الجرّ مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر
وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجرّ فالتقدير اي تقدير الحرف
شرطه ان يكون المضاف اليه اسما اذ لو كان فعلا لابدّ من ان
يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجرّدا اي منسلخا عنه تنوينه او ما
يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة

لانّ

لانّ التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا
الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص
او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمحّوها بالثانية
الثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث
ليسوا قائلين بتقدير حرف الجرّ في الاضافة اللفظية انه غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكنّ الظاهر من كلام المصنف في
المتن والتصريح في شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية و
اللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجرّ لكنه لم يبيّن تقدير الحرف
فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من ساير مصنفاته
وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد
بتقدير لام لتقوية العمل اي ضارب لزيد في اضافتها الى فاعلها
مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فانّ ذكر الوجه في قولنا
جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فانّ في اسناد الحسن الى زيد
ابهاما اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه
فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة
فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فايدة الاضافة الا التخفيف
في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجرّ معنوية اي منسوبة
الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية
اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية
علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الا
ضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير
مضافة الى معمولها بل الى غيره كمضارع مصر وكريم البلد واحترز
به نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اى الاضافة المعنوية بحكم
الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى في مضاف اليه عدا جنس المضاف
وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام
زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة
الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في
جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف
ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص
من وجه واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان
المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة
بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو كليث واسد او اعم
مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص
مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا
بمعنى اللام واخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف
فالاضافة بمعنى من والا فهي بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة
بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمي
واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي
افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه

اى لا يقال ليث اسد ولا اسد ليث

اما

ايضا

وبهذا

وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية
ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد
وهو اى كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم ورد نا الكثير
النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص
باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة
بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين العام
والمبين قلنا نعم لكن لما كان الاضافة بمعنى من فيها كثيرة في كلامهم
فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى
اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من
فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اى ضرب واقع في اليوم
وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف
اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية
المنسوب من هو ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت
قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون بهيئة
التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان
المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى
معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف و
ضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف
وان كانتا مضافتين الى المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون
للمضاف اليه ضد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك بالحركة غير السكون

وكذلك اذا كان المضاف مثلا مماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل لم جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني ويفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركة ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركة فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين الاضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل

تعريف

تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فايدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان تسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه واما في المضاف والمضاف اليه معا كزيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف

واستعاره في الصفة ومن ثمة اى من جهة وجوب افادة الاضافة
اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز
تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها
صفة لنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع
تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول
للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن
صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمة وهو مجموع امور ثلثة
وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التخصيص
يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك
ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام
بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام
لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا
والضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب
زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط لاجل الالف
واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التوزيع لانتفاء
التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط
وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا النوع لكثرة اخره لكثرة لواحقه
خلافا للفراء يجيز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول
لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه
غير مستقيم لان القول بتاخير اللام المتقدمة حسا على الاضافة تحكم

ادعا

ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله
الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف
على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من
باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء
لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعيف الواهب المائة
الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة
بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة
في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم
الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه
على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او
لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما رب شاة
وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب
على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان
وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اى ممدوح الواهب
المائة الهجان اى البيض من النوق يستوى فيه الجمع والواحد و
الهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلاثة الاثواب كما
هو مذهب الكوفيين وعبدها اى راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه
بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال
المعجمة جمع عائذ اى حديثات النتايج حال من المائة تزجي بالزاء
المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد
واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث

٩١

واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر
لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه
قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله
وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء
التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في
الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه
على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما
في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا موقعين باللام وهذا
الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن فقياسه عليه قياس
مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم
جوازه لما عرفته وكذا اشباهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما
فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب
في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب
المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه
لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي للمجهولية على ضاربك فاحمد فاعل
المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه اذا وصلوا اسماء
الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات
متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا
ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم
لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى

انتهى

وفيه اشعار بان تقدم الفاعل
المجازي مقام المفعول الحقيقي
مع ان تاويل المصدر بالمجهول
ههنا مناسب نوع مناسبة لا
صحتها وبسبب العطف
١٢

المضمر متصل بحذف تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على
ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة
انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا
على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال
ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد
ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا
للاضافة ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك
ضارب اياك المنفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين
وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف
جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل
منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما
قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا
من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيريهما
على الاجوبة عن الاستدلالات الفراء على جواز الضارب
زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولك
ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدة تناسبها
للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به
المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه يتوسط العطف مثل

بغير
فاعل المضاف
وبزعمش ١٢

الضارب زيد كما عرفت واعالم بحكم عليه بالامتناع بل بالضعف
لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وح يندفع
ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول
وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى المسئلة ظاهر ويتضمن
الرد على الفراء في الاستدلال بها ولا يضاف موصوف الى صفته
مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي
التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر و
لهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين
فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف
موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف
الى صفته فان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة الجانب والاولى
صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها
واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد
الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة
للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه و
لا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع
قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف

المسجد

المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة
للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول
بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين
لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود
توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا
ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه
الجانب هو جزؤه والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب
بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية
وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف
واضيفت اليه واجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من
قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا التخصيص
لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم صالح لان يكون فضة
وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة
فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس
مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب
ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الا
عيان والجثث وحبس ومنع في المعاني والاحداث او غير
مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم
الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث اسد

لايفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه
فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فايدة فيه بخلاف
اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اى
المضاف فيهما يختص اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه
ولايبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص
وا عمية العين من الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما
اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لايضاف اسم مماثل
للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا
وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى
الآخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والآخر على
اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا
اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح و
اللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو
في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره
واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حروف العلة
بعد السكون لا تثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل
الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في
الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تثقل عليها الحركة بعد السكوت
يعني في الابتداء فكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره
للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق
به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل

والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو
الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما
يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان
كان آخره اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اى
الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاى
ورحاى وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اى الالف حال
كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي
ورحي ولا تقلب الف التثنية كعلاماى لالتباس المرفوع بالمجرور
بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء
ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل
مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقطت النون للاضافة
وادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت الواو
ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف
الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها
لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرها فحركت
بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة
بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي
لخفة الفتحة وفتحت الياء اى ياء المتكلم في الصور الثلث للسا
كنين اى للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته
واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي
وابي اى فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم اخي

يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا
واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها
ياءً وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابيّ مالك
ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه
المصنف في شرحه بان ذلك على خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه
يحتمل ان يكون المقسم به اي ابيّ جمع اب فاصله ابين سقطت النون
في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابيّ
وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا
كم بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباءنا فداءكم
وتقول اي امراة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد
المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه
لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان
نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم
حال اضافته الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام في الاكثر
اي في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو
عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة
قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء
افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك
ورايت حما وحمك ومررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال
هذا حمء وحماك ورايت حماء وحماك ومررت بحماء وحماءك
ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت

بحمو وحموك ومثل عصى بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما
وحماك ومررت بحما وحماك في الاحوال الثلث مطلقا اي جواز
حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد او الاضافة
بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء
هن مثل يد مطلقا في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا
ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو
لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول
الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف
الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض
تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته
الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع
اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس
الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الا
سمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل و
المراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي
اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم
كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر حتى لو حظ مع سابقه
كان في المرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع والثالث فصاعدا
ملتبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون ا
اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما من جهة واحدة شخصية

مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة
الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما
ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب
الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله
كل ثان يشتمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتهما
وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج
الكل من غير التوابع الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا و
الخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد
لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا
ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من
جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا
عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت
من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصا
بهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة
الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا
حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا
رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف
انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة
التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة
لكنه لما ادخل عليه كل افاد صدق الحد على كل افراد المحدود فيكون

مانعا

استدراك لا من قوله ليست في موقعها وجواب له وتنبيه على فائدة دخول كل ١٢

النعت

مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا
فيحصل حد جامع مانع يكون منعه وجمعه كالمنصوص عليه النعت
تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اى
يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اى
دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن ساير
التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف
في مثل اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم
لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه
الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت
عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه
او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة
فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى
في متبوعها في اى مادة كانت وفايدته اى فايدة النعت غالبا
تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف
وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن
الرحيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء
في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى يأولوا
غير المشتق بالمشتق ولما لم يكن هذا امرا محتاجا اليه رده بقوله و
لا فصل اى لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة
وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى

او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

او خبر كان

ای حال من المعنی

ای لغرض الدلالة علی المعنی الواقع فی المتبوع عموما ای فی جمیع
الاستعمالات مثل تمیمی وذی مال فان التمیمی یدل دائما علی ان الذات
منسوبة الی قبیلة تمیم وذی مال یدل علی ان ذاتا ما صاحب مال
او خصوصا فی بعض الاستعمالات بان یدل فی بعض المواضع علی
حصول معنی لذات ما وح یجوز ان یقع نعتا وفی بعضها لا یدل
علی ذلک وح لا یصح جعله نعتا مثل مررت برجل ای رجل ای
کامل فی الرجولیة فای رجل باعتبار دلالته فی مثل هذا الترکیب
علی کمال الرجولیة یصح ان یقع نعتا وفی مثل ای رجل عندک
لا یدل علی هذا المعنی فلا یصح ان یقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل
فان هذا یدل علی ذات مبهمة والرجل یدل علی ذات معینة وخصو
صیة الذات المعینة بمنزلة معنی حاصل فی الذات المبهمة فلهذا
صح ان یقع الرجل صفة لهذا وفی المواضع الاخر التی لا یدل علی
هذا المعنی لا یصح ان یقع صفة لهذا ذهب بعضهم الی ان الرجل
بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الی انه عطف بیان ومثل مررت
بزید هذا ای بزید المشار الیه فهذا فی هذا الموضع یدل علی معنی حاصل
فی ذات زید فوقع صفة له وفی المواضع الاخر التی لا یدل علی
المعنی لا یصح ان یقع صفة وتوصف النکرة لا المعرفة بالجملة
الخبریة التی هی فی حکم النکرة لان الدلالة علی معنی فی متبوعه کما هو
توجد فی المفرد کذلک توجد فی الجملة الخبریة وانما قید بالجملة الخبریة
لان الانشائیة لا تقع صفة الا بتاویل بعید کما اذا قلت جاءنی
رجل اضربه ای مقول فی حقه اضربه ای مستحق لان یؤمر بضربه ویلزم

فیها

فیها الضمیر الراجع الی تلک النکرة للربط نحو جاءنی رجل ابوه قایم و
اذا لم یکن فیها الضمیر الربط تکون اجنبیة بالنسبة الی الموصوف
فلا یصح ان یقع صفة له مثل جاءنی رجل زید عالم ویوصف بحال
الموصوف ای بحال قایمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن
حال الرجل وصفته وبحال متعلقه ای متعلق الموصوف بصفة
اعتباریة تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ
کون الرجل حسن الغلام معنی فیه وان کان اعتباریا فالاول
ای النعت بحال الموصوف یتبعه ای الموصوف فی عشرة امور
یوجد منها فی کل ترکیب اربعة فی الاعراب رفعا ونصبا وجرا و
والتعریف والتنکیر والافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث
الا اذا کان صفة یستوی فیها المذکر والمؤنث کفعول بمعنی الفاعل
نحو رجل صبور وامراة صبور او فعیل بمعنی المفعول کرجل جریح وامراة
جریح او کان صفة مؤنثة تجری علی المذکر کعلامة والثانی ای النعت
بحال المتعلق الموصوف یتبعه فی الخمسة الاول وهی الرفع والنصب
والجر والتعریف والتنکیر ویوجد منها فی کل ترکیب اثنان وفی البواقی
من تلک الامور العشرة وهو ایضا خمسة الافراد والتثنیة والجمع
والتذکیر والتانیث کالفعل لشبهه به یعنی ینظر الی فاعله فان کان
مفردا او مثنی او مجموعا افرد کما یفرد الفعل وان کان مذکرا او مؤنثا
حقیقیا بلا فصل طابقه وجوبا کما یطابق الفعل فاعله فی التذکیر
والتانیث وان کان فاعله مؤنثا غیر حقیقی او حقیقیا مفصولا
یذکر ویؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل یقعد غلامه

و برجلين قاعدٍ غلاماهما مثل يقعد غلاماهما و برجال قاعدٍ غلمانهم
مثل يقعد غلمانهم و مررت بامرأة قايم ابوها مثل يقوم ابوها و برجل
قايمةٍ جاريته مثل تقوم جاريته و برجلٍ او معمورةٍ داره او قايمٍ او
قايمةٍ فى الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت
الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى كالفعل
لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند
الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر العاقل
والنون فى الجمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث ولذلك قلت
مررت برجل ضاربٍ و برجلين ضاربين و برجالٍ ضاربين و بامرأة
ضاربةٍ و بامرأتين ضاربتين و بنسوة ضاربات كما تقول فى
الفعل يضرب و يضربان و يضربون و تضرب و تضربان و يضربن فلم
خصصت الثانى بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلى فى هذا المقام
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان
الوصف الاول يتبعه فى الامور العشرة وكان لا تخرجه مشابهته
بخلاف الوصف الثانى فانه لما حكم عليه بالتبعية فى الخمسة الاول
لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بيّن ضابطة
عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لتبيين حاله
عند عدم التبعية ومن ثم اى من اجل كون الوصف الثانى فى الخمسة
البواقى كالفعل حسن قام رجل غلمانه كما حسن يقعد غلمانه و
حسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن
تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون

قاعده

غلمانه

غلمانه والحاق علامتى المثنى والمجموع فى الفعل المسند الى الظاهر بها
ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود
جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابهة للفعل خرج لفظا
عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه
مثل يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج الواو
من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل
خبرا مقدما على المبتداء والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل
عليها ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح و
الذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس فى المضمر معنى
الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات
لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف
به ولهذا اعترض الشارح الرضى وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف
بالمضمر لانه تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اى
الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة
يعنى اعرف منها لانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل منها
فى التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن منها فلا اقل من ان لا
يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان
اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام
والموصولات فبينهما مساوات ومن ثم اى من اجل ان الموصوف
اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذى اللام الآخر

او الموصول فانه ایضا مماثل لذی اللام لما عرفت بینهما من المساوات
فی التعریف نحو جاءنی الرجل الفاضل او الرجل الذی کان عندک
امس او بالمضاف الی مثله ای مثل المعرف باللام بلا واسطة
نحو جاءنی الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءنی الرجل صاحب
لجام الفرس لان تعریف المضاف حسا و لتعریف المضاف الیه
او انقص منه علی الخلاف الواقع بین سیبویه وغیره بخلاف سایر
المعارف فانها اخص من ذی اللام فلو وقع اخص نعتا لغیر حقق
فهو محمول علی البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف
باب هذا ای باب اسم الاشارة بذی اللام والموصول والمضاف الی
احدهما للابهام الواقع فی هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضی
لبیان الجنس فاذا ارید رفعه لا یتصور غیرها لابهامه ولا یلیق
بالمضاف المکتسب التعریف من المضاف الیه لانه کالاستعارة من
المستعیر والسؤال من المحتاج الفقیر فیتعین ذو اللام لتعینه فی نفسه
وحمل الموصول علیه لانه مع صلته مثل ذی اللام مثل مررت بهذا
الذی کرم ای الکریم ومن ثم ای من اجل ان التزام وصف باب
هذا بذی اللام لدفع الابهام ببیان الجنس ضعف مررت بهذا الابیض
لانه لا یتبین به جنس المبهم لان الابیض عام لا یختص بجنس دون
جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه یتبین به ان المشار الیه
انسان بل رجل العطف یعنی المعطوف بالحرف تابع مقصود
ای قصد نسبته الی شیء او نسبة شیء الیه بالنسبة الواقعة فی
الکلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه

ای

ای کما یکون هو مقصودا بتلک النسبة یکون متبوعه ایضا مقصودا
بها نحو جاءنی زید وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف علی زید قصد نسبة
المجیء الیه بنسبة المجیء الواقعة فی الکلام وکما ان نسبة المجیء
الیه مقصودة کذلک نسبته الی زید الذی هو متبوعه ایضا مقصودة
بالنسبة احتراز عن غیر البدل من التوابع لانها غیر مقصودة
بل المقصود متبوعها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه
المقصود دون متبوعه قیل یخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
بلا وبل ولکن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد
الامرین من التابع والمتبوع لا کلاهما واجیب بان المراد بکون
المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا یذکر لتوطیة ذکر التابع وبکون
التابع مقصودا بالنسبة ان لا یکون کالفرع علی المتبوع من غیر
استقلال به ولا شک ان المعطوف والمعطوف علیه فی تلک
الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنی ولما تم الحد
بما ذکره جمعا ومنعا اردفه لزیادة التوضیح بقوله یتوسط
بینه ای بین ذلک التابع وبین متبوعه احد الحروف العشرة
وسیاتی تفصیلها فی قسم الحروف ان شاء الله تع مثل قام زید
وعمرو ویکتفی بقوله تابع یتوسط بینه وبین متبوعه احد الحروف
العشرة لان الحروف قد یتوسط بین الصفات مثل جاءنی زید
العالم والشاعر والدبیر فالصفة الداخلة علیها حرف العطف
کالشاعر والدبیر لها جهتان احدیهما کونها صفة لزید تابعة
له بتبعیة المعطوف علیه واخریهما کونها معطوفة علی الصفة

المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى
انها تابع بلا نزاع صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان
توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني
على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه
الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست
معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين
الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف
وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى الا
ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون صفة لقرية
فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن
المص انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف
على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن
دخول العطف لنوع من التشبيه بالمعطوف لما بينهما من التغاير
فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس
بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة
لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير
ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها انه
امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع
لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد
بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء

بما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث
انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد
كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل
لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من
حيث الحقيقة بدليل جواز افراده بما اتصل به بتاكيده فيحصل
له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا
تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت
وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل
ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين
المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد
لانه قد طال الكلام لوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد
سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا او بعده
كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا
زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد
يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون
وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين
ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا
فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير
المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره

تأكيد بلا تأكيد

اشدّ من اتصال الفاعل المتصل لانّ الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا
جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جارّه فكره العطف عليه
اذ يكون كالعطف على حروف الكلمة وليس للمجرور منفصل كما في
المضمرات حتى يؤكد به اولاً ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل
وفي استعارة المرفوع له مذلّة ويكتفى بالفصل لانّ الفصل لا تاثير له
في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد
بالمنفصل لعدمه لا يتصوّر له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الّا اعادة
العامل الاوّل نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف
هو المجرور والعامل مكرر وجرّه بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل
قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جرّه
بالثاني كما في الحرف الزائدة في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم
اعادة الجارّ في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز
عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حالة
السعة مستدلّين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل
في نحو جاؤني كلّهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدّم
التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت
بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجارّ
ولم يجز العطف في الاوّل الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني
الا مع اعادة الجارّ قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب
امّا كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما
ليسا باجنبيّين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلّل فاصل

بينهما و

بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل
مناسبة زايدة بخلاف العطف فانّ المعطوف يغاير المعطوف
عليه ويتخلل بينهما العطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد
المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجارّ في المجرور ليخرج المتصل
المرفوع من صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل
ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجارّ اليه كما في المعطوف عليه و
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من احوال العارضة
له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف
وانما قلنا في الاحوال العارضة نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال
العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع فانّ المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف
عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف
احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فانّ الحارث معطوف على الرجل
وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام
هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو
ربّ شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي ربّ
شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربّه رجلا على التذ وذا
ربّ شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال
عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف
عليه فلهذا اوجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لانّ ضمّ زيد بالنظر
الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه

[Margin notes:] الا · اي بالجوار · في الحوار · نحو

[Margin note:] ... اذا عطف على الخبر يجب انه يكون المعطوف صالحا ... او اذا عطف على الصلة يجب ان يكون صلة او اذا عطف على الحال يجب ان يكون حالا او اذا عطف على خبر المبتدأ ذي ضمير عائد يجب من الضمير ما يجب في الاول منه واذا عطف جملة على جملة يجب في الثانية من الضمير ما يجب في الاول منه ... بحر

مفردا معرفة وامتنع بناءه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله
ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم
اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع امتنع
في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب
اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد و
هو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما
فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما للمبتداء هو عمرو ويكون
من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان
يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد
الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف
عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي
يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء
السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية
لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها
السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي
بالربط في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب
او يفهم منه سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب
زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب
زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء
على وجود عاملين بان يعطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد
وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول

على

على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا نحو
ميلهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما
قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا
نحو ضرب زيد عمروا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف
في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني عين الاول
وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمروا وبكر
خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ
العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع
في قولهم ليس كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل
امرء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا وهذا وان كان بحسب
الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد
لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا
العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الا
مثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعممها وغيرها
وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند
الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة
عمروا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب
لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف
القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على
حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو يريدون عرض

يعني المضاف مقدر

الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما في بعض القراءات
اى عرض الآخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اى حاله وشانه
عند السامع يعنى يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اى في كونه
منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او
المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر
الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون
بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيدا او لدفع ظن السامع
به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع
انه يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ح ايضا تكرير اللفظ حتى
لا يبقى شك في ارادة معنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما
نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في
قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا
نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى
نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اى التاكيد ما يقرر امر
المتبوع في النسبة بالتفصيل الذى ذكرناه او في شمول المتبوع
افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في
شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب
اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كله واجمع
واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع
الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا نقول اخرج الصفة المصنف و
العطف والبدل حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل

دفعا

والعطف

والعطف بالحرف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلانه وضعت
للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض
المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه
فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل
ما ذكره المصنف في شرحه وسواء التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله
من تكرير اللفظ ومعنوى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة
المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اى مكرر لفظ الاول و
معاده حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا
فان كلا من ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا
اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجرى
اى التكرير مطلقا لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى في
الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات
تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الا
صطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا
التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوى والتاكيد
المعنوى مختص بالفاظ محصورة اى معدودة وهى نفسه وعينه
وكلاهما وكله واجمع واكتع وابصع وابتع بالصاد المهملة وقيل
بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد
مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع بالمهملة
من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من
البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات

محدودة م
وابتع م

اي اكتع وابصع وابتع

خفية بين هذه المعاني ومعنا يا التاكيدي بالتأمل الصادق فا
لاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا
واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع الموكد تقول نفسه في المذكر الواحد
نفسها في المؤنثة الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر
والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر
العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي
النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى
كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير
المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع الموكد
في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم
نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف
الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة
والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع
بتأويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع
كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء
ابصعون بصع ولا يأكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او
جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجت الى ذكر
الافراد لان الكلي ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح
تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها
حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع

فائدة

اي اذا اريد تاكيد الضمير ... اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين

فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد
يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكله ليفيد الشمول بخلاف فجاء زيد
كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير
المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين مثل ضربت انت
نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا
ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه
فلو لم تؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه
لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة
اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير
المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد الضمير
المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل نحو انت نفسك
قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل
بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس
التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف
النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع
اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات
الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو
الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع ولو اجتمعت
معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف
لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية

بدون

بدون الاصل للبدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اى يقصد
النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع
اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب
اليه بل تكون النسبة اليه توطية وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء
كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءنى زيد اخوك وضربت
زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت
والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه
بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع
فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف
ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف
فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل
الذى بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس
نسبت ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد قلنا
ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام
بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع
مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة
فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى ويمكن ان يقصد
بنسبة الى شئ نفيا نسبته الى شئ آخر اثباتا ويكون الاول توطية
للثانى وهو اى البدل انواع اربعة بدل الكل اى بدل هو كل
المبدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة
فيهما مثلها فى خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل هو مسبب غالبا عن

اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو
سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
وبدل الغلط اى بدل هو مسبب عن الغلط فالاضافة فى الآخرين
من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اى
بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعنى متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما
ليكونا مترادفين نحو جاءنى زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما
فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضى وانا الى الآن لم يظهر لى فرق
جلى بين بدل الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان
الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين
فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود فى بدل
الكل هو الثانى فقط ولا فى ساير الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين
فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا
انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان
قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثانى تتمة له توضيحا فالثانى
عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجئت بالاول
توطية له مبالغة فى الاسناد فالثانى بدل وح يكون التوضيح الحاصل
به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطية فالفرق
ظاهر والثانى اى بدل البعض جزؤه اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا
راسه والثالث اى بدل الاشتمال بينه وبين الاول اى المبدل منه
ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا

نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته
لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته
اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه
لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون
من باب بدل الغلط بغيرهما اى تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل
المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل و
يكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة
بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن
ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة
فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما
خامسا ولم يسم ببدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم
وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اى
بدل الغلط ان تقصد اى يكون بان تقصد انت اليه اى الى البدل
من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو
المبدل منه ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك
ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية
كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة
فالنعت اى نعت بدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص
من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص
النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد
اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك

ضربه

ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل
الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى
واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون
المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل
البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني
فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني
علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تا
بع شامل جميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه
احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان
يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما
ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح
من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابو حفص كنية امير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي
عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء
عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل
بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم
بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان
كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان
كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال
ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير
وزوده وكساه وفصله اى فرقه من البدل لفظا اى من حيث

بحث عطف بيان

الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر
ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل
في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز
كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعجز
الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال
من البكري وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان
مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من
فاعل ترقبه اي واقع حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان
ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد
تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف
بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو
الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي
كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول
صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا
حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان
ويا غلام زيد بالفتح اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر و
الثاني افيد المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن
يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو
لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ
المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف و
الفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في

تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه
المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه
يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه
الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه
موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه
كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع
كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله
تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرا بالفتح او وقع غير مركب مع غيره
بحيث يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة
كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ومثلها
المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم
المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين
اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع
الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب
والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا للتقديم ما مفهومه وجودي للشرف
والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند
البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون و
اما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد
ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه
الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها
لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعر

ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا
والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال للراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم
مضمومة وحكمه اى حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف
آخره اى آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف
آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجال من امراء ومن زيد وهي
اى المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والمو
صولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالجر
عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحيث الاصوات
فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما
قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية
ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء
لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند
ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء وعلى الحركة فان اصل البناء
السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقي
المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث
انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او لمخاطب
يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به و
يخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد
الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب
شرطا فيها لفظا او معنا او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم

ملفوظا

ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب
غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث
المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم
من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام
كقوله ولابويه السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه
مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير
الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا
لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها
فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العايد الى
الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير
نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اى الضمير بالنظر الى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى
قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله
نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك
والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل
به ويكون كالجزء منه وهو اى الضمير باعتبار الاعراب اقسام
مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر
اليها فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان
متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اى الضمير
المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل و

وستعرف المانع من الاتصال انشاء الله تعالى فذلك اى الضمير خمسة انواع
المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور
المتصل النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم
الواحد المعلوم الماضى وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى
المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المعلوم للماضى و
ثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المجهول الماضى وانما بدا بالمتكلم
لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل
وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن
ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول و
النوع الثانى اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم
انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت الى انتن
هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق دلالة على احواله من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب
المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى الى
ضربهن ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربها
ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو
اننى اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع
الرابع اى المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك اياكما اياكم
اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفى اياى اختلافات كثيرة
والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب
والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع

الخامس

الخامس غلامى مثال المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف غلامى
غلامنا غلامك الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وكان القياس
ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم
وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير
ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة
المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا
للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين
المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغايب حكم المخاطب فى
ذلك فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء
حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعنى ان
للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنى
عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة
اثنا عشر كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين
معنى وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام
بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعنى لا المنصوب ولا المجرور المتصلان
يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كالجزء من الفعل فجوزوا فى
باب ضماير الية وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ
الفعل كما يحذف فى آخر الكلمة المشتهرة شئ ويكون فيما بقى دليل
على ما القى على ما مضى فى الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس فى
جميع الصيغ بل فى الفعل الماضى للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن
مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث

لا الضمير المرفوع والالم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند
وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او ما حلا
او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخا
طب المذكر نحو تضرب وللواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء
كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء
كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى
الظاهر نحو اقايم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان
ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف
في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء
في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها
والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل
والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت
ضماير لا يتغير الا يرى ان الياء في تضربين والنون في يضربن
والواو في يضربون والالف في يضربان لا يتغير فهما اى الالف
والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ
اى لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شي الا
لتعذر المتصل اى لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار و
المتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر
المتصل بالتقديم اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على
عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل

او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي
الاتصال وبتركه يفوت الغرض او بالحذف اى حذف عامله
لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اى
عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله
حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف
لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه
اى بكون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على من
هي له اى تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن
هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد
عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع
ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير
المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف
الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة
اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور
حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا
ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اختصارا على ما هو الاصل
مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا
مثال الفصل لغرض هو التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف
العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا
وما انت قايما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال
الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه

الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث
قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا
لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لا ضمير
لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشري
ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة
لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا
اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع
كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني
اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما
مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر احترازا عما اذا تساويا
نحو اعطاه اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقديم
احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو
اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك
فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم في تاخير الاعرف نحو ولا يلحقه طعن
في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز
الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير
الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الا
الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان كان متصلا بما هو متصل
وهو الكافي بالفصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك
اياه باعتبار الاعتداد بالفصل به نحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران
ليس احدهما مرفوعا الجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية

وقدم

وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربني اياك للاعتداد بالفصل
والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي
الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول
لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كا
لكلمة الواحدة واما على تقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على
الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما
اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان
واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قايما وكنت
اياه لانه كان في الاصل خبر المبتداء ويجب ان يكون خبر المبتداء منفصلا
لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد
قايما وكنته لانه يشبه بالمفعول وضمير المفعول في ضربته واجب
الاتصال فمع شبه المفعول وان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل
من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الا
صل اولى من رعاية المشابهة المفعول والاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتداء محذوف الخبر تقول لولا انت
الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا
انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا
نحن وكان الاوفق بالسياق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخره لكن
غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال
اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا نحو عسيت

الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب
الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان
الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت كما انت في
هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى
ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقعه فا
لاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب
الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان
عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا ايضا الاخفش تصرف
في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم
لازمة في الماضي اذا لحقه تلك الياء لتبقى آخر الماضي عن الكسرة التي هي
بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني
وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه
عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتبقى
آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة التي بخلاف كسرة تضربين لانها في
الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها
وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن و
إن واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الا
تيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن و
على السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو
حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها
كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت اخوات ان لعدم مانع

ما تقع في ذاتها

اي حمل ليت

في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد
وقط وبما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي
هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت
لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف و
كثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل زيد هو
القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة
مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا
منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا و
تأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك
التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر
نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيه ما لا لبس فيه و
ذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك
بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من
كذا الملحق بالمعرفة لامتناع اللام نحو كان زيد هو افضل من عمرو
واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة و
دون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما و لا
موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف
على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه للاعراب
ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته
وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة

وقد يكون مثله
ونحو انه هو الغفور الرحيم

مطابق للخبر كما قيل في قوله المرفوعات
هو ما اشتمل ... قال البعض الضمير
راجع الى المرفوعات وتذكيره
باعتبار الخبر فيكون مطابقا
للخبر ١٢

اعلم ان ما بعدها خبر لا نعت
لامتناع الفصل بين النعت
والمنعوت وافهم

بكونه مبتداء والآ فالعرب لا يعرف المبتداء والخبر وما بعده خبره
فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا
على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتداءً برفع
ما بعده مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي
بعض نسخ المتن مبتدا عما بعده خبره بدون الواو والرفع متعين
ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقديم الضمير على
مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير
سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا
فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب
يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع
اليها وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة
فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة
المذكورة بعده اى بهذه الجملة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله
يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيانا للواقع ليس داخلا في
بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء
وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة
بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرناه انتقض القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قايم على ان يكون هو مبتداءً راجعا الى
الشان وزيد قايم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم
الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج
عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى اه

ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا
يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان
كان مبتداء منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا
والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان زيد قايم مثال المتصل
المستتر وانه زيد قايم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره
لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اى جايز مع ضعف بخلاف
ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة واما جوازه فلكونه
على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل
عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها
جاذرا وظباء الا ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنية
الاضمار منها مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد
لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد
الواقع فيهما وبعد تخفيفها وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في
الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر
بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا
تزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير
لئلا يفوت التخفيف المطلوب منها كما يدل عليه حذف النون وحكموا
بلزوم حذف الضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة
اى اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح على
ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه
اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة

فی الاشارة الحسیة فلا یرد الضمیر الغایب وامثاله فانها للاشارة
الی معانیها اشارة ذهنیة لا حسیة ومثل ذلکم الله ربکم مما لیس
الاشارة الیه حسیة محمول علی التجوز وانما بنیت لشبهها بالحرف
کما سبق وهی ای اسماء الاشارة ذا حال کونها للمذکر الواحد والعامل
فی الحال معنی الفعل المفهوم من نسبة الخبر الی المبتداء ولمثناه ذان
رفعا وذین نصبا وجرا ای ذان وذین حال کونهما للمثنی المذکر قدم
لیکون الضمیر اقرب الی مرجعه وعلی هذا القیاس فی التراکیب الثلثة
الباقیة فقوله هی مبتداء وقوله ذا مع ما عطف علیه مقیدا کل واحد منها
بحال خبر له ویجیء فی بعض اللغات ذان فی جمیع الاحوال الرفع و
النصب والجر ومنه قوله تع ان هذان لساحران علی احد الوجوه وللمؤ
نث الواحدة تا قیل هی الاصل فی لغات المؤنث الواحدة لانه
لم یثن منها الا هی وذی وقیل هی الاصل لکونها بازاء ذا للمذکر
فینبغی ان یناسبها وقیل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا
علی سایرها الفرعیتها وتی بقلب الالف یاء وته وذه بقلب الالف
والیاء هاء بغیر وصل الیاء بها وتهی وذهی بوصل الیاء بها و
ولمثناه ای مثنی المؤنث تان فی الرفع وتین فی النصب والجر ولا
یثنی من لغاته الا تا لکثرة دورها علی الالسنة وتوهم بعضهم من
اختلاف اواخر ذان وذین وتان وتین باختلاف العوامل بل
ذان وتان موضوعان لتثنیة المرفوع وذین وتین لتثنیة المنصوب
والمجرور ووقوعها علی صورة المعرب اتفاقی لا لقصد الاعراب
لوجود علة البناء فیها ولجمعها ای جمع المذکر والمؤنث اولاء مدا

وقصرا ای ممدودا ومقصورا واذا کان مقصورا یکتب بالیاء
نحو اولی ویلحقها ای اسماء الاشارة یعنی یدخل علی اوائلها
علی سبیل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبیه و
هی کلمة ها فهو لیس فی الحقیقة منها وانما هی حرف جیء به للتنبیه علی
المشار الیه قبل لفظه کما جیء به للتنبیه علی النسب الاسنادیة
کقولک ها زید قایم وها ان زیدا قایم ویتصل بها ای باواخر اسماء
الاشارة حرف الخطاب وهو الکاف تنبیها علی حال المخاطب من
الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث وانما جعلت هذه
الکاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو کانت اسما لم یمتنع
ذلک مثل ضربتک وبک وهی ای حروف الخطاب خمسة والقیاس یقتضی
الستة واشترک خطاب الاثنین فرجعت الی خمسة مضروبة فی
خمسة من انواع اسماء الاشارة یعنی المفرد المذکر والمؤنث و
مثناهما وجمعهما وهی ستة راجعة الی خمسة لاشتراک جمعهما و
انما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقی
الی ستة فیکون ای الحاصل من الضرب خمسة وعشرین وهی ای
تلک الخمسة والعشرون ذاک الی ذاکن یعنی ذاک الی اذا اشرت
الی مذکر وخاطبت مذکرا وذاکما اذا اشرت الی مذکر وخاطبت مذ
کرین وذاکم اذا اشرت الی مذکر وخاطبت مذکرین وعلی هذا
القیاس ذانک وذینک اذا اشرت الی مذکرین وخاطبت مذکرا
الی ذانکن وذینکن اذا اشرت الی مذکرین وخاطبت مؤنثات
وکذلک البواقی یعنی تاک الی تاکن وتیک الی تیکن وتانک وتینک

تانکن وتینکن واولاءک بالمد واولاک بالقصر الی اولائکن
واولاکن واما ذیک فقد ارده الزمخشری والمالکی وفی الصحاح لا یقال
ذیک فانه خطاء ویقال ذا للقریب وذلک للبعید وذاک
للمتوسط واخر المتوسط لان المتوسط لا یتحقق الا بعد تحقق الطر
فین ولما رای المص کثرة استعمال کل من هذه الکلمات الثلث مقام
الاخریین منها لم یتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الی غیره فقال یقال و
تلک وتانک وذانک حال کون تانک وذانک مشددتین واو
باللام ای هذه الکلمات الاربع مثل کلمة ذلک فی افادة البعد ولا
یبعد ان یجعل ذلک اشارة الی کلمة ذلک المذکور سابقا واما تاک
وذانک وتانک مخففتین واولاک بغیر اللام فللمتوسط وما سوی للمتوسط
بعد حذف حرف الخطاب عنه للقریب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفیف
النون وهنا بفتح الهاء وتشدید النون وهو الاکثر وجاء بکسر الهاء
ایضا فللمکان الحقیقی الحسی خاصة لا تستعمل فی غیره الا مجازا علی
سبیل التشبیه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد تستعمل فی المکان
وغیره الموصول المعدود من المبنیات فی اصطلاح النحاة ما لا یتم
جزءا ای اسم لا یتم من حیث جزئیته یعنی لا یکون جزءا تاما ای کاملا
جزءا ممیزا او لا یصیر جزءا تاما ای کان یتم من الافعال الناقصة
والمراد بالجزء التام ما لا یحتاج فی کونه جزءا اولیا ینحل الیه المرکب
اولا الی انضمام امر آخر معه کالمبتداء والخبر والفاعل والمفعول
وغیرها وانما نفی کونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا کان مجموع
الموصول والصلة جزءا من المرکب یکون الموصول وحده ایضا

جزءا لکن لا جزءا تاما اولیا الا بصلة وعاید والمراد بالصلة معناها
اللغوی لا الاصطلاحی فان الاصطلاحی عبارة عن جملة مذکورة
بعد الموصول مشتملة علی ضمیر عاید الیه فمعرفتها موقوفة علی معرفة المو
صول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرینة علی ان المراد بها
معناها اللغوی لا الاصطلاحی قوله وعاید فانه لو ارید بها معناها الا
صطلاحی لکان هذا القول مستدرکا لا انه لاخراج مثل اذ وحیث ولیس
لهما صلة اصطلاحیة ولقائل ان یقول یمکن ان یعرف الصلة
بما لا یتوقف معرفته علی معرفة الموصول بان یقال الصلة جملة مفرد
باسم لا یتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة علی عاید الیه فعلی هذا یجوز ان
یکون المراد بالصلة معناها الاصطلاحی ولا یلزم الدور وذکر العاید
مع انه ماخوذ فی مفهوم الصلة الاصطلاحیة تصریح بما علم ضمنا مبالغة
فی الاحتراز عن مثل اذ وحیث ولما کانت الصلة بمعنییه اعم بحسب
المفهوم من ان یکون جزئیة او غیر جزئیة ولا یکون بحسب الواقع
الا جزئیة والعاید اعم من ان یکون ضمیرا او غیره واذا کان ضمیرا
اعم من ان یکون للموصول او لغیره والواجب ان یکون ضمیرا
للموصول عینها بقوله وصلته ای صلة ما لا یتم جزءا الا بصلة
جملة خبریة او ما فی معناها کاسمی الفاعل والمفعول والعاید ضمیر
لا غیر ضمیر له ای للموصول لا لغیره وصلة الالف واللام اسم الفا
عل والمفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفیة فجعلت
صلتها ما کان جملة معنی مفردا صورة عملا بالحقیقة والشبه جمیعا
وهی ای الموصولات الذی للمفرد المذکر والتی للمفرد المؤنث

واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف
في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على وزن
العلى لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة
فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى
الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي و
اللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء
الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء وجاء
الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء
وما بنيها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار
اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار
اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص
مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري
ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما
الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف
واللام اي مجموعهما بمعنى الذي والتي او المثنى او المجموع والعائد
المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا
يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه
عمدة نحو قوله تع الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاءه
واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او
ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه

في هذا

الفاء في الكتب ستة معان

فاء فاء فاء فاء فاء فاء
عاطفة سببية جزائية تعليلية فجائية تفريعية

العين في الكتب ستة معان

عين عين عين عين عين عين
دار الـ[illegible] كوز جشمه كى كوزبكار التون كومش

الماء في الكتب ستة عشر معنى

ماء وقت نحو قوله تعالى ما داموا فيها
ما مشابهة بليس نحو ما زيد قائما
ما مصدرية نحو ما ذكر
ما استفهام نحو قوله تعالى ما تلك بيمينك
ما موصول نحو اعجبني ما صنعت
ما شرطية نحو ما يفتح الله من رحمة
ما زائدة على خليل
ما تمامية بمعنى شيء
ما صفة نحو ضربته ضربا ما
ما موصوف نحو رب ما بمعنى الشيء
ما تعجب نحو ما احسن زيد
ما نافية نحو ما احسن زيد
ما تامات كقوله تعالى لا اعبد ما تعبدون
ما جحد كقوله تعالى ربما احمد الا رسول ما علمت حبيبنا هنالك
ما عنی ذكر اولمدی [illegible]

٢٠٨

في هذا الفرع من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الاخبار عن
الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار
به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم
ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المص
الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر
عن جزء جملة بالذي اي بمعاونة الذي او التي او الالف واللام فان
الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها
اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية و
وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو المخبر عنه بالذي في الجملة
الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي
لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او
تمييز اخرته لمعنى جعلته جعلته خبرا متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن
زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية
وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد به
وضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل مفعول من ضربت
ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا اعني الذي ضربته
الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية
خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف
واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ
اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول
بشرط ان يكون الفعل الذي تضمنته الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف

[illegible]
واول في المثال مرفوع زيد والثاني
والثالث حال

وفي السكنات يعني جمع صيغ صيغ كنودى
حالبوك سكون واحد جواب مشاكلدار
ايجون جمع صيغ صيغ كتوردى

وبقوله الرافع للفاعل اشبه [illegible] احدها
اللام فيه للعهد والثاني رد من الذي قال العامل في الفاعل
الاسناد فيه بينهما لا الفعل والثالث جواب عن سؤال مقدر
تقديره ذكر الفعل فيه [illegible]
فعل نحو الرافع الرافع الفاعل لا النائب الفاعل

والثاني في مثال النفي لان اول محقق والثاني مقدر

نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجي منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قايما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام

ذلك

ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول بقي المبتداء بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتداء بقي الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قايم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قايما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس في الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيخ الموفق نحو سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في الصفة فان كلمة من لا يجي تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التي لا يقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في

استفهامية لانه بمعنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسأل عن حاله
لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اى كل من
اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها في الاعراب غيرها من
الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية
وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم
المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر
صلتها نحو قوله تع لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا في قراءة
بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها
لتاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم
تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من
الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه
مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم
المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهي مبني وبناء الموصوفة
لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان ا
احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير
اي شيء الذي صنعت اى صنعته فما مبتداء وما بعده خبره او بالعكس
وح جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف كما اذا قلت الاكرام
اى الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما
جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اى شيء وههنا عبارتان احدهما
ان ماذا بكمالها بمعنى اى شيء والثانية ان ما معناه اى شيء وذا زائدة
والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اى شيء

انه

انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من
مجموعهما اى شيء وح جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل
محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما
جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني
رفعه على ان يكون خبر مبتداء محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة
بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر
او الماضي اللذين هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة
لمبني الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به
تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحال لان المعنى على الانشاء وهو
انسب بان عبر عنه بالمضارع الحال مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما
هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم
وبالضمة في لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر
لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه
الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر
لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها
لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة
امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم
للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل
لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ
اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر
او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا

بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال
اى ما يوزن بفعال الكاين بمعنى الامر المشتق من الثلاثى المجرد قياس
اى قياسى كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد فى الثلاثى المجرد و
يرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا يأول بعضهم
قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى
الرباعى فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا
موفقا كفجار بمعنى الفجرة او الفجور وقال الشارح الرضى هو على ما قيل
مصدر موقف مونث ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه و
لا تأنيثه وحال كونه صفة المونث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة
مبنى اى كل واحد من القسمين الآخرين مبنى لمشابهتهما له اى
لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنا فظاهر واما عدلا فلما ذهب
اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة
وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى فاعل
قال الشارح الرضى والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة
عن الفاظ الفعل شىء لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول
عن شىء ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشىء منه فكيف خرج الفعل
بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع
الاسماء الافعال وبين وجهها فى كلام طويل فمن اراد الا
طلاع عليه فليرجع وفعال حال كونه علما للاعيان اى لعين من
الاعيان انما قال علما ليخرج باب فاسق وانما قال للاعيان
ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان

وقوله

وقوله مونثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك
كقطام علما للمونث وغلاب كذلك مبنى فى استعمال اهل الحجاز
لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب فى استعمال بنى
تميم الا ما كان فى آخره اى الا فعال علما للاعيان يكون
فى آخره راء فان بنى تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين
فى بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون
باعراب الكل نحو حضار علما لكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف
مستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء اذ سلوك طريقة
واحدة اسهل من سلوك طرايق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت
المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم
فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثانى مثل
مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما
كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء
افعال وهى على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كاوه
المتندم او المتعجب وفى وح لا تقدر ان تحكم عليه بشى او به على شىء
ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكايت بان يصدر من
نفسه ما يشابه صوت شىء كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه
صوت الغراب عن نفسك وح لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت
به لاجل حيوان اما للزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ
لاناخة البعير وح ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام

الحكايت

كلّها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكايت كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى او عند اناخة البعير نخ او غاق عند صوت الغراب فهى فى هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكايت عنها والمراد بالصوت ههنا ما كانت باقية على ما هى عليه من غير نقلها على سبيل الحكايت وهى بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها فى باب الاسماء لاجرائها مجرى الاسماء واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعنى مثلا اى لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به الانسان تشبيها بالغراب والثانى كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره والمركبات اى المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين و جعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا فى الحال ولا قبل التركيب

وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئى كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تابط شرا النسبة التعلقية التى يكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على النسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطرى جعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثانى حرفا اى حرف عطف وغيره بنيا اى الجزءان الاول لوقوع آخره فى وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب والثانى لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة و مثل حادى عشر واخواتها يعنى اخوات حادى عشر من ثانى عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادى عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت فى هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشر او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر

او مختلفين يشتمل على المركب من اسم و فعل نحو تأبط او حرف ...

لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه
ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من
المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق
على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات
للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات
ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا يسع حروفها
جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف
من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود
من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي
عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر
متضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى
له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو
وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى
الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا
اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن
قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الا
عراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع
الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان
اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني
ومنع صرف المضاف اليه واخرهما اعراب الجزئين واضافة الاول

بحث الكنايات

الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والا
صطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه
لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان
وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري
ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا
في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك
لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه
الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض
لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها
موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى
الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا بناؤها لانها في الاصل ذا من
اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة
كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما كون
للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا كقولك
خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت
للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد
منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا
ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء
الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كأين
وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل
معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم

مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكن اذ
كما في من لا التنوين تمكين ولهذا تكتب بعد الياء نون مع ان التنوين
لا صورة لها في الخط ثم رتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذا لم
يذكره المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها اي مميز
الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد
لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى التسعة و
تسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد
الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة
ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب
وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما
جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان
هذا البين مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة
عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اسكلناها قال
الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك
لموافقته جرا للتمييز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر
عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب
هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم استفهامية
كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام و
هو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع

الكلام

الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من
انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال
كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على
تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد
منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما
بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده
فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق
ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي
على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك
تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل
للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم
رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق
وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم
ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من
ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم
رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت
بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعد
فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من
قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل
في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية

وقع قبله حرف جرّ نحو بكم درهمًا اشتريت فمجرور بحرف الجرّ او الاضافة
وانما جاز تقدم حرف الجرّ او المضاف عليهما مع انّ لهما صدر الكلام
لانّ تأخر الجارّ عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجارّ عليهما
على ان يجعل الجارّ اسمًا كان حرفًا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر
والّا اى وان لم يكن بعده لا لفظًا ولا تقديرًا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل
عنه ولا قبله حرف جرّ او مضاف كان مجردًا عن العوامل اللفظية فرفو
ع اى فهو مرفوع مبتداء ان لم يكن ظرفًا نحو من ابوك وهذا مبنى على
مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهامًا واما عند
غير سيبويه فهذا خبر تقدم على المبتداء لكونه نكرة وما بعده معرفة و
خبر ان كان ظرفًا نحو كم يومًا سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولًا داخل
تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة
الرفع ثانيًا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتداء وكذلك اى مثل
كم في تأتّى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء
الاستفهام والشرط بمعنى انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء
لا في كل واحد منها وهى من وما واىّ واين وانّى ومتى مشتركة بين
الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايّان مختصتان
بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة
الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت
ومن ضربته وما ضربته وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية
لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه
الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام

تضرب

تضرب اضرب ومن يأتنى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير
تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية
فانه لا يقع بعدها الّا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما سوى لازم
الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانّى واذا ان لم يجرّ بجارّ
نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم انّ اذا قد
يخرج عن الظرفية ويقع اسمًا صريحًا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى
اى وقت قيام وقت قعود عمرو فهى مرفوع بالابتداء وقال الشارح
الرضى وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما سوى لازم الظرفية
يرتفع في الاستفهام محلًا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتداء مؤخر
نحو متى عهدك بفلان اى حين كائن عهدك به واما اىّ فيتأتى فيه الوجوه
الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه
على الظرفية نحو اىّ وقت مجيئك اى اىّ وقت كائن مجيئك واىّ وقت
على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل
ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم ومثل كم عمة لك يا جرير وخالة
يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في
كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة اى ما هو تميز باعتبار بعض
الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها
رفعه بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار
فيما سبق بقوله منصوبًا معمولًا على حسب الكثرة وجوه النصب ولا يخفى
انّ هذا السبق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في تميزها
اعنى عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخر النصب

على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه
مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاولى
تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا
تحتمل الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد
حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون
منقلبة الكف او القدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة
لها نبه بها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمينه معنى ثقلت
اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره مني واختار
من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم
من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة
اشهر واختارها لانها تتأذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها
زيادة مشقة وفي ذكر عمته وخالته اشارة الى رذالة طرفيه ابيه
وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن
كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على
سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا
حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على
التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصحح توصيفها بقوله لك وخبره قد
حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع
نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او
المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا انصبتها نصبتها
واذا خفضتها خفضتها وذلك اوضح وقد يحذف مميز كم استفهامية

قوله واختار بنا في قوله على كره مني والظاهر وذكر من انواع الخ كما في الهندي لانه ابلغ فيما قصده وقوله من خدمة الاناسي كذا في بعض النسخ وهو لغة في الناس والظاهر الاناسي جمع انسان كما في الهندي لانه انسب بقوله المواشي جمع ماشية وهو الابل والغنم ح

كانت

كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة
دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته
فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار
عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم
في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد
العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة
الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم
ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او
على المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر
واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ
المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت
فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي الظ
روف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف
فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي تلك الظروف ما اي ظرف قطع
عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند
نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت
الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت
ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما
بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج
الى المضاف اليه واختير الفتح لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما

مطلب الظروف

من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجرى مجراه اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجائني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد هما وكذلك اجرى مجرى الظرف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم توغلها بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى المفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم

مثلها

مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاءه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذ زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكر في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب والاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد تستعمل في الماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اى في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم الفاعل على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اى اذا للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأه الامر مفاجأة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة

او فاذا السبع صح

والمراد المستقبل المفهوم من قوله واذا كان داخلا على الماضي

وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه
واما الفاء فهي السببية فان مفاجاءة السبع مسببة عن الخروج قيل
والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففا
جاءت وحاصل المعنى خرجت ففاجاءت زمان وقوف السبع
كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب
اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه منصوب فيه
لفاجاءت لا مفعول به والالم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به
محذوف اى فاجاءت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع
وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر
وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
وقد سبقت اليه اشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي
وبناءها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء
للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع
بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قايم واذ قام زيد وقد
يجيء للمفاجاءة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص
م ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام
والشرط وبناءهما لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد واين
تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف
وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى في الاستفهام والشرط
نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو

ايان

ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص بالامور العظام وبالمستقبل
فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير
مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها
كيف الكائنة للحال استفهاما اى حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة
الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل
وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد
اى على اى حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين كيفما
تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين
نحو كيف تجلس اجلس فلو كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان
كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى
حال جئت اراكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ
بنيا لموافقتهما حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة
زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان
عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى
الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته
مذ ومنذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيته هذان
اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما
باولية المدة لان الاول للمدة انما يكون امرا واحدا لا اثنين او اشياء
فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول
التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه

لا غاية في الوقت المجهول اول مدة فعل الان اولية وقت ما الزمان
مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع
مدة زمان الفعل اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه
حال كونه متلبسا اى مقارنا بالعدد اى بعدده المستغرق جميع اجزائه
بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم
رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت
مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب على
هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او
ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر و
لم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح
حمل بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان
وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتداء
وهما موقتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة
او جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للز
جاج فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء ما بعدهما ويرد عليه انه
يلزم ان يكون المبتداء في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة
وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتداء او خبرا فهما اسمان
صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد
بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم
ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح
اللام وفتح الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون

فيليهما

الدال

الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن
بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال
ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها
لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند و
الفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان
غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده
وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد تنصب في بعض
لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها للنون بالنون
التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة
اكثر استعمالا منها سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء
المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم
القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة
الطاء مثل قط التى هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها
للماضي المنفي اى لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي
المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو
ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء
المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض
ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد
وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان
المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة
نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة

واعتبار حضوره كليات ابو البقاء

كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه كعوض العائضين اى
دهر الداهرين ومعنى الداهر والعايض الذي يبقى على وجه والظروف
المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناءها لاكتسابها
البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تع
يوم ينفع الصادقين وقوله تع من خزي يومئذ فيمن قرأه بالفتح
ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقا للاعراب ولا يجب اكتساب
المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اى كالمذكور من الظروف في
جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان
مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم
زيد او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة كاذا
وحيث ووجه المشابهة ذكر بما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما
لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اى هذا باب
بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع
بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اى بذاته المعينة المعلومة
للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية و
المعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار
ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء
شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه تخرج به النكرة وهي اى المعرفة
ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة
فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة
باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد

من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع
لفظ انا لكل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد
ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المفهوم
آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي حقيقي
والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ
زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور
مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار
علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد
بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته فانه بهذا الا
عتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا
الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له
الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث
معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل
مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراده
هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام و
هو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل
واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس
ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل
ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ

والميم فى ليس من امبر امصيام فى امسفر بدلا من اللام ولا يعد جاد خلقه قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اى احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير والمثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة معنى يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء يستغنى عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب والام او الابن او البنت او الابنة فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو لقب والا فهو الاسم ما وضع لشىء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين

لغلبة

لغلبة الاستعمال فيه داخلة فى التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشىء بعينه غير متناول غير ذلك الشىء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى تناولا بوضع لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعنى اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع التباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا اما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشىء لا بعينه اى لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث

وهو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه
خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية
آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء
هي المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد
ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك
المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات باعتبار ان يكون
كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد
موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود
معدود منها بكم سوى يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا
اذا اخذت مجتمعة مكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقدير
ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من
اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من
العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع
له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع
وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية
فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي تتفرع منها باقيها اما
بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى
تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمآت والوف
عشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلاث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر

اوبا

او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة
والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة
واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان او ثنتان في
المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى
عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى
عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر و
المؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يعمل الامر بالعكس لكون
المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر في المذكر نحو
احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة او ثنتا عشرة في المؤنث
على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد و
الواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في
المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلاث
عشرة امراة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني
في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الو
احدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من
جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير
في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث
ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث و في اثنتان و
ان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء
الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب
تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث

منصوب مع ما عطف عليه المحذوف بدل الكل
او عطف بيان لاثنتا عشرة او خبر مبتدا محذوف
اي كذلك لفظا منصوب مفعول به
اي هي
مرفوعة على الحكاية منصوب تقديرا عطف على
ما قبلها بحذف العاطف وهي واحدا مفعول به
تقول المقدر

وتميم تكسر الشين عند التركيب في المونث اي من عشرة تحرزاً عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدي عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصحى لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر العاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزايد عليها كائناً ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون في المذكر ثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزايد عليهما او عطفهما على الزايد حال كون الزايد واقعاً على صورة ما تقدم من اسماء

نسخة: عليها او عطفها

الاعداد

الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او وواحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلاث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدي عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدي وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وتثنيته ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والا... في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلاثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضِ اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركباً فروعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها بالبدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتداء من الثلاثة لانه لا تمييز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال وتمييز الثلاثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور مجموع لفظاً نحو ثلاثة رجال او معنى نحو ثلاثة رهط اما كونه مخفوضاً لانه لما كثر استعماله آثروا فيه التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعاً ليطابق المعدود

وماية وثلثة وعشرون رجلا او ثلاث وعشرون امرأة

صل

سوغ الجوز

ح

[illegible]

العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا
مائة حين تمييز ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات
او مئين جمعين احديهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون و
الثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى
جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين لم يبق الا مئات لكنهم كرهوا
ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعودوا المجيء بعد ما هو في
صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرون الى تسعون فاقتصر
على المفرد مع كونه اخصر وتمييز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى
تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في المعقود فلتعذر الاضافة
اذ لا يستقيم ابقاء نون معها واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يجعلوا
ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف
اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة
ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امراة مع ان فيها لزوم
صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امراة واما افراده
فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة
قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف و
انما لم يقل جمعهما كما قال تثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميز بالاضافة الا
عادم مرجوح لا يقال ثلثمئات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف
التثنية فانه يقال مئتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت
مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما
على طبق مميز لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد و

المائة

المائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في تمييزها الجمع الموضوع للكثرة
وفي تمييزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن
المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ
النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير
والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء
اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص
اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان
وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا
اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا
لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء
بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره
على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد
اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان
فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس
والاثنينية فبذكرهما تستغني عن المميز فان قلت هب ان مميز
الواحد مغني عنه لكننا لا نسلم ان يكون مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان
مميزه مثنى مغنيا عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت
لما التزموا الجمعية في مميز ساير الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر
الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال
معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي

تمييزا

وانت تريد المذكر

بجواهر حروفه المصورة بهيئة اعنى حرفى التثنية فاذا اعتبر مع علامة الا
فراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية
استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق العلامة التى هى
اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الا
ستغناء انما يكون لافادته اى لافادة لفظ التمييز النص المقصود اى
التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح
بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى به
عن ذكر العدد على حدة وتقول فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد
من المتعدد باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد
عددًا انقص از يد عليه بواحد الثانى فى المذكر فقوله الثانى مقول القول
وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون
معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدا من الثانى
اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية
فى المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى
المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين
ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا تيسر اشتقاق اسم الفاعل
منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار
معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى او الثانية
فى المذكر والاولى والثانية فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير
وانما لم تقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما
الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي

عشر

عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث وكذلك الثانى عشر والثانية

مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة
والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك
مستبعد جدا وتقول فى اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر باضافة
المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر متأخر بعشرة
بناء على الاعتبار الثانى وسواء اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار
الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت فى اداء هذا المعنى

صفة جواهر حروف

بجواهر حروفه المصتورة

فراد يستغنى به عن ذكر

يستغنى به عن ذكر ا

أخف على ذكرها و

ستغناء انما يكو

التنصيص على ا

بالعدد اى بذكر

عن ذكر العد

من المتعدد

عددًا انه

وذلك ا

معنى ثا

اذ ليس

فى المؤنث على هذا القياس وهكذا

المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين

ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا تيسر اشتقاق اسم الفاعل

منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار

معنى التصيير الاول و الثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى او الثانية

فى المذكر والاولى والثانية فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير

وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما

الاول و الاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى

عشر

عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث وكذلك الثانى عشر والثالثة

عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل

من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا كحكم اسماء الفاعلين فى

التذكير والتانيث فتقول فى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة

الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة

عشرة تؤنث الاسمين فى المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر و

انما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف

ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشر

والثالثة والعشرون ومن ثمه اى من اجل اختلاف الاعتبارين

اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما

قيل فى الاول اى المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث

اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى صيرهما اى الاثنين ثلثة

من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى

اى فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة او خمسة

بالاضافة الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه اى احدها لكن لا

مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة

والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك

مستبعد جدا وتقول فى اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر باضافة

المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر متاخر بعشرة

بناء على الاعتبار الثانى وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار

الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت فى اداء هذا المعنى

حادی احد عشر بحذف الجزء الآخر من المرکب الاول استغناء عنه بذکره
فی المرکب الثانی وهکذا تقول الی تاسع تسعة عشر فیعرب الجزء الاول
من المرکب الاول لانتفاء الترکیب الموجب للبناء وبنی الجزءان الباقیان لوجود موجب البناء فیهما وهو الترکیب المذکر والمؤنث
ذکر هما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الی ذکر التذکیر والتانیث
وقدم المذکر لاصالته واخر تعریفه لانه عدمی وتعریف المؤنث و
جودی المؤنث ما فیه ای اسم کان فیه علامة التانیث لفظا
ای ملفوظة کانت تلک العلامة حقیقة کامراة وناقة او حکما
کعقرب اذ الحرف الرابع فی المؤنث فی حکم تاء التانیث ولهذا لا
التاء فی تصغیر الرباعی من المؤنثات السماعیة او تقدیرا ای
مقدرة غیر ظاهرة فی اللفظ کدار ونار ونعل وقدم وغیرها من
المؤنثات السماعیة والمذکر بخلافه ای اسم ملتبس بخلاف المؤ نث
ای لم یوجد فیه علامة التانیث لا لفظا ولا تقدیرا وعلامته ای
علامة التانیث التاء والالف حال کونها مقصورة کسلمی وحبلی
او ممدودة کصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الیاء فی قولهم ذی
وتی وزعم انها للتانیث ولیس لک بحجة لجواز ان یکون صیغة
موضوعة للمؤنث مثل هی وانت وهو ای المؤنث حقیقی ولفظی
فالحقیقی ما ای اسم بازائه ای فی مقابلته ذکر من جنس الحیوان
کامراة فی مقابلة رجل وناقة فی مقابلة جمل واللفظی بخلافه ای
ملتبس بخلاف المؤنث الحقیقی ای لیس بازائه ذکر من الحیوان بل
تانیثه منسوب الی اللفظ لوجود علامة التانیث فی لفظه

حقیقة

حقیقة او تقدیرا او حکما بلا تانیث حقیقی فی معناه کظلمة مثال
للتانیث اللفظی حقیقة وعین مثال للتانیث اللفظی تقدیرا
فان تاء التانیث مقدرة فیها بدلیل تصغیرها علی عیینة ولم یورد
مثالا للفظی الحکمی کعقرب لقلته وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل
کما هو الاصل الیه ای الی المؤنث مطلقا حقیقیا ولفظیا ومظهرا و
مضمرا فبالتاء ای فذلک الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ایذانا بتانیث
الفاعل من اول الامر الا اذا کان مسندا الی ظاهر غیر الحقیقی فانه ح
لک الخیار فی الحاق التاء وترکه والی هذا اشار بقوله وانت فی ظاهر
غیر الحقیقی بالخیار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلک ان
تقول فی طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا یجوز
فیه الشمس طلع لکون التانیث فیه لفظیا واستغنائه عن الحاق التاء
لما فی لفظه من الاشعار به بخلاف ضمیره اذ لیس فیه ما یشعر بتانیثه
وجعل بعض الشارحین ضمیر الیه راجعا الی المؤنث الحقیقی او ضمیر
المؤنث اللفظی بقرینة قوله وانت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار ولو
کان یستثنی من هذه القاعدة صورة الفصل ایضا لئلا یحتاج الی
التقیید بقولنا بلا فصل لکان احسن استیفاء لاحکام جمیع الا
قسام ففی صورة الفصل ایضا لک الخیار فی الحاق التاء بالفعل وفی ترکه
فتقول حضرت القاضی امراة وحضر القاضی امراة وطلعت الیوم
الشمس وطلع الیوم الشمس الا اذا کان المؤنث الحقیقی منقولا عما
یغلب فی اسماء الذکور کزید اذا سمیت به امراة فانه مع الفصل
یجب اثباتها نحو جاءت الیوم زید لرفع الالتباس وحکم ظاهر الجمع

لاضمير فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت
او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان الجمع المذكر السالم يجب تانيثه
فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اى سواء كان
واحده مؤنثا كواذا جاءتك المؤمنات او مذكرا كنحو جاءت الرجال
حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به
وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر
العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا
سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت
فعلت اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث
بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو
لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء
ومماثلها فى كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير
الايام ومماثلها فى كونه جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن اى
ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اى النون
اما فى جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما فى جمع المذكر
غير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال فيرعى حقه
فاجرى مجرى المؤنث وفى الحواشى الهندية موافقا لشرح الرضى
ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين
واستعمالها فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان
عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء المستثنى ما لحق آخره اى آخر مفرده
بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا هو لوحقه

والا

والا لا يصدق التعريف الا على مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى
ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة
الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى
النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم تعكس لكثرة التثنية وخفة
الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى
الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين
وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا
باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه
على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شىء صح ان يقال
هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما فى الباب ان يكون دلالتها
بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد يعنى
الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله
تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله
مثله مماثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه و
قوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد و
الى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن
ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح
خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين
للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب
والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس
قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب

غير العاقلين

مقرونا

خوله

بينهما ثم يأوّل الاسم بمعنى المسمّى به ليحصل مفهوم بينهما ولهما فيتجانسان
فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالأب وكذا الحال في الشمس
بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القرء ايضا
بلا احتياج الى ادعاء تسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد
منهما حقيقة وليأوّل بالمسمى به ليحصل مفهوم بينهما ولهما فيثنى باعتباره
قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية مجرد
اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم
جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء
وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يأوّل بالمسمى بزيد ثم يثنى
ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يأوّل بالمسمى بعمر ثم يثنى
ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها
وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم
بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف
التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي يلحقه علامة
التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين
حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى
فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة
لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركات
والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان
او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى و
هو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة

احرف

احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا
للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه
لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن
ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عدمه
وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى مما لا او كان على اربعة احرف
فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى
فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء نحو
وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية
اي غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية او زايدة تثبت الهمزة في الاكثر
لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للمتنسك
من قراء اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا
نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث
كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احديهما للمد في الصوت والثانية
للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة
قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف
فينبغي ان لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى
الهمزة من الياء لثقلهما ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه
وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو
حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم يكن الهمزة اصلية
ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس
او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي

اى فالوجهان المذكوران جايزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها
لان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل
وفى الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت فى الصورتين
كما فى قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة فى الصورتين
ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفى الشرح
الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء
الارداءان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور رداءان بالياء
فكان ينبغى ان يقول المص والاوجهان بغير لام العهد ليكون
عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين
المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات
كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باثباته
غير ما وقع فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء و
هذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اى
نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة توجب الاتصال والا
متزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التى قياسها ان لا تحذف
عن آخر المثنى كنتيجتان وتمرتان فى خصيان واليان على خلاف
القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها
فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالا
خرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء
التانيث لا يقع فى حشوه وقيل خصى والى مستعملان وهما لغتان
فى خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون

قاعدة

مبحث جموع

قاعدة مستمرة اتى فى بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف
تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس
خلاف القياس فى مادة مخصوصة فلهذا اتى فى بيانه بالفعل الماضى
المجموع ما دل اى اسم دل على جملة آحاد مقصودة اى يتعلق
بها القصد فى ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اى بحروف هى مادة
لمفرده الذى هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال
كون تلك الحروف ملتبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان
او اختلاف فى الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالباء فى قوله
بحروف مفرده اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما
على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف
ودخل فى قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون فى
آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة
بهذه الزيادات الى صفة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس
يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل
عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر
وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف
مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا
افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله
بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد
فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو
اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثانى اسم جمع

كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما
ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع
فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل بحسب
الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير فى التزام كون الكلم اسم جمع ايضا و
انما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جمع اسماء
الجموع التى لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء
وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او
جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك
مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير
الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة
فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اى
الجمع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر
وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اى آخر
مفرده واو مضموم ما قبلها فى حالة الرفع او ياء مكسورة ما قبلها
فى حالتى النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل
منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل
ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اى مع مفرده
الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر
فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل
فى المفضل عليه ولا كثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان
يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار وعلم

من الجدار

من الجدار فان كان آخره اى آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة
كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون جمع قاض فان
اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس
حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة
الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين
وان كان آخره اى آخر اسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة
حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى
حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على
الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى النصب
والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اى
شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعيته ان كان
ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه مذكر علم اى
فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط
ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم
العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه
الكل كالعين او اثنان كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس المذكر
لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او
مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين
فانهم اجازوا وطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه

نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقاً
لان علم التانيث سوا التاء لا الالف فلا يمتنع من الجمعية بالواو والنون
لان الممدودة تقلب واواً فيتمحى صورة علامة التانيث والمقصورة
تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط اسم الذى اريد جمعه
جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل
والمفعول ان يكون مذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكراً
يعقل لما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل
فعلا اى مذكراً غير مستو فى صيغة الصيغة الكاين ذلك الاسم اياها
مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء
مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس
لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط
الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكراً غير مستو
فى تلك الصيغة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث
على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال سكرانون للفرق
بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة
اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه بالتاء وعدمها والشرط
الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكراً مستوياً فيه اى فى هذه
الصفة بتأويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل
جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا
بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع
جمعاً مخصوصاً باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعاً يستويان فيه مثل

جرحى

جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكراً
ملتبساً بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر
وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى
نون الجمع بالاضافة لما مر فى التثنية وقد شذ مثل سنين بكسر السين
جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاز اسكانها جمع ارض
بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والعقل وعدم
كونهما علماً او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه
الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ ومنها سنين
وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ ومنها ارضين وامثاله فمن
اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه

مبحث جمع المؤنث

المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث
ما الحق اى جمع لحق اخره اى اخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط
الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر
فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا
يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع با
لواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجرداً
عن تاء التانيث كحائض لانه يقال فى جمع حائضة حائضات فلو
قيل فى جمع حائض حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان
كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع
مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة و
زينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء
المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير

غير حقيقي لا يطّرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات
والكاينات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر
العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه
وامورها الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء
واحده بلحوق الحروف الخارجة الزايدة به وايضا المتبادر من تغيره
تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير
الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع
مطلق فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الا
مور الخارجة الزايدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله
بتغيير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا
كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل
اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون
على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس حتى البواقي
وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح
مذكرا كان كمسلمين او مونثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر
انهما اى جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق
على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع
وجود ذلك الاخر كقوله تع ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر
اسم الحدث يعني بالحدث معنى قايما بغيره سواء صدر عنه كالضرب
والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد

بجريانه

بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا
لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة وقتلت القا
درية والعاملية ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا
يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر
من الثلاثي المجرد سماعي اى سماعي ويرتقي عدده الى اثنين و
ثلثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اى غير الثلاثي المجرد مع
الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اى قياسي
كما تقول كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه
على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخرا
الى غير ذلك مما علمت في علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع
عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمروا امس
وحال كونه غيره اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو
خالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار
الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن
مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون
مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا
يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء
مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمروا ضرب زيد ولا يضمر
اى معمول فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه
لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه

راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة لايلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا
ولاشبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن
مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة
ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر
لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير
مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل
واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفا
عل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة
نحو قوله تع ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول
سواء كان مفعولا به [illegible] او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة
الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب
واعماله اى اعمال المصدر ملتبسا باللام اى بلام التعريف قليل
لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان
مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك
على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به قيل لم يات في القران شئ من
المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء
عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا
مطلقا حاضرا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز
ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء
كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا

زيدا

زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل
وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان
اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة و
قيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله وجهان وجهان
وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان
اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر
في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقها با
لقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل
اى حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما
قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل
امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث
تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف
في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول
والصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله لمن قام به يخرج
المفعول والصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت و
الظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس
لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان
يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من
غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة في
ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل
بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل

بحث اسم الفاعل

وغير ذلك وقوله لمن قام به
يخرج ما عدا الصفة المشبهة ح

فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزياده على اصل الفعل وخالف
اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى
الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الا
شتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق
يتضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به
بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج
من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم
الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة احكام اسم الفاعل
وفى الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثى
المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش وآكل وكل ما اشتق من
مصادر الثلاثى لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل
هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن
ومضراب وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من المجرد الثلاثى على
زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة فى موضع
حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا ومع
كسر ما قبل الآخر ان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما فى يتفعل
ويتفاعل ويتفعلل كمدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارع
المضمومة ومستخرج فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة
ولو اقيم متقاتل مقام مستخرج كان مثال الكسر الغير الواقع فى آخر
المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون

لكل

لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله
فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم
وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول
واحد وان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وان كان متعديا
الى ثلثة كان هو كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر
والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو
اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه
ملتبسا بشرط اى بشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او
الاستقبال فالاضافة بيانية وانما اشترط احدهما لان
عمله لشبهه المضارع فيلزم ان يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب
غلامه عمروا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان
يكون تحقيقا او حكاية كقوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها
ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى
ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الا
عتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المتصف به و
هو المبتداء او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة
الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء القائم
ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده
على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الالفاظ الاستفهام او ما

النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل
اولى فاذا دخلا بها شبهه للفعل نحو اقايم زيد واقايم الزيدان وما
قايم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي
للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله
وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة
معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس
خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده
سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا
على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها
عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان
له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل
مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما
امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل
ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان ادخلت اللام
الموصول على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول
مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه
زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى
صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم
الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة

في الفعل

في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل
في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة
خارجة عن حد الاسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه
العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم
الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا
ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة
ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل
ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا
مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم
تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية
والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن
او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل
في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان
حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها
لوجود الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ
المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير
مثل قوله تع لذايقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم
الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول
ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما
من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه

لغة

معمول

القرب واعتذار اقامته مقام مامر فی اسم الفعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجمیع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع علیه یخرج ماعدی المحدود کاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضیل مطلقا سواء وضع لتفضیل الفاعل و لتفضیل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزیادة علی الغیر فی ذلک الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع علیه الفعل فقط وصیغته من الثلاثی المجرد علی زنة مفعول ومن غیره ای غیر الثلاثی المجرد علی صیغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وکثرة المفعول کمستخرج بفتح الراء وامره ای شانه وحاله فی العمل ای عمل النصب والاشتراط ای اشتراط عمله باحد الزمانین والاعتماد علی صاحبه او الهمزة او ما کامر اسم الفاعل ای مثل شانه وحاله واذا کان معرفا باللام یعمل بمعنی الماضی ایضا فهو یرفع ما یقوم مقام الفاعل ولو کان هناک مفعول آخر یبقی علی نصبه نحو زید معطی غلامه درهما الآن او غدا او المعطی غلامه درهما الآن او غدا او امس

بحث الصفة المشبهة

الصفة المشبهة باسم الفاعل من حیث انها تثنی وتجمع وتذکر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعدیین لمن ای لما قام به علی معنی الثبوت لا بمعنی احتراز عن نحو قایم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنی الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان یکون لازما ابتداء او عند الاشتقاق کالرحیم فانه مشتق من رحم بکسر العین بعد نقله الی رحم بضمها فلا یقال رحیم الا من رحم بضم الحاء ای صار الرحم طبیعة له کالکریم بمعنی صار الکرم

[margin: الحدوث]

طبیعة

طبیعة له والمراد بکونه بمعنی الثبوت انه یکون کذلک بحسب اصل الوضع فیخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض بهما الثبوت بحسب الاستعمال وصیغتها ای صیغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصیغة اسم الفاعل او لصیغة الفاعل الذی هو میزان اسم الفاعل من الثلاثی المجرد فلا یجیء صیغة من صیغها علی هذا الوزن قطعا علی حسب السماع ای کائنة علی قدره بحیث لا یتجاوزه فالظرف منصوب علی انه حال من المستکن فی مخالفة او صفة لمصدر محذوف ای مخالفة کائنة علی قدر ما سمع وخص مخالفتها لصیغة اسم الفاعل بالبیان مع انها مخالفة لصیغة اسم المفعول ایضا لزیادة اختصاص لها باسم الفاعل لکونها مشبهة به ولکون عملها لمشابهتها ایاه فیما ذکر کحسن وصعب وشدید و یعمل عمل فعلها مطلقا ای من اشتراط زمان لکونها بمعنی الثبوت فلا معنی لاشتراطه فیها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فیها الا ان الاعتماد علی الموصول لا یتأتی فیها لان اللام الداخلة علیها لیست بموصول بالاتفاق وتقسیم مسائلها ای جعلها قسما قسما وبیان حکم کل قسم وتسمی کل قسم مسئلة لانه یسأل عن حکمه ویبحث عنه ان یکون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلی کل من التقدیرین معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجردة عنهما ای عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنین فی الثلثة والمعمول ای معمول الصفة المشبهة فی کل واحد منها ای من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخری فعلی هذا صارت اقسام مسایلها ثمانیة عشر قسما

حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التي للمعمول من حيث الاعراب في اقسام الثلاثة
الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اى فاعليته للصفة
والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة
وعلى التميز اى جعل معمول الصفة تميزا في المعمول النكرة هذا عند
البصريين وقال الكوفيون بل هو على التميز في الجميع لانهم يجوزون تعريف
المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح
الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اى اضافة
الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية
قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه
على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا
التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح
الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك
اى مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة
وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة
امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه
بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير
الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم آخر من
الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام
وهذه الوجوه لصفة ذات اللام الى الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه
ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم
المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي

وجهه بدل

المجردة صفة للصفة

وعكس

وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما
واحدا منها مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات
اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان
احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة
الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين
او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة
او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن
وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون
الصفة باللام مضافة الى معمولها المجردة عن اللام مثل الحسن وجه او
وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف
الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى
النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في صورة تشبه عكس
المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن
اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون
يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة
لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح
ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع
امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي
اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين

الكوفيون

والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة
المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اما في الصفة
وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن
الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها بنصبه فيهما
وحسن وجهه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما
وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة
ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في
المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن
لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة و
ما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه
والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما
كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج
الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة
بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها
ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل
لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا
يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول
الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا
لها فتؤنث اي الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة
وجها او حسنة وجه وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية
مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة

اذا

اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها
واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير
المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول
لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول
منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل
الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفع
الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما كقولك
زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا
كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليها ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس
بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم
ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها
بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم
مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف
وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي
حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد
شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول
بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف
لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي
لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان و

فعان

بحث اسم التفضيل

والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء
وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وهما اى اسم التفضيل من حيث صيغتاه افعل للمذكر وفعلى للمؤنث
وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر
مخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه
ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى لا رباعى مجرد ولا مزيد فيه
ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه
مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة
على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم
انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف
الثلاثة تحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف
رباعى مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله
او من زوايده او منتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين
المعنى ليس بلون اى من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهرى
لان منهما اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو
اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او
زايد الحمرة والعور وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة
مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق
الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة و
الاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل
اشتق من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد

غيره

غيره اى غير الثلاثى المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه
على غيره يتوصل اليه اى الى غير الثلاثى المجرد باشد ونحوه مثل اشد
منه استخراجا مثال للثلاثى المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال
للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهرى لا يرد نحو اجهل وابلد
ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل
فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه فى
نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر
البلادة فى الظاهر كما حكى عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام
وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف
بها نفسى ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح
قال يا اخى انت انا فمن انا فقيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه
يقتضى جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا
وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة
على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضى عد احمق
من قبيل ابلد حيث قال وينبغى ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق
وقياسه اى القياس الواقع فى اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا المفعول
فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على
الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس فى مواضع قليلة نحو
اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا
قياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة

وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي
فلا بد من واحد منها لانه وضع لتفضيل الشي على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير
الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو
في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين فهو المفضل لتعيين المفضل
عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت
عمرو الافضل اى الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون
اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل
الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام
او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر ففي
من ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى و
لا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم
المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف
اليه اى اكبر كل شي او انه من مع مجروره اى اكبر من كل شي فاذا اضيف
اى اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
احدهما زيادة موصوفه المقصود به على من اضيف اليه على ما اضيف
اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل
الشي على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل
الشي على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى
ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان
كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا

تفضيل

تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل
الناس اى افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك
يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه
والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اى ثاني معنييه زيادة مقصودة
مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم
التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
كما يضاف ساير الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل
فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه
الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش
اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس
داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في
جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد
اى اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه ويجوز
في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به
الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان
كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو
زيد والزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل
الناس وهذا لانه مشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير
في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل
صفة له نحو الزيدان افضلا الناس الزيدون افضلوهم وهند

فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضليات ههن المشتملة
ما فيه الالف واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى اسم
التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم الموصوف
باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها
مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنًا لعدم
ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذى استعمل بمن مفرد مذكر
لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتذكير و
التأنيث المختصة بالآخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه
بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام
الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الرفع اى عمل الرفع بالفا
علية بقرينة الاستثناء وانما اختص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط
لان العمل فى المضمر ضعيف لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى
قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء
كان مضمرا او مظهرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فالفعل دال على
الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى
اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها
ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد
منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا
وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل
الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة

ليعمل

ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل بمشابهته
ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا هو فى اللفظ
لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا او هو فى المعنى
صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب
باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشيء الذى اعتبر اولا
على نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده
بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار
الثانى مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسم كان
او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا
احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشيء الذى ثبت
له اسم التفضيل فى اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل
وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار
عين زيد وانما اشترط ان يكون فى اللفظ ثابتا لشيء وفى المعنى
لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك
الصاحب حتى يتقوى عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن
رتبة اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعده سواء كان من متعلقات
الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمروا وانما اشترط ان يكون
ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد
اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه
من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ

مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فايدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عملها وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اى احسن فى هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل فى المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفى بمعنى حسن لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى الى قيده الذى هو زيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يناسب مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن فى عين كل واحد الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفى الزيادة لا يلايم المدح فبقى اصل الحسن وتوجه النفى الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنه فى عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفى المساواة نفى الزيادة ايضا لان الزائد على الشىء ما يساوى مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفى المساوى مطلقا ولو فى ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن

كحل

١٤٢

كحل كحل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى المظهر ينبغى ان يكون عمله فى مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز فى المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور متحدان بالذات والاصل فى اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات ففى صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلى فاذا زال بالنفى زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف فى معناه التفضيلى فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فى المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن ومعموله اى ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه فى عين زيد باجنبى وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية والاخرى عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل فى المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة ح معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا ح فانه معمول له من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن فى معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو اى الكحل فى عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا

١٥,١

مع انهما ليستا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا
المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبيّن شرائطها وما
عبّر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان
ينبّه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبّر عنها بعبارة بعبارة
اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التوسيل الى ما انشده
سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور
عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين
زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار
ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان
اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل التقدير فالمعنى على ما كان عليه
قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف
فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد
الكحل فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل
فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان
اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد
مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة
لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول
معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها
ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسن اليس في عين
غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو قعت
افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مجرورها

مقدرة

مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة
مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الى آخره قولا مماثلا
قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدئا بما هو
مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت
المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور
لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام
البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي
السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا
ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في
واد السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب
اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتائية
من تأيي او تأي كالتحية من حيي او حي وهو المكث والثاني
وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما من رؤية
البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي
السباع حال منه وقدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول
وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف
للتشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية
او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور
عايد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائية
تميز عن نسبة الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيانا تائية
واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا او

اقل

والمعنى واديًا اقلّ به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما
فى ما وقتى مصدرية وساريا اى راكبا ساريًا مفعول وقتى والمستثنى
مفرّغ اى واديًا اقلّ واخوف فى كل وقت الا فى وقت وقاية الله
ساريًا تقول مررت على وادٍ منسوب الى السباع لكثرتها فيها و
الحال انّى لا ارى مثل وادى السباع حين احاط به الظلام واديا
يكون توقّف الركب اقلّ من توقفهم بوادى السباع ويكون ذلك
الوادى اخوف من وادى السباع فى وقت الا وقت وقاية الله
تعالى ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبّرت
بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقلّ به ركب اتوه منه بوادى
السّباع ولو عبّرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقلّ
به ركب اتوه من وادي السباع مثال الثانى ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة
على وجه علم من دليل الانحصار حدّ كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر
بل صدّر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل
سلك تلك الطريقة وصدّرها بتعريفه فقال الفعل ما دلّ اى كلمة
دلت على معنى كاين فى نفسه اى فى نفس ما دلّ يعنى الكلمة والمراد بكون
المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضمّ كلمة اخرى اليه
لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير فى نفسه الى المعنى وح يكون
المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى
فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
لكن المطابق لما ذكر فى وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دلّ كما لا يخفى
اعلم انّ الفعل يشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذى هو معنى

المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك انّ
النسبة الى فاعل ما معنى حرفى لا بد له من ملاحظة غيرها فلا تستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك
المعنى بالاقتران بالزمان تعيّن ان يكون المراد به الحدث فالمراد
بالمعنى ليس معناه المطابقى بل اعمّ لكن لا يتحقق الا فى ضمن التضمنى
فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعًا
باحد الازمنة الثلاثة فى الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد
صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء
الافعال لانّ جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل
فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها
به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة
الثلاثة لوجود الاحد فى الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع
بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اى
ومن خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى
الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا فى
الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال
القريب والثانى على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها
وضعت اما لنفى الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهى
عنه كلا النهى او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط و
كل من هذه المعانى لا يتصور الا فى الفعل ولحوق تاء التانيث
عطف على دخول قد وانما خص بلحوق تاء التانيث لانها تدل

على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت
عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها
فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن
المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت
الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت
ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما
يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير
تحرزا عن لزوم تساوي الفرع الاصل وخص البارز بالمنع لان
المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل اي
فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة سزاوار على زمان
قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء
الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب
الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله
ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما
عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منعه الحد بمثل امس
وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب و
جمعه بان ضربت ضرب مبني على الفتح خبر لمبتدا محذوف اي
هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى
اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني
فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع
زيد ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان

تضربني

تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع
المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع
اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله
وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا
مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا
او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف
نأيت اي حال كونه متلبسا باحد حروف اتين في اوائله يعني الحروف
التي جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي و
قوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح
كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر
عطف على وقوعه اي تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا
ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال
بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد
كما ان الاسم تخصص باحد معانيه بواسطة القراين وانما عرف
المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اذ معنى
المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين
ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك
الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مونثا مثل اضرب و
النون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك
الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء
للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مونثا و

اي ضربا

اي بقرينة بالجر

وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبةً اى حال كون المؤنث والمؤ
نثين غائبات او ذوى غيبة والياء للغائب غيرهما اى غير
القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اى
غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان
لم يصر بالاضافة موفةً لكنه خرجت بها عن الكارة الصرفة فهو فى
قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة
السابق وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى اى فيما كان ماضيه
على اربعة احرف اصلية كيدخرج او لاكيتخرج ومفتوحة فيما سواه
اى فيما سوى ماضيه على اربعة احرف مثل يتدخرج ويستخرج و
نحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الا
عراب فيه ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع
صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت
او خفيفة ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون
مبنيًا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل
الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم
دخوله على كلمة اخرى حقيقةً ولان نون جمع المؤنث فى المضارع
تقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المونث فى
الماضى فلا تقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم
فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة حرف
ما لم يكن حرفه الاخير علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به
للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع

المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن و
المخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب فى الواحد
الغائب المذكر وتضرب فى موضعين فى الواحد الغائب المؤنث
والواحد المخاطب المذكر واضرب فى المتكلم الواحد ونضرب فى المتكلم
مع الغير بالضمة فى حال الرفع والفتحة فى حال النصب لفظا اى
حال كون الضمة والفتحة لفظيين والسكون فى حال الجزم مثل يضرب
ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اى الضمير البارز
المرفوع وذلك فى خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اى
بحذف النون حالتى الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم
كما ان النصب فى الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضر
بون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها والمضارع
المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا فى حال الرفع لان
الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمى والفتحة لفظا
فى حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمى والحذف
اى بحذف الواو والياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة
اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع
المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل
الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اى بحذف الالف فى حال
الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم
نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من
عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه الاحتمال

موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب ومررت برجل يضرب ورايت
رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم
فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب
البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم
كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر
كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي
يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب
هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان
ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما
غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم
واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة
وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم
وانما عدل عن الاصل كما يجيء في باب افعال المقاربة انشاء الله تعالى (في خبر كاد)
وينصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل
الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كما يشير في اي شيء وقال
سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان خفف وقيل
اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان
مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لا (دخلها)
وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان
الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل
الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك

وبعد

وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك
او تعطيني حقي فان الواو والفاء عاطفتان واقعتان بعد
الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون
من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى
في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل
السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه
فان التي ينتصب به المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب
بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة
ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من
ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف الناصبة
فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة بعد
العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم و
ان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلا
لته على غلبة الواقع يلائم ان المخففة لدلالته على التحقيق و
باعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري
في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى
لن نفي المستقبل نفيا موكدا لا موبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى
ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد
وحتى يأذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا
اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا تقدر

ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف
على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما
قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء
ومما لا يمكن الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن
احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقو
لك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن
قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال لا يحتمل الا الاستقبال
فقوله اذن مبتدا وقوله اذا لم يعتمد ظرف الانتصاب الملحوظ
منها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتداء فتمثيل
اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان نصب
المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتداء والخبر
واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب
بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة
والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى التي ينصب
بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية
اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في
المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا
كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى
زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى
كى السببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة
مثال لحتى بمعنى كى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر

الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى
كى او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان
التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب
الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها فان اردت بالفعل
الذى دخله حتى الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق
بان تكون في زمان التكلم بعينه وسيجى مثاله او حكاية اى بطريق
الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في
هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول تتكلم
بهيئت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت تتكلم به
وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه
وحكيته ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير
ان لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف
ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدا بها
كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتداء يكون الفعل خبره وليكون
حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرفع اى ما بعد حتى لعدم
الناصب والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى مثل مرض
فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به
نفى الرجاء في زمان التكلم ومن ثمة اى من اجل هذين الامرين اى
كونها عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها
امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى في قولك كان سيرى

حتى ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا القول بان يجعل
كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها
عما قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر
الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها لانه يكون ما بعدها خبرا مستانفا
مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود
حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب
وهو محال وجاز فى وقت حصول كان التامة نحو كان سيرى حتى ادخلها
فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز
ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان التغير فى هذا المقام محقق والشك
انما هو فى تعين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول
فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز فى التامة لا على كان سيرى
حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف
عليه وفى بعض النسخ هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة
اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى
هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيرى ولا فساد فيه ولام كى
التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة
وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التى ينتصب بعدها المضارع
هى لام تاكيد للنفى بعد النفى لكان لفظا مثل وكان الله ليعذبهم
او معنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان
فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل
قيل على حذف المضاف من الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم او

اومن الخبر

اومن الخبر اى ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل
اى ما كان الله معذبهم والفاء التى ينتصب المضارع بعدها مشروط بشرطين
احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لا الفاء العاطفة عن
الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على
تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثانى
ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة ليتعذر بتقدير
الاشياء او ما فى معناه من النفى المستدعى جوابا يعنى تو يتم كون ما
بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرنى فاكرمك اى
ليكن منك زيارة فاكرام منى او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن
منك شتم فضرب منى فيندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز
ولا تؤاخذنى فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اى
هل يكون منكم ماء فشرب منى او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك
اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك
فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفى فعل فيندرج فى النفى او تمنى نحو
ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى ويدخل
فيه ما وقع على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب
خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير منى ففى جملة هذه المواضع
معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء فى تاويل
مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو ما انت
تركه مفترى لبنى تميم والحق بالحجاز فاتسرحا بدون تقدم احد

الاشياء الستة محمول على ضرورة الشعر والواو التي ينصب بعدها
المضارع بتقدير ان فتقديره ان مشروط بشرطين احدهما الجمعية
اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما
ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع
قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة
الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك
اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي
لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو
التي تنتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان
اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة
بعدها لا ان ان ايضا داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان
بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي
او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك
الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور
بالى والتي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اي
الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة
او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة
تقدير ان بعدها فينصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان المعطوف
عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتمه او فتشتمه او ثم تشتمه
فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس
مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان معطوفا

فهو

فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى
اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو بشرط معنى الى ان او الا ان — او
وقيل مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر
ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه
على تقدير الاول اي جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم
ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصصت به يلزم
تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في
ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في الا — جمال
ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرناه ويجوز اظهار ان مع لام كي
مثل جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو
اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان
تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام
واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها
ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود
فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان
الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على
اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب
في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت
نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت
كعامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان مع
لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى

بمعنى كى عليها اى على ان لا تتكرر اللامين المتواليين لام كى ولام
لا كقوله تع لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذ
كورة كثيرا من غير عمل لفصحائها نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان
تراه ومع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايها اللائمى احضر الوغى فى رواية
النصب ولكن ليس بقليل كما فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم
اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فى معنى النهى احتراز عما
يستعمل فى معنى النفى وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اى
ويجزم المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها
من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها
فعلان وهى اى كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث تجزما
المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى وبهما تجزمان المضارع
مطلقا سواء كانا مع ما او لا وما ومن واى وانى واما انجزام المضارع
مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما
فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان
معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها و
ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات
واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى
هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة
عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه
انشاء الله فلم لقلب معنى المضارع ماضيا ونفيه اى نفى المضارع و
لا يبعد لو جعل الضمير الى ما سوا قرب اعنى ماضيا ولما مثلها اى

مثل

مثل لم فى هذا القلب والنفى وتختص اى لما بالاستغراق اى استغراق
ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها كما تقول قدم
فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يستلزم استمرار انتفاء
نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه
الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل
اى وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه
دليل نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم
دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما
تضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم تضرب كان ذلك لكونها
فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا
فى المتوقع اى ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب
الامير لما يركب الامير وقد تستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد
ولما ينفعه الندم ولام الامر هى اللام المطلوب بها الفعل ويدخل
فيها لام الدعاء نحو ليقض علينا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن
بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
وثم ليقضوا ولا فى النهى هى لا المطلوب بها الترك اى ترك
الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى التى هى ضد
لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع
المضارع المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم
المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول
ومسببية الفعل الثانى اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا

وفي شرح المفصل وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين فيجعل الاول سببا
للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد بجعلها
الشيء سببا للشيء ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء
لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول
سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما
نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل
الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا
للاكرام والاكرام ليس مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم
اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان
يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده
ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني
وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل
فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او
الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في
المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل
وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه
بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة المانع
والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آتيه او آتيه واذا كان الجزاء
ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو
ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد
سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل

او

او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه
لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان
اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه
الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء وان كان
اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم
فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء
لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها
لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء
واثرت في تغيير المعنى حيث خلصته لمعنى الاستقبال فيترك الفاء
لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف
يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء
الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما
ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل التقدير
لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية
او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لن الى غير
ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في
الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية
التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها

اي في الجزاء

اي الماضي

فيه

اي في الجزاء

لانها تنبئ عن الحدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن
الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان
اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما
كقوله تع وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم
يقنطون وان التى ينجزم المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة
بعد الامر نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر
يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء
اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمنى نحو ليت لى مالا
انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب
خيرا اى ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اى سببية ما تقدم
له فح تقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد
هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها
تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة
يكون ذلك المطلوب سببا لها وهى مسببة له فاذا كان المضارع
الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء
لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم
بها مثل اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو
مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية
فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له
فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل

الجنة

الجنة لان النهى قرينة للفعل المنفى لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر
تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى فانه لا يمتنع ذلك عنده فان
امتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار
وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه
بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط
المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم تقصد
لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للو
صفية كقوله تع فهب لى من لدنك وليا يرثنى فيمن قراء مرفوعا
اى وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تع فذرهم فى طغيانهم يعمهون
اى عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر رايت ثم ارتسوا ولكنا
فكل حتف امرء يجرى بمقدار الامر هكذا فى بعض النسخ وفى مثال الامر
وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضى وامثلة
المضارع ويريدون صيغتها وفى بعض الشروح انما قال مثال الامر
لان الامر كما اشتهر فى هذا النوع من الافعال اشتهر فى المعنى المصدرى
ايضا فاراد النص على المقصود وهو فى اصطلاح النحويين والاصو
ليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف فى شرحه صيغة
يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما
او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل
عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم
بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تع فبذلك فلتفرحوا
فمن قراء على صيغة الخطاب ومثل صه ورويد وحكم آخره اى

اى آخر الامر فى الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون
لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهتها للاسم
المقتضية للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى
مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب
وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى حكمه
تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم تضرب
لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون
الى انه معرب مجزوم بلام مقدر فان كان بعده اى بعد حرف
المضارعة بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقى امرا تقول
فى تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره
وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى
هنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو
باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف
المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة
مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس
بالمضارع على تقدير الفتح فانه فاذا قيل اقتل اقتل بفتح التاء للتبس
بالواحد المتكلم بكسر التاء مكسورة فيما سواه اى سوى ساكن بعده ضمة سواء
كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب التبس بالماضى
المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم فى اعلم
لالتبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضى الرباعى
نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون

اعطى

المتكلم المعلوم صح

المجهول وبالماضى المجهول من الرباعى اذا قيل اقتل صح

بالمضارع م

بعده

ان كان همزة مفتوحة

بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا مفتوحة
لانها همزة اصلية حذفت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين
فى المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم
فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه
لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ولا
يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة
الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه
ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذى
اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته
دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج
واعلم واختير هذا النوع من التغير لان معناه غريب فاختير له وزن
غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل
بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى
ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة فى اختياره
بعد حصول المقصود بما اخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو
انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك
الباب ويضم الثانى مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس
بصيغة المضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة
لقوله ويضم الثالث والثانى ومعتل العين اى ما يكون عينه معتلا
لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى
الى اجتماع اعلالين فى يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل . . .

فعل

فقد

العين م

المنقلبة عينه الفاً ليلايرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين
بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول من الماضي لا للفاعل
كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما
ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقلت الكسرة من
العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار ابيع وقول فابدل واو قول
ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في
نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء
الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً اذ هي
تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع
وقال بعضهم الاشمام هنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين
فقط مع كسرة الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين و
قال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضاً
غير مشهور عندهم كذا في شرح الرضي والغرض من الاشمام الايذان بان
الاصل الضم في اوايل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف
وقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واواً لسكونها وانضمام
ما قبلها ومثله اي مثل باب معتل العين من الثلاثي المجرد باب
الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير و
انقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ خير وقيد فيهما مثل قيل وبيع
بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون
ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء و
الواو والقياس فيهما اذا اسكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وقلب

العين

العين ياءً اذا كانت واواً فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان
اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج
ويدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل
العين المبني للمفعول تقلب العين فيه الفا ياءً كانت او واواً نحو
يقال ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقةً او حكماً وانفتاح
ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه
على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه
فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل
الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر
عن الفاعل وقايم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به
فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان
موقوفاً على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على
تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان
والغاية وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون
هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف
فهمه على فهم غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من
الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن
هذه المتعلقات جايز وغير المتعدي يصير متعدياً اما بالهمزة نحو اذهبت
زيداً او بتضعيف العين نحو خرجت زيداً او بالف المفاعلة نحو ماشيته
او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي

يكون متعديًا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما
غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو
علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا الحكم
فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما
الهمزة زيد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر و
هى أنبأ ونبأ وخبّر واخبر وحدّث فليست اصلا في التعدية الى
ثلاثة بل تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه
الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت
في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك
اعلمت عمروا منطلقا والثاني والثالث من مفاعيلها كمفعول علمت
في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب
وتسمى افعال الشك المقتضى تساوى الطرفين وهى ظننت وحسبت
وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهى يكون تارة للظن وتارة
للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اى هذه
الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هى اى تلك الجملة من حيث الاخبار
بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك
علمت لبيان انّ ما نشاءت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت
بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك
ظننت لبيان انّ منشاء الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك
بواقى الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزئين اى جزئى الجملة
الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصائصها

والمتيقن [illegible] ارادوا بالشك
الظن والا فلا شئ من هذه الافعال
بمعنى الشك

هى جمع خصيصة وهى ما تختص بالشئ ولا يوجد في غيره اى من خصا
يص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على
احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتداء وخبرا وحذف
المبتداء والخبر غير قليل انّ المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لانّ
مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان
كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع
القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن
بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا
لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف الثانى فكما
في قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى
لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى بخلاف
باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان
يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطى الفقراء من غير ذكر المعطى
وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله
فايدة بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذفهما
نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم
انّ الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما
نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا ومنها اى من خصائص افعال
القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها
نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز

الالغاء [illegible]

[illegible]

اى لا تخلنا جازعين على غرائك [illegible] [illegible] [illegible]
فعل [illegible] [illegible] [illegible]

سخن [illegible] [illegible] طلب الفاعل [illegible]

[illegible] الفعل [illegible]
او جواز الفصل [illegible] وبين الفعل [illegible]
[illegible] الكافية قال الشارح [illegible]
مروان ١٢ شرح

الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتداء
وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلها مبتداء
وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم
ايضا نحو ظننت زيد قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على
تقدير الغايها في معنى الظرف فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني
وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط
والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي
بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع
فيما اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين
اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو
ان زيدا احسب قايم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم
زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب عمرو ولا
شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبي
عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او
تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الى حين بالذكر مع ان مطلقه
ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصا
يص الافعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها
لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام
اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت ا زيد عندك ام عمرو
هذا مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال

النفي

النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما
تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الكلام وضعا
فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب
جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث
اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى
روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة
اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه و
لا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق
ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم
علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز
عطف الجملة المنصوب جزاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد
قايم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين
احدهما ان الالغاء جايز لا واجب والتعليق واجب والثاني
ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال
العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصايص افعال القلوب
انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها
ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان
احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك
ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير
الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت
نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا

واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا
فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا
ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين
بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا
بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت
كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه
متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها
ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما كونهما
لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب
فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض
على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى
القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين
لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني
تارة وامامي وكقوله تع اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال
القلوب ما عدا احسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من
معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه
بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال
لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت
جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت
بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا
اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا

بمعنى

بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه
قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت
تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشيء من غير
حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه
قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت
الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معنى
آخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق
الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت
وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم و
والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها
كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل
على صفة اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل
على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي
هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضو
لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما و
ضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة للموضو
له في الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك
التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها
ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع
لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليها في الزمان الماضي

وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئها تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرناه ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال وماانفك ومافتئ بالهمز وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وماكان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تحول بتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اى لم تكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز رجاء وقعد الموضع الذي استعملها

العرب فيه خلاف للقراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتداء والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنا هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم

كانت الكاينة والمقدر كاين وكقوله تعالى كن فيكون وتكون
زايدة وهى التى وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تع
كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو فى المهد حال
كونه صبيا فكان زايدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى
وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع
استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد
عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى
بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار
مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تع فارتد بصيرا
وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فيا لك من نعمى
تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقات
المدلول عليها بموادها الا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد
مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون
الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان
الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا
اى صار وليس المراد انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على
هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات نحو
اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة
بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره
واذا قلت بات زيد سايرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله و

بمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجئ هذان
الفعلان تامتين ايضا نحو ظلت بمكان كذا وبت جيدا طيبا لكن
لما كان مجيئهما تامتين قليلا فصلهما عن الافعال الثلثة السابقة و
آض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا
كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اى
اى رجع وغدا اذا امشى فى وقت الغداة وراح اذا امشى فى
وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر
هذه الافعال الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام
الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب
المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح
فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتبار بها لانها من الملحقات
وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه
من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه
وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها
قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المر
فوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى
قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال
زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما
دلالتها على الاستمرار فلان النفى ماخوذ فى معانى هذه الافعال
فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى
استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا و

ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي
بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تع تالله تفتؤ
تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي
المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى تعيينه
بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك
لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الز
مان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول
كلام يفيد فايدة تامة ولهذا اشار بقوله ومن ثمه اى من اجل
انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام
مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل
بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس
زيد فما دام لم يقع معمولا لاجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد
فايدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمايها
واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءه
وليس لنفي مضمون الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قايما
اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا
ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قايما الآن وتارة
بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو
قوله تع الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز
تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمايها اذ ليس
فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز

التقديم

التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان
يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان
مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي
الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا
لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور
وهي اى الافعال الناقصة في تقديمها اى تقديم اخبارها عليها
اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها
عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز
تقديم المنصوب على الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها
عليها وهو اى هذا القسم ما اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية
اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي
التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر
على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان
يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه
باب المفاعلة لتقديم حكايته لا لمخالفة منهم وذلك الخلاف منه في
غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي
افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي
بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم
مع بعض فان الاختلاف ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة
امرين في اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس
فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي

اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي
على انه يجوز بناء على انه وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطا
يفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان
من الواجب على المصنف ان يجعل مانع اوله ما النافية من القسم المختلف
فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي
فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب
على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو
بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا الجزم به فعسى في قولك
عل عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو
ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفا
علٍ حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف
الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج تدل على قرب
حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون
ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما
يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخر
وج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع
لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في
ق المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومع الاشفا
ق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجي منه مضارع ومجهول وامر ونهي
الى غير ذلك من الامثلة وانما يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع

كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف وعدم اجماع النحاة مع النحاة وتاخيره والمراد بالا ختلاف كون النحاة معاصرين منازعين داعيه قوله بان يكون هذا الخلاف من جانب لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة ... جانب المخالفة في الخلاف ... الاجماع وعدم ضعف جانب ... خلاف ... الافعال المتصرفة ... النحاة ... ليس من قبيل اختلاف النحاة ... عصام رح

والرجاء كالعلّ والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف
لا يتصرف فيها تقول على احد استعاليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون
بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي
الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان
يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في
جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد
ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل
المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم
وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد
ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم
يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان
في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال
الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه
اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك
الشيء في النفس قال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب
وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط و
هو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال
الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا
قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة
وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب
بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة ومنها احتمال آخر وهو ان يكون زيد

عسى ان يخرج زيد
مرفوعا

بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب
بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى
ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبر له
مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد
وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد
يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد
فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه
ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان بالاستعمال الاول دون الا
ستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج
والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجي فتخبر
عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعلها اسم
محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر
من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي
للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن
خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما
كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه
واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كساير الافعال
في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان
او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان
او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تع وما كادوا يفعلون فان المراد

اثبات

اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء
قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على
زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله
لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطؤوه ولما غيره لتخطئتهم
واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء
الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة
يدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تنافي
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني
فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذي الرمة وذا الرمة في تسليم
تخطئتهم روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة و
اعترض عليه ابن شبرمة فغيره وقال عنبسة حدثت ابي بذلك
فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة
حين غيره وانما هو كقوله تع لم يكد يراها وانما هو لم يرها و
قيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي
للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كساير الافعال في افادة
النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تع وما كادوا
يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية
بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من
حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب
رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد
كالنفي الداخل على ساير الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه

بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه
وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفا
عل اى دنوا اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق
يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب
وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب
وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اى هذه الافعال الاربعة في الا
ستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ
او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تع وطفقا يخصفان واوشك
بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اى اوشك مثل عسى وكاد في
الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء
واوشك ان يجيء زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك
زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال
التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل
بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته
بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل التقدير فالتعريف للجنس المفهوم في
ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل وضع لان الكلام
في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا ونحوه ولكن
ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع
لانشاء التعجب وليس بحقيقة الدعاء الا ان يقال هذه الافعال
ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك او المراد ما وضع لانشاء
التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من جواز النقض

فكثيرا ما

فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اى لفعل التعجب او لما وضع لانشاء
التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله
والاخرى منهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا
في هذين التركيبين وهما اى فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى
مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اى افعال التعجب
غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اى فعلا التعجب الا
مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة
والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما
اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء
صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون
او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه بيانا لهما من فعل الممتنع
بناءهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما
اى في صيغتي التعجب بتقديم اى تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب
كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير اى تاخير جائز
فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا
ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام مقام
بيان الاحكام المختصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن وبزيد احسن
لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا
يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف
بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا
تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ...

ذكر التاخير

انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن
الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا
يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار
زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني
الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق
واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه
انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل
كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتداء على ان يكون المصدر بمعنى
اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف في بعض النسخ وما ابتدائية
ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون
فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي بعد ما الخبر من باب شر اهر
ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي
الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية
ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان
جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب
نحو ما ادريك ما يوم الدين واحسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه
الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجرور
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كانت المتعجب
منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس
فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي
مجروره مفعول به عند الاخفش لان احسن بمعنى صير ذا حسن على ان

يكون

يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا
كما في معنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا
بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كما خرج ففيه اي في الفعل ضمير هو
فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال
الفراء وتبعه الزمخشري انه احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا
وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف
شئت فان فيه جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال

بحث افعال المدح والذم

المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما
اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها
لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على
وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان
فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بكسر العين
وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة
اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين
والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح
والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب
اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون
الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء
ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد
الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون
مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب

الرجل زيدا او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس
غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بالنكرة منصوبة مفردة
او مضافة الى نكرة او موصوفة اضافة لفظية نعم رجلا او ضارب
رجل او زيدا او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل
على التميز مثل فنعما هي اى نعم شيئا هي وقال الفراء وابو على هي
موصولة بمعنى الذى فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي
محذوفة لان هي مخصوصة اى نعم الذى فعله هي اى الصدقات
وقال سيبويه والكسائى ما موصوفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي
نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة
وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هي بحسب
الغالب لانه قد تقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به صاحب
المفتاح وهو اى المخصوص مبتداء بما قبله اى الجملة الواقعة قبله غالبا
خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتداء لقيام لام
تعريف العهد مقامه او خبر مبتداء محذوف هو هو مثل نعم الرجل
زيد فزيد في هذا المثال اما مبتداء ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما
خبر مبتداء محذوف على تقدير السؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه
سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد
جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اى شرط المخصوص
يعني شرط صحته وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقة الفا
عل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن

الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون وبئست المراة هند وبئست المراتان الهندان وبئست
النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة هند وبئس المراة هند
لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف فلم يجب الحاق العلامة
بهما وقوله تع بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سوال حيث وقع
المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم
وشبهه بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف
المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة مثل قوله تع نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك
في قصته وقوله تع فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل بئس في
افادة الذم والشرايط والاحكام ومنها اى من افعال المدح
والذم حب في حبذا وسواى حبذا مركب من حب الشيء اى صار
محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اى حبذا
او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان
المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال
حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا
المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص
نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص
حبذا او بعده اى بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه
في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا
زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او

بحث الحرف

او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة
هند وحبذا هند امرأة والعامل في التميز او الحال ما في حبذا من الفعلية
وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد
تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص
الحرف ما دل على معنى في غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها
متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح
لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثم
اى لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام بركنا
كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل
كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اى ايصاله او
معناه اى معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار
مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت
بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تع وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف
الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف
الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها في ما يليه الجر
وهي اى حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل
الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها واللام والباء
ذكر تسميتها لوجودها وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف
بالاسماء حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اى

الواو التي

فان معنى الافضاء الوصول و... عدى

الواو التي يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح
وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا و
عدا وحاشا فالعشرة الاول لا تكون الا حرفا والخمسة التي
تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي تكون حرفا وفعلا
فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية
المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية
وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود
فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء
اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت
من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما
يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجيء
اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى ويجيء من للتبيين
ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع
الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك
لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض
اى وقد يجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه
مثل اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزايدة عطف
على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في
غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد
خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب

زايدة بدل

ايضه مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن المستدلالهم بقوله
وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم فيه زيادة من في الكلام الموجب
متاول بكونها للتبعيض او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء
من مطر او هو وارد على الحكاية كان قايلا قال هل كان من مطر
فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي
بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق
او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب
المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله
تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها
لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع تشبيهها بالى
كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة و
الكثرة ويختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب
لجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا
بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يشذونه
فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي لظرفية مدخولها لشيء حقيقة
نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا
كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوعها والباء للالصاق
اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء بهذه كما ترى
في مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرور بزيد اي بمكان
يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه

بمجروره

بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي
مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء
ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملتصقا به فالالصاق
يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجروره
في مقابلة لشيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل
اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان
معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته
ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى
ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها
سواء فيها لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست
بالمسجد اي في المسجد وزايدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا
نحو هل زيد بقايم فلا يقال ازيد بقايم والنفي بليس نحو ليس زيد
براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصور
قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا نحو
لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك
زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام
والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد و
بلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء فهنا نحو
ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول
نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزايدة نحو ردف لكم
اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يوخر الاجل واما تستعمل

فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الزنابب وُرُبَّ للتقليل
اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها
صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى
المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف
الشئ صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما
هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابى على ومن وافقه وقيل لا يجب
ذلك والمحقق عند المصنف الوجوب وهذا الذى ذكر من التقليل اصلها
ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة
وفعلها اى فعل رب يعنى الذى تعلق به رب فعل ماضى لانها للتقليل
المحقق ولا يتصور ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب
رجل كريم فارقته محذوف اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى غالب
الاستعمالات لوجود القرائن كو رب رجل كريم اى لقيته وقد تدخل
اى رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير
مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو
ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا
للكوفيين فى مطابقة التمييز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهن
وربهن نساء وتلحقها اى رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل
بعد لحوقها على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل
الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صيقل وواوها اى واو رب فى
حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير

ربها امراة ه

والا

والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان
لم تكن فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله
فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت
قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له
معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف
الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها
فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء لغير السوال يعنى لا تستعمل
الواو فى السوال فلا يقال والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى
للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعنى الواو مختصة بالاسم
الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لا ... فعلن ه
مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضة
لحطه رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء تخصيصه باحد القسمين
وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها
بحذف الفعل وكونها لغير السوال مختصة باسم الله من الاسماء
الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو وتخصيصها
ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله
والباء اعم منهما اى من الواو والتاء فى الجميع اى فى جميع ما ذكر من حذف
الفعل وكونها لغير السوال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله
خاصة فهى كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله و
اقسم بالله وكما تكون لغير السوال تكون للسوال ايضة نحو بالله لا ... فعلن ه
وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن

ونحو لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصتان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي كما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قايم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا القايم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقايم او فعلية نحو والله لا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قايم وزيد قايم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا جواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين

وقد

وقد يكونان اي عن وعلى اسمين لعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزايدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذايب للطافتها ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحو وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافر من البلد منذ سنة كذا او ما رايت فلانا منذ سنة كذا ان كانت هذه السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه ان مبتدأ مسافرته او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته منذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبار هما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما

لا جميعه بدل

بحث الحروف المشبهة بالفعل

للظرفية ويمكن ان يجعل الاول فقط الا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر
لكن بتقدير مضاف اى ما رايته مدة دخول شهرنا وحاشا وعدا
وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها
ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم
حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا الحروف
المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي
والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها
معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت
وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة
لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة
جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي
جمع القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها
الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة
وهى ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرهما لكونهما للانشاء
بخلاف الاربعة السابقة لها لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا لتعلم
من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها تدل على قسم
منها كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى والترجى
سوى ان المفتوحة فهى بعكسها اى بعكس ما فيها على حذف المضاف
بان يقتضى عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد فلا بد
لها من التعلق بشىء آخر حتى تتم كلاما ولو وقعت فى الصدر
اشتبهت بان المكسورة فى صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء

عدم

عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستغناء
يكفى فى ذلك اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف
عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اى على افصح اللغات
مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم
وتدخل هذه الحروف حينئذ اى حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما
الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل
فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان
زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد و
ان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها مع تسميتها جملة باعتبار ما كانت
عليه قبل دخولها عليها فى حكم المفرد ومن ثم اى من اجل الفرق
المذكور وجب الكسر فى موضع الجملة اى فى موضع يقتضى الجملة و
وجب الفتح فى موضع المفرد اى فى موضع يقتضى المفرد فكسرت ان
ابتداء اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت
ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا
جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول
لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاء الذى ان اباه قائم
وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغنى ان زيدا عالم لوجوب
كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان
زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ
نحو عندى انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها
مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبنى اشتهار انك عالم لوجوب كون

المضاف اليه مفردًا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه
اى ما بعد لولا الامتناعية مبتداء وكون المبتدأ مفردًا واجب نحو
لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها
وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو
لولا انى معاد لك زعمت اى لولا زعمت انى معاد لك ولولا انك ضربتنى
ضربت حتك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه ما بعد لو فاعل الفعل المحذوف
والفاعل يجب ان يكون مفردًا نحو لو انك قايم اى لو وقع قيامك فان
جاز فى موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح
والكسر فان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردًا والكسر على
تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمنى فانى اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية
فان كان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع
الجملة وان كان المراد من يكرمنى فجزاءه انى اكرمه او اكرامى ثابت له
وجب الفتح لانها وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتداء او خبر مبتدء
مثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة
فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة
والفتح على انها مع اسمها مبتداء محذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة
وتمام البيت وكنت ارى زيدًا كما قيل سيدًا اذا انه عبد القفا واللهازم
قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدًا مفعوله الثانى وسيدًا مفعوله
الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم
قفاه ولهازمه اى همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان
عظمان ناتيان فى اللحيين تحت الاذنين جمعها بارادة مافوق

الواحد

الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا
انه عبد القفا الخ اى مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك
فى كثير من الشعر فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد الله
فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتى
تعين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى
فان المعنى المصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات
وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح
لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة
مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اى لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها فى حكم العدم اذ
فايدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة
انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع
بان تكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدًا
قايم وعمرو وعلمت ان زيدًا قايم وعمرو فان فى هذا المثال وان كانت
مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل
الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان المفتوحة
فانه لم يجز العطف على اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح
فرض عدمها ويشترط فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى
الخبر قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا مثل ان
زيدا وعمرو قايم اى ان زيدا قايم وعمرو قايم لانه لو لم يمض قبله لا
لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا

ومن يك امسى بالمدينة رحله
فانى وقيار بها لغريب

وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف
عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث
انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع
عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين
فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل
الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم
اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا
في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم
انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك
وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر
عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور
المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانها
لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخولها فان معناه الاستدراك
وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار
محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة نحو تقول
لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة
بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها
فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اى لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي
هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد

دونها

دونها اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما
هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام
مع المكسورة على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اى
على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان
في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها
نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور
لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة
واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا
للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها
او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم يغير معنى الجملة لكن لا يوافق
اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في
قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل
التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز
الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه شبهها
بها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها
على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين
لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان
زيد قائم ان زيد لقائم واما في الاعمال فليطرد الباب ولان كثيرا
من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا
او لكونه مبنيا وهذا خلاف سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا انه
عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها

اوله
يلومونني في حب ليلى عواذلي

اى دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اى من الافعال
التى هى من دواخل المبتداء والخبر لا غير مثل كان وظن واخو
تهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان
لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل
بحسب الامكان كقوله تع وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكا
ذبين خلافا للكوفيين فى التعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل
المبتداء والخبر لان اصل الدخول على فانه متفق عليه فالكوفيون
خالفوا البصريين فى تجويز دخولها غير دواخلهما متمسكين بقول
الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل
عند التخفيف على سبيل الوجوب فى ضمير شان مقدر والسبب فى
تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة
به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقع كقوله
تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع
فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الا
قوى وذلك غير جايز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة
بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا فى المبتدأ
والخبر كما كانت فى الاصل فهى لا تزال عاملا بخلاف المكسورة
فانها قد يكون عاملا وقد لا يكون والعمل فى الظاهر وان كان
اقوى من العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر تقاوم العمل
فى الظاهر فى وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الا

الفعل ج
على م

قوى فتدخل المفتوحة على الجملة الصالحة لان تكون مفسرة لضمير
الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية داخلا فعلها على المبتداء
والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة فى غيره اى غير
ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها فى الضمير فى سعة
نحو قولهم اظن انك قايم واحسب انه ذاهب وهذا رواية شاذة
غير معروفة واما فى الضرورة فجاء فى المظهر فقط قال الشاعر فلو انك
فى يوم الرخاء سألتنى فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اى
ان المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اى الفعل المتصرف
بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون
قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر
واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ما قدرا او قد نحو ليعلم
ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلاثة للفرق
بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من
النون المحذوفة او حرف النفى نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم
وليس لزوم حرف النفى الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه
لا يحصل بمجرد حرف النفى الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع
مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان لم يعن به الا
ستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية واما من حيث اللفظ
لانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا فهى المخففة
وكان للتشبيه اى لانشائه وهى حرف برأسه على الصحيح حملا على
اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة

هى اسم

من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد
قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة
لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل
على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر
وتخفف اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن
المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان
ثدياه حقان وان اعملتها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير
للافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عند سيبويه
كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي
اليه كما كان في ان المخففة ولكن وعند البصريين مفردة وقال الكوفيون
هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزايدة واصله
لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذف الهمزة فكلمة لكن تفيد
ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق
مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا
جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمروا
لم يجئ يتوسط اى لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اى
تغايرا معنويا والضرورى هو المعنوى ولهذا اقتصر عليه واللفظى
قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن
عمروا غايب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة
واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان

المخففتين

المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه
اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على
اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها
مشددة ومخففة الواو وهي انما العطف الجملة على الجملة واما اعتم
وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اى لانشائه فتدخل
على الممكن نحو ليت زيدا قايم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود يوما
واجاز الفراء ليت زيدا قايما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني
فكانه قيل اتمنى زيدا قايما اى اتمناه كاينا على صفة القيام فالجزءان
منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني
بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر ياليت ايام الصبى رواجعا فالفراء
يقول اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول ليت ايام
الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى
لنا كاينة حال كونها راجعة ولعل للترجي اى لانشائه ولا تدخل
على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تع لعلكم تفلحون
ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة
لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع
اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب
عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني
انه مجرورا وقع في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان

افيته

آخره
وكنت في وادي العقيق رابعا

من الوافر
الا ليت الشباب يعود يوما
فاخبره بما فعل المشيب

ومعنى رتبه

خونده

خواننده

استشهد ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال
الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان هذا البيت
يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى
التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة
العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف
الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى
واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسر
منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب
بعض آخر الا ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني
زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل
الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها
موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم
من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع معناها
لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان
فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل
الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا
ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب
بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب
منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب
بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة

وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير

جزء بدل

غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي
لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف
بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه
قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف
بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء
بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية
وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله
جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى
المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة
من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه
ولم يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب
الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب
بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد
التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء
سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج
على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا
يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء
الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك
الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة
حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك جعلت
حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء

ح العاطفة

ح العاطفة

الامر فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة
محمولة عندهم على الجارة وان كانت محمولة عليها لم يستعملوها في
معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر
معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم
اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في
بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا
من متبوعه وعدم حاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة
او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما و
ام كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة على احد
الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اى غير معين عند المتكلم
ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا الكل من الا.
لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد
من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها
بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الآخر يلي الهمزة اى همزة
الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم لطلب
التعيين من المخاطب ومن ثم اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد
المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز
تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما
وان يلي ام لكن الآخر لم يلي الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول
عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا

الحكم ل

مرين م

احسن

احسن وافصح ومن يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا
فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة الشريفية
انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليه
خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح
ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه
لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان
ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة وكلام المصنف ههنا
لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا ومن ثم اى
من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين
اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا
لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت
اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح
جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسوال ان احدهما لا على التعيين
جاءك اولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد
المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد
لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع
عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع
الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز
في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز
وتعلق كل حكم بشرط على طريقة اللف والنشر لكان اخصر واحسن
كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة

سماجة يعني از بيمزگى

في كونها ..

للشك في الثاني والواقع قبلها إما خبر مثل قولك إنها لإبل أم شاء أي
إن القطيعة التي أراها لإبل وهي جملة خبرية فلما علمت أنها ليست
بإبل أعرضت عن هذا الإخبار ثم شككت في أنها شاء أو شيء آخر
فاستفهمت عنها بقولك أم شاء أي بل أهي شاء وإما الاستفهام كما
تقول أزيد عندك أم عمرو أي بل أعمرو وح يقصد الإضراب عن الاستفهام
الأول بالاستفهام الثاني وإما قبل المعطوف عليه لازمة مع إما أي
غير مستعملة الا معها يعني إذا عطف شيء على آخر بإما يلزم أن
يصدّر المعطوف عليه أولا بإما ثم عطف عليه المعطوف بإما نحو
جاءني إما زيد وإما عمرو ليعلم من أول الأمر أن الكلام مبني على
الشك جائزة مع أو يعني إذا عطف شيء على آخر بأو يجوز أن
يصدّر المعطوف عليه بإما نحو جاءني إما زيدا وعمرو ولكن لا يجب
نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة إلى أن إما ليست من الحروف
العاطفة والإما تقع قبل المعطوف عليه وأيضا تدخل عليها الواو
العاطفة فلو كانت هي أيضا للعطف يلزم إيراد عاطفين معا
ويكون أحدهما لغوا والجواب عن الأول أن إما السابقة على
المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في أول الكلام
كما عرفت وعن الثاني أن الواو الداخلة على إما الثانية لعطفها
على إما الأولى وإما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد إما الأولى
فلكل منهما فائدة أخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف
الثلثة لأحدهما معينا أي لنسبة الحكم إلى أحد من الأمرين المعطوف
والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه

عن المعطوف

عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف أي لصرف الحكم
عن المعطوف عليه إلى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو أي بل جاءني
عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه ~~على عكس لا~~
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم عليه بشيء
لا بالمجيء ولا بعدمه والإخبار الذي وقع عنه لم يكن بطريق القصد
ولهذا صرف عنه بكلمة بل وأما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد
بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم إلى أن كلمة بل بعد النفي
من المعطوف عليه إلى المعطوف أي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه وبعضهم إلى أنها تثبت الحكم المنفي عن
المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
أو الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد إما
إما في حكم المسكوت عنه أو المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي أي
غير مستعملة بدونه فإن كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة
لا فتكون لإيجاب ما انتفى عن الأول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الأول
نحو ما قام زيد لكن عمرو أي قام عمرو وإن كانت لعطف الجملة على
الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والإثبات فبعد النفي لإثبات
ما بعدها وبعد الإثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما
جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي
حروف التنبيه ألا وأما وها يصدّر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب
عن شيء مما يلقي المتكلم إليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو ألا
زيد قائم وأما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها حاقة من المفردات

حال

نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو
وكلمة بل بعد الإثبات

لصرف حكم

نقيضة بدل

على الاسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تبعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه مستفهما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام زيد او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك

فمعنى بلى

الاستفهام

الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما يقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي واي ولعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم يأت وجاء ان لتقرير الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين خلافا لما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأة لاستقامة

لفضالة بن شريك

ستفهام

وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدة
معنًا والا لعدت عبثًا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء لا سيّما في
كلام البارى وتعالى سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن
والباء واللام فإن بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية
كثيرًا لتاكيد النفى نحو ما ان رايت زيدًا اى ما رايت زيدًا وقلّت
اى زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر في ما ان جلس القاضى اى
مدة جلوسه وقلّت زيادتها ايضًا مع لمّا نحو لمّا ان قام زيد قمت
وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لمّا كثيرًا نحو فلمّا ان جاء
البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام
زيد قمت وقلّت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطوا الى
ناضر السلم على تقدير رواية كان ظبيةٍ بالجر وما تزاد مع اذا
نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب
اذهب ومع اىّ نحو ايّا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو
اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدًا حال كون
تلك المذكورات مع ما شرطًا اى ادوات الشرط ومع بعض حروف
الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعمّا قليل
وزيد صديقى كما ان عمرًا اخى وقلّت زيادة ما مع المضاف نحو
غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها
نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة
بعد النفى لفظًا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تع ما منعك

ان لا تسجد

ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد وقلّت زيادة لا قبل القسم
نحو لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر فى زيادتها
التنبيه على جلالة القضية بحيث يستغنى عن القسم فيظهر ذلك
فى صورة نفى القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله فى بئر
لا حور سرى وما شعر اى فى بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى
مالك من جار اى سالك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملًا
على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اى
فهى تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله والجملة
كما تقول قطع رزقه اى مات وان وهى اى ان مختصة بما فى معنى
القول اى بفعل متضمن فى معنى القول نحو المظروف فى الظرف
غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فى معنى القول
فهى لا تفسر فى الاكثر الا مفعولًا مقدرًا للفظ غير صريح القول
مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم
تفسير المفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم
وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئًا هو ائت فان
حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله
تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا
تفسير الضمير فى به وفى امرت معنى القول وليس تفسيرًا لما فى
قوله ما امرتنى لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به
الظاهر كقوله تع اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان
اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا

المصدر ما وانّ المفتوحة المخففة وانّ المفتوحة المشددة فالاوّلان
اى ما وانّ المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان
على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تاويل المصدر نحو قوله تع وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو
قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعل
انما هو عند سيبويه وجوّز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضى
وهو الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا
ما الدنيا باقية وانّ المفتوحة المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية
خاصة الّا اذا كفّت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها
للاسمية انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تاويل المفرد الذى هو مصدر
خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى انّ زيدا
اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبنى انّ هذا
زيد اى كونه زيدا وحروف التحضيض هلّا والّا مشددتين ولولا
ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر
لتدل من اول الامر على انّ الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل
وفى بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلّا ضربت زيدا وهلّا
تضرب زيدا او تقديرا نحو هلّا زيدا ضربته وهلّا زيدا تضربه ومعناها
اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع
الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون
التحضيض فى الماضى الذى قد فات الّا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب
على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث

المعنى

اى بمعنى قيد زدتى

المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب
قد لهما اى للماضى والمضارع لكنها فان هذه الحرف اذا دخل على الماضى والمضارع
فلابد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف فى بعض المواضع الى
هذا المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره
متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب
الامير قد ركب الامير اى حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه
قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة
التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب
من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهى
فى المضارع اى قد فى المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل
اى يضاف الى التحقيق فى الاغلب التقليل نحو ان الكذوب
قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى
تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد
والله احسنت وقد لعمرى بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة
وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما فى حيزهما لدلالتهما على احد
انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول
فى الاسمية ازيد قايم وفى الفعلية اقام زيد وكذلك هل فيهما نحو
هل زيد قايم وهل قام زيد الا انّ الهمزة تدخل على كل جملة اسمية
سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على الاسمية
خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لانّ اصلها ان يكون
بمعنى قد كما جاءت على الاصل فى قوله تع هل اتى على الانسان
اى قد

سين وسوف

اسايش دادن ورهايش ازغم

تقول مه

اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأيت
فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف
وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم
تصرفا اى التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر
من التصرف في هل تقول أزيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم
مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول أتضرب
زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه
الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع
محذوف بالحقيقة لان اصله أترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن
منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة
فانها قوية فيه وتقول أزيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة
فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال
الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق
ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة
لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر
بهل المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في بل أعندك
عمرو وتقول أثم اذا ما وقع وأفمن كان وأو من كان بادخالك
على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة دون هل لكونها
فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو ولهما
صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو
عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان

على — تقديره — الهمزة

للاستقبال

للاستقبال ولو للمضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت
على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك
فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك
اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي
على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد
اى لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد
يستعمل لو كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة
ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الا....ول
وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي
بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان
منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا
قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي
بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام
مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير
المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم
ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا
الله لفسدتا فان لو ههنا يدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة و
على ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا
الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ
عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الا- . ستدلال
بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور

بيان سببية احد انتفاءين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور
ههنا استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم
المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاءين
معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء
المجيء وله استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك
الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار
وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم
الاكرام الاكرام وتلزم ان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة
او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون
اي وان استجار احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما
فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما
انتم فلانه كان ضميرا متصلا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا
وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل
ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اي من اجل لزوم الفعل
بعد ها قيل لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع
معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان
المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة
الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق
لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع
اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت
ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر

بعد

لابدله

لابدله من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل
على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل
الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا
حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن
اشتقاق الفعل منه مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل
منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع
الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو انما في الارض من شجرة اقلام فان
الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول
الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيخرج نحو تركي لكونه ظرف
زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط
متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع
بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط
فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه
اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا
لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو ممتنع واما معنى فهو الجواب
للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل
والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لم تاتني مثال للماضي معنى
لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط
عليه او غيره اي بتقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط
وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر
الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله

ايراد الفعل بعد لو صح

خ

ان تأتني آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز
الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب
اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار
الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار
جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لآتينك وانما
اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة
الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه
كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط
وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف و
على المعنى الثاني هذا مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار
الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من
المثالين تقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف
المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية
كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول
لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقديم
اللفين على نشريهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم كالملفوظ اي
كالمتلفظ به او مقدره كملفوظه في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي
بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون
اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه
لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا
وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان

اطعتموهم

اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم
فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية
الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله
المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته
واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب
بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو
اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرار
وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور رفعا للغير المذكور
لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور
لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون
اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها
وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض
بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها
اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان
ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء
نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد
بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب
سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه
مطلقا وقيل والقائل المبرد سواء ما وقع بينها وبين فائها
معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معموليته مطلقة غير مقيدة

دونه

اى فهو منطلق اقيم اما مقامها وحذف الفعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق للفاء

بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف
فعل الشرط الذى هو يكن من شيء واقيم اما مقامهما ووسط يوم الجمعة
بين اما وفائها لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم
الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثانى فتقديره مهما
يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط
فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل
لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل القائل الماخذى ان
ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع
قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو
ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اى وان لم يكن
جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل
اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها
فمن قبيل القسم الثانى وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان
يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثانى
هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا
نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء
فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط
زيد بين اما وفائه لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو

منطلق

منطلق اقيم مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق
فزيد فاعل للفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما
يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغايب المجهول على ان يكون
زيد مرفوعا بانه فاعل فعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب
مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون
يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر
انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم
المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير
يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل
المصنف بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها
مرفوعة لكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول
لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول
وقد يجيء بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل
كذا كلا اى لا اجيب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود
منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا
كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بنى لكون لفظه كلفظة
كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب
عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا
ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود
بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة
لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى ليكون من اول الامر علامة

ظاهر

لتأنيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا مالم يسم فاعله وانما جعلت
هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل
الفعل البناء فنبّه من اوّل الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة
تلك على اعراب ما وليته لانهما كالحرف الاخير مما تلحقانه فان كان
اى المسند اليه ههنا ظاهرا غير مونث حقيقى فمخيّر اى فانت مخيّر بين الحاق
تاء التانيث وبين عدمه او فهو اى الحاق تاء التانيث مخيّر فيه على
الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت ثمّ فيما تقدم
من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء
التانيث واما الحاق علامت التثنية والجمعين اى جمعى المذكر والمؤنث
فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم
احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة تاء
التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية
والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست
بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هى حروف اتى
بها للدلالة من اوّل الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث
وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر رتوضيح
وابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل هذه الابدال ما مرّ فى بدل
كل من الكل او يكون الجملة خبر المبتداء المؤخر والغرض كون الخبر مهمّا
التنوين فى الاصل مصدر نوّنته اى ادخلته نونا فسمى به النون
الشيء اعنى النون تنوينا اشعارا لحدوثه وعروضه كما فى المصدر
من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهى فى الاصطلاح

نون ساكنة

نون ساكنة اى بذاتها فلا يضرها الحركة العارضية مثل عادا الاولى و
وهى شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع
حركة الآخر اى آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات ت ه
اواخرها انما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من
متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل الشيء وههنا الحركة متخللة بين
آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة
الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير ولم يقل آخر الاسم
ليشتمل تنوين الترنم فى الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد
الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو يا رجل انطلق فان
المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها فى الوجود تطفل العارض
بالمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى
وهو اى التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنة الكلمة اى كون
الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين فى منع الصرف وح
لا يتصور معناه فى غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة
والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت
سكوتا ما فى وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت
السكوت الآن واما التنوين فى نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل
هو للتمكن قال الشارح الرضى وانا لا ارى منعا من ان يكون
تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فى رجل يفيد التنكير
ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم
عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اى

التنوين والمضاف اليه

يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة
التى كانت بعدها فلما حذف الجملة للتخفيق الحق بها التنوين عوضا
عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذا كل وساعتئذٍ وعامئذٍ
وجعلنا بعضهم فوق بعضٍ اى فوق بعضهم ومررت بكلٍ قائماً
اى بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع
المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما
ان الواو علامته فى جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون
فى ذلك فزيدت التنوين فى آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكين
وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلماتٍ مثلا امراة يثبت فيها التنوين
ولو كانت للتمكين لزالت للعلتين العلمية والتانيث وظاهر انه
ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفاتٍ ولا تنوين العوض
لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده فى غير اواخر الابيات
والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين
عليه والترنم وهو ما الحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين
الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت فى الخيشوم وذلك
الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما الحق اواخر الابيات
والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها جائزاً
بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغنى به انما هو
الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلل بين كلمات الابيات والمصاريع
ولا يخل بفهم المعانى وسواء الحق القافية المطلقة وهى ما كان
رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو

والياء

والياء سميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت
بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف
الاطلاق به كما فى قول الشاعر اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى
ان اصبت فقد اصابن فروى هذا البيت الباء وحصل باشباع
فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغنى نون التنوين واما
تلحق القافية المقيدة وهى ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او
غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع امتداده لانه
ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد
الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوى المخترقن مشتبه
الاعلام لماع الخفقن فان روى القافية فى هذا البيت القاف الساكنة
ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغنى بالفتح او الكسر والحق
بها النون فقيل المخترقن والخفقن وسمى هذا القسم من التنوين
الغالى لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق
هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس
للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا
بازاء معنى من المعانى بل هو موضوع لغرض التركيب لا بازاء
معنى من المعانى المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما
التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا تامل
ويحذف اى التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن
حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءنى زيد بن عمرو وذلك
لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه

فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه وخطاً بحذف الف
ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم و
يعلم منهم انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم
نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ
ولا الف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه
لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيدٌ ابنُ عمرٍو على ان يكون
ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا
في حذف همزتها فانها لا تحذف حينما كانت لئلا يلتبس ببنت في
في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة
لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة
لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اى غير الف التثنية نحو اضربانّ
والف الجمع اى الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون
المشددة نحو اضربنانّ فانها تكسر معهما لشبهها فيها بنون التثنية
تختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكاين في ضمن الامر
نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد والنهي نحو لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربنّ والعرض نحو
الا تنزلنّ بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلنّ بالتخفيف
والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه
المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد
الا ما يكون مطلوبا وقلّت اى نون التاكيد في النفي فلا يقال
زيد ما يقومنّ الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا

تشبيها له

تشبيها له بالنهي ولزمت اى نون التاكيد في مثبت القسم اى
في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل
بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو
النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة
نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اى
نون التاكيد في مثل اما تفعلنّ اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما
اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود من غيره
وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير
المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء
الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون
الساكنان في كلمة واحدة فالنون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو
بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين
ما ذكر و مع ضمير المخاطبة والياء مكسورة ليدل على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة
وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو
الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا والمؤنث الغايبة مفتوحة
طلبا للخفة وظ ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية والجمع المؤنث
وحكمها غير ما ذكر فقوله ونقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ و
اضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فنقول في المثنى اضربانّ باثبات
الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف
بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات

ولا تدخلهما اي التثنية والجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وبهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع ضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصلة اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ونعني بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا

النونين

الياء

ومن ثمه اي

ومن ثمه اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال ترين هذا اشتمال الضمير البارز الذي تحرك لامه بالفتح كما يفتح مع المتصلة وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها لم ترو القوم هذا اشتمال ما فيه بارز يضم لاجل النون وهل ترين في هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا اشتمال ما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع الضمير التثنية في اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها كما وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون الخفيفة تحذف للساكن اي لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا كان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها كما حركت التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا الخفيفة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا انضم

في ه

تغزي القوم ه

او کسر ما قبلها کما یحذف التنوین کذلک فیرد ما حذف لاجل المخففة
کما اذا لحقت المخففة باغزوا واغزی وقلت اغزن او اغزن
بحذف الواو والیاء فاذا وقفت علیها وجب ان ترد المحذوف
وقلت اغزوا واغزی بخلاف التنوین فانه لا ترد ما حذف لا
لان التنوین لازم فی الوصل والمخففة لیست بلازمة فجعل للازم
مزیة بابقاء اثره علی ما لیس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها
تقلب الفا کقولک فی اضربن اضربا تشبیها لها بالتنوین فان التنوین
اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انکسر تحذف نحو
اصبت خیرا واصابنی خیر وختم لی بخیر اللهم اجعل خاتمة امورنا خیرا
ولا تجعل بنا من تبعة شرورنا ضیرا واجعل نونات نقایصنا خفیفة کانت
او ثقیلة فی مواقف الندامة منقلبة بالف آداب عبودیتک
علی نهج الاستقامة وصل علی من کلمة شفاعته فی محو ارقام الضلالات
کافیة ومن حضرة اسقام الجهالات شافیة وعلی آله واصحابه
وعلی من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من تکلف الانتهاض
بنقل هذا الشرح من السواد الی البیاض العبد الفقیر عبد الرحمن
الجامی وفقه الله سبحانه فی وظایف عبودیته للاعراض عن
مطالب الاعواض والاغراض ضحوة السبت الحادی عشر من
رمضان المنتظم فی سلک شهور سنة سبع وتسعین وثمانمائة

قد سمیت کتابه هذه الشریفة المبرک
تمام شد عاقبت بخیر باد
وصاحبه المحتاج الی رحمة ربه الغفور الیازجی

تاریخ و منه دخله لمن آمنا
۸۹۸

191

لا يستعمل الا في المفرد الخبيء ... وما اما نكرة صفتها او موصولة صلتها محذوفة
اي لا يمثل شيء الذي ذكر ... نقل عن خاتمة جمع قوله

كثيرا ما و ... كثيرا اما قولان احدهما انه ظرف لانه
صفة الحاني والعامل فيه ما يليه من الفعل اي ... وذلك
فجاءة ... كثيرا والثاني انه مصدر لانه ... بالسبق
... الفعل كما في قوله تعالى قليلا ما تشكرون ...

... مفعول له تقديره لاجل البناء
او حال ... مصدر لفعل محذوف
تقديره ...

فان قيل ما الفرق بين الخلاف والاختلاف فقيل الاختلاف
فعل ... والاختلاف ... شرح

قولهم في موضع الزوال ... موضع
... كرب ...
اي في موضع ظهور الزوال

والمشارق مشارق الكواكب او مشارق الشمس في السنة
وهي ثلثمائة وستون تشرق في كل يوم في واحد
وبحسبها تختلف المغارب تفسير القاضي

صاحب الكافية عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس العلامة جمال الدين ابو عمرو
ابن الحاجب الكردي دويني الاصل اسنائي المولود مقرئ ونحوي ومالكي
واصولي وفقيه فولد في سنة سبعين او احدى وسبعين وخمسمائة
في قرية اسنا وتوفي سنة ست واربعين وستمائة في اليوم السادس عشر
من شهر شوال يوم الخميس في الاسكندرية وله تصنيفات منقحة وكتب مفيدة
منها الشافية في علم الصرف وشرحها والكافية وشرحها والمنظومة المسمى بالوافية وشرحها والايضاح في شرح المفصل
وشرح الامالي كلها من علم النحو ومختصر في الفقه ومنتهى في اصول الفقه ثم اختصر المنتهى وسماه مختصرا وقصيدة في علم العروض
ابوه جندي كردي وحاجب الامير عز الدين الصلاحي اخذ العلم ابن الحاجب من الشيخ الشاطبي والامام البوصيري
... ابي الجود وابي منصور ابياري

والصلاة
عظم الله ... في الدنيا بالعلاء ذكره
واظهر دعوته وابقى ... في الاخرة
بشفيعه ... وامته ... ومثوبته
حساقيه

[illegible]

[illegible]

اللهم افتح علينا حكمتك وانشر
علينا رحمتك يا ذا الجلال والاكرام
برحمتك يا ارحم الراحمين

اللهم زدني علما نافعا والحقني بالصالحين
اللهم اعطني علما نافعا وحفظا كاملا
واعطني رزقا حلالا ونفسا راغبة الى
تحصيل العلوم النافع

طلوع الشمس عشر مرات
يا معلم سليمان وكلا اتيناه حكما وعلما وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير
وكنا فاعلين يا رب سليمان ويا رب ابراهيم ويا رب محمد عليه السلام
اللهم اخرجنا من ظلمات الوهم واكرمنا بنور الفهم بحق اسمائك ودعائك
يا كريم يا رحيم نقل من شرح المشارق

اسماء الانبياء كلها غير منصرف
الا ستة شملة

[illegible]

البصريون الكوفيون

الخليل وسيبويه ويونس والأخفش

المبرد والكسائي والفراء والشيباني

[illegible]

بوني يازدم

بوني يازن

[illegible]

رسل الله العظيم رب

[illegible]

ادم اوغلانى ادبوب باغلدبريغ

[illegible] ايدر رساله حضرت انده كندكى

اللهم [illegible] فتقبل [illegible] كما تقبلته من خليلك

[illegible] صلى عليهما وسلم